



تقرير
المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤

الأمم المتحدة



تقرير
المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

A/CONF.167/9

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع

<u>المحتويات</u>	<u>الفصل</u>
<u>الصفحة</u>	
١	القرارات التي اتخذها المؤتمر
١	القرار ١ - اعتماد النصين المتعلقين بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
<u>المرفقات</u>	
٢	الأول - إعلان بربادوس
٧	الثاني - برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٧٣	القرار ٢ - الإعراب عن الامتنان لحكومة بربادوس وشعبها
٧٤	القرار ٣ - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٧٥	القرار ٤ - الانتخابات في جنوب افريقيا
٧٦	الثاني - أعمال المؤتمر
٧٦	ألف - الحضور وتنظيم الأعمال
٨٣	باء - المناقشة العامة
٨٨	جيم - تقرير اللجنة الرئيسية والإجراءات التي اتخذها المؤتمر
٩٣	دال - تقرير لجنة واثق التفويض
٩٥	هاء - الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر
٩٦	واو - اعتماد تقرير المؤتمر
٩٧	زاي - انتهاء المؤتمر
<u>المرفقات</u>	
٩٨	الأول - قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر
١٠١	الثاني - بيان افتتاحي من سعادة السيد ل. أرسكين سانديفورد، رئيس وزراء بربادوس ورئيس المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٠٦	الثالث - موجز رئاسي للجزء الرفيع المستوى من المؤتمر
١١٢	الرابع - قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشاركة

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١

اعتماد النصين المتعلقين بالتنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمع في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من ٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤،

١ - يعتمد إعلان بربادوس، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المرفقين بهذا القرار؛

٢ - يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين بإقرار النصين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه.

المرفق الأول

إعلان بربادوس

نحن الدول المشتركة في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمعنا في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ نكرر تأكيد مبادئ والتزامات التنمية المستدامة التي تجسدت في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) والبيان الرسمي وغير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة^(٣) التي اعتمدها دول العالم في مؤتمر المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بالإضافة الى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٤) واتفاقية التنوع البيولوجي^(٥)،

وإذ نسلم بأن من شأن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يحول جدول أعمال القرن ٢١ الى السياسات والاجراءات والتدابير المحددة التي يتعين اتخاذها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة،

الجزء الأول

نؤكد:

أولا

١ - أن بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية متأصل بعمق في مواردها البشرية وتراثها الثقافي، وهي أهم مصادر قوتها التي تتعرض لضغط شديد وأنه يتعين ألا يدخر جهد لكفالة وضع البشر في مركز عملية التنمية المستدامة؛

٢ - أنه ينبغي لبرامج التنمية المستدامة أن تسعى الى تعزيز نوعية حياة السكان، بما في ذلك صحتهم ورفاههم وسلامتهم؛

٣ - أنه ينبغي إيلاء اهتمام كامل للمساواة بين الجنسين ولدور المرأة ومساهمتها الهامين، فضلا عن احتياجات المرأة والفئات الرئيسية الأخرى بما في ذلك الأطفال والشباب والسكان الأصليين.

ثانيا

أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بالحقوق السيادية على مواردها الطبيعية. ويعتبر التنوع الحيوي لهذه الدول من بين أكثر العناصر تعرضا للتهديد في العالم، وتوفر نظمها الايكولوجية ممرات ايكولوجية تربط بين المناطق الرئيسية للتنوع الحيوي حول العالم، وهي تتحمل المسؤولية عن جزء هام من محيطات العالم وبحاره ومواردها. وأن الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لحفظ نظمها الايكولوجية وحمايتها وإصلاحها تستحق التعاون والشراكة على الصعيد الدولي.

ثالثا

١ - تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية فضلا عن الكوارث البيئية ولديها قدرة محدودة على الاستجابة لهذه الكوارث أو الشفاء منها؛

٢ - في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من أقل الدول إسهاما في تغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى البحر، فإنها من أكثر الدول معاناة من الآثار الضارة لهاتين الظاهرتين ويمكن أن تصبح في بعض الحالات غير قابلة للسكنى. لذلك، فإنها من بين الدول القليلة المناعة للغاية التي تحتاج الى المساعدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تدابير التكيف وجهود التخفيف؛

٣ - أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشاطر جميع الدول مصلحة حاسمة في حماية المناطق الساحلية والمحيطات من آثار مصادر التلوث البرية؛

٤ - أن موارد المياه العذبة المحدودة، وزيادة كميات النفايات والمواد الخطرة، والمرافق المحدودة للتخلص من النفايات تجتمع لكي تجعل من منع التلوث، وإدارة النفايات، ونقل المواد الخطرة عبر الحدود مسائل حرجة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعا

أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات حجم محدود ولديها اقتصادات ضعيفة وتعتمد على كل من قاعدة موارد ضيقة وعلى التجارة الدولية، دون أن تتوفر لها الوسائل الكفيلة بالتأثير في معدلات تلك التجارة.

خامسا

ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل زيادة قدرتها الوطنية واعتمادها على الذات، أن تسعى بنشاط، بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه، الى تعزيز برامج تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب وتنمية المهارات. ويتعين تعزيز طاقتها المؤسسية والإدارية لتنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات عن طريق الشراكات الداعمة للتعاون، بما في ذلك المساعدة التقنية، وزيادة تطوير التشريعات والآليات اللازمة لتشاطر المعلومات.

سادسا

هناك حاجة ملحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الى التصدي للقيود المفروضة على التنمية المستدامة، بما في ذلك ندرة الموارد البرية التي تفضي الى صعوبة اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والزراعة؛ والمياه العذبة المحدودة؛ واحتياجات التعليم والتدريب؛ والاحتياجات الصحية واحتياجات المستوطنات البشرية؛ والضغوط المتطرفة المفروضة على البيئة الساحلية والبحرية ومواردها؛ والوسائل المحدودة المتاحة لاستغلال الموارد الطبيعية على أساس مستدام.

سابعا

١ - ينبغي الاعتراف بالدور الخاص الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية وبأهمية إقامة شراكة بين الحكومات والمنظمات والوكالات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفئات الرئيسية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي؛

٢ - وينبغي أن تشمل تلك الشراكة الجهود اللازمة لزيادة الوعي الجماهيري بنتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعته من خلال جميع وسائل الاتصال المتاحة.

الجزء الثاني

نعلن:

أولا

أنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستناد الى مبدأ الحق في التنمية، ووفقا لأولوياتها، أن تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق أمور في جملتها، صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تضع في اعتبارها الأهداف الانمائية والصحية والبيئية، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وتعبئة جميع الموارد المتاحة، التي تهدف جميعها الى تحسين نوعية الحياة.

ثانيا

أنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، من خلال التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أن تشجع قيام تعاون وظيفي قوي على تعزيز التنمية المستدامة بتشاطر المعلومات والتكنولوجيا وتعزيز المؤسسات وبناء الطاقة.

ثالثا

١ - أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بتوفير الوسائل الفعالة، بما في ذلك توفير موارد مالية جديدة وإضافية كافية وقابلة للتنبؤ وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١؛ وتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا - بشروط تساهلية وتفضيلية على نحو يتفق عليه بين الأطراف ومراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية؛ وتعزيز إنشاء ترتيبات للتجارة تكون منصفة وعادلة وغير تمييزية وإقامة نظام اقتصادي دولي داعم؛

٢ - أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن تيسير الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقليل الضغوط المفروضة على نظمها الايكولوجية الهشة الى الحد الأدنى، بما في ذلك من خلال الاجراءات والشراكة التعاونية.

٣ - أنه ينبغي لجميع الدول، من أجل تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى نوعية الحياة لسائر الشعوب، بما فيها شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تقوم بتخفيض وإزالة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وينبغي أن تقوم بتشجيع اعتماد سياسات ديموغرافية مناسبة؛

٤ - أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم شراكات جديدة وعادلة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ برنامج العمل وينبغي أن يوجه رسالة قوية الى شعوب العالم بشأن مسؤوليات العمل المشترك التي تم التعهد بها بشعور من الهدف والشراكة المشتركين.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) AC.237/18 (Part II)/Add.1، المرفق الأول.

(٥) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة: اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز أنشطة القانون البيئي وبرنامج المؤسسات)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

المرفق الثاني

برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
٨	الديباجة
١٢	أولا - تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر
١٦	ثانيا - الكوارث الطبيعية والبيئية
١٩	ثالثا - ادارة النفايات
٢٣	رابعا - الموارد الساحلية والبحرية
٢٧	خامسا - موارد المياه العذبة
٢٩	سادسا - الموارد من الأراضي
٣٢	سابعا - موارد الطاقة
٣٤	ثامنا - الموارد السياحية
٣٦	تاسعا - موارد التنوع البيولوجي
٤٠	عاشرًا - المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية
٤٣	حادي عشر - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني الإقليمي
٤٥	ثاني عشر - النقل والاتصالات
٤٧	ثالث عشر - العلم والتكنولوجيا
٥٠	رابع عشر - تنمية الموارد البشرية
٥٥	خامس عشر - التنفيذ والرصد والاستعراض

الديباجة

١ - في عام ١٩٩٢، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتمد المجتمع العالمي جدول أعمال القرن ٢١^(١). ويعكس جدول أعمال القرن ٢١ توافقا عالميا في الآراء والتزاما سياسيا على أرفع مستوى بشأن التعاون في مجال البيئة والتنمية، وتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ يقتضي كشرط أساسي قيام التعاون بين جميع الدول، كما أنه يلزم لهذا التعاون، عن طريق اتباع نهج ملائمة ومحددة، أن يستجيب للظروف الخاصة التي توجد فيها البلدان وأن يتصدى لمواطني الضعف المعينة التي تعرضها للأخطار.

٢ - والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو المؤتمر العالمي الأول الذي يعنى بالتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويمثل جدول أعمال القرن ٢١ وثيقة شاملة تم التفاوض عليها بكل عناية وينبغي أن ينظر إليها ككل حيثما يشار إليها في برنامج العمل هذا.

٣ - ويقرر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) أن موقع البشر هو في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وينبغي أن ينظر إلى المبادرات الانمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية منسوبة إلى احتياجات البشر وتطلعاتهم وكذلك إلى مسؤوليتهم تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. والدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بموارد قيمة، بما في ذلك المحيطات والبيئات الساحلية والتنوع الحيوي، والأهم من ذلك كله وهو الموارد البشرية، والإمكانيات التي تتمتع بها تلك الدول أمر مسلم به، ولكن التحدي الذي يجابهها هو كفاءة استخدام هذه الإمكانيات بأسلوب مستدام من أجل رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وعلى الرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من صعوبات اقتصادية وتواجه ضرورات إنمائية شبيهة بالتي تواجه البلدان النامية عموما، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها أيضا أوجه ضعفها وسماتها الخاصة، مما يجعل الصعوبات التي تجابهها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة بالغة الشدة والتعقيد.

٤ - وهناك الكثير من السماوى التي تعزى إلى صغر الحجم. ومما يضخم من هذه المساوى أن كثيرا من الدول الجزرية ليست صغيرة فحسب بل إنها هي نفسها مؤلفة من عدد من الجزر الصغيرة. ومن بين هذه المساوى النطاق المحدود للموارد، مما يدفع إلى التخصص غير الملائم؛ والاعتماد المفرط على التجارة الدولية ومن ثم سرعة التأثر بالتطورات العالمية؛ وزيادة الكثافة السكانية، مما يضاعف من الضغوط على الموارد المحدودة أصلا؛ والاستخدام الزائد للموارد ونضوبها المبكر؛ وضآلة المجتمعات المائية وكون إمدادات المياه العذبة معرضة للخطر؛ والتكاليف الباهظة للإدارة العامة والهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات؛ ومحدودية القدرات المؤسسية والأسواق المحلية التي تكون على درجة من الصغر لا تتيح تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة، في حين تؤدي أحجام صادراتها المحدودة، التي تكون أحيانا من مواقع نائية، إلى ارتفاع تكاليف الشحن وتقليل القدرة على المنافسة، والجزر الصغيرة يغلب أن تتمتع بدرجات

عالية من التوطن البيئي ومستويات مرتفعة من التنوع البيولوجي، إلا أن الأعداد الصغيرة نسبيا للأنواع المختلفة تجعل مخاطر الانقراض كبيرة وتستدعي الحاجة الى الحماية.

٥ - وصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية يجعل التنمية والبيئة أمرين مترابطين ومتعاضدين بصورة وثيقة. ويتضمن تاريخ البشرية الحديث أمثلة على أن جزرا بكاملها أصبحت غير قابلة للسكنى فيها نتيجة لما لحقها من دمار بيئي بفعل أسباب خارجية؛ وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية تمام الإدراك ما يمكن أن يترتب من آثار وخيمة على العواقب البيئية للتنمية غير المدروسة. فالتنمية غير القابلة للاستدامة تشكل تهديدا لا لأرزاق سكانها فحسب بل للجزر ذاتها أيضا وللثقافات التي تغذيها. ويعد تغير المناخ وتقلباته وارتفاع منسوب سطح البحر من القضايا المثيرة للاهتمام البالغ. وبالمثل، فإن الموارد البيولوجية التي تعتمد عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية مهددة من جراء الاستغلال التجاري على نطاق كبير للموارد الحية البحرية والبرية.

٦ - وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل كيانات ساحلية بصفة كلية أو غالبية. ونظرا لصغر حجم الايكولوجية الجزرية وعزلتها وهشاشتها فإن تنوعها البيولوجي الشهير يعد من أكثر النظم الايكولوجية في العالم تعرضا للخطر. وهذا يقتضي إيلاء اهتمام خاص لدى السعي الى تحقيق التنمية لحماية البيئة ومصادر رزق السكان، ويستلزم أيضا الإدارة المتكاملة للموارد.

٧ - وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتجاوز معدل زيادة السكان معدل النمو الاقتصادي، مما يوقع ضغطا خطيرا ومتزايدا على قدرة تلك البلدان على توفير الخدمات الأساسية لشعبها، ويضع عبئا فادحا على النساء بصفة خاصة بوصفهن رئيسات للأسر المعيشية. ورغم أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد يكون ذا كثافة سكانية عالية، إلا أنها قليلة السكان بالأعداد المطلقة على نحو لا يكفي لتحقيق وفورات الحجم في مجالات عدة، وبالتالي فإمكانيتها محدودة من حيث تحقيق الاستفادة التامة من أنواع معينة من الخبرة الفنية ذات الدرجة العالية من التخصص. وتواجه هذه الدول مستويات عالية من الهجرة، لا سيما هجرة الموارد البشرية الماهرة، الأمر الذي لا يفرض فحسب عبئا مفرطا على مرافق التدريب بل يرغم هذه الدول أيضا على استيراد الخبرة الفنية الأجنبية العالية التكلفة.

٨ - ونقص الفرص المتاحة لتحقيق وفورات الحجم، مقرونا بمحدودية قاعدة الموارد في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ يقصر طاقتها الانتاجية الإجمالية على نطاق ضيق من المحاصيل والمعادن والصناعات وأي تطور ضار فيما يتعلق بهذه القطاعات الانتاجية، سواء أكان ناشئا عن عوامل السوق أو عن عوائق طبيعية أو بيئية يغلب أن يؤدي الى انخفاضات كبيرة في الناتج، والى هبوط في حواصل النقد الأجنبي، والى زيادة البطالة.

٩ - ومعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها صغيرة الحجم من ناحية، ولكونها معرضة للكوارث الطبيعية والبيئية من ناحية أخرى، تصنف في أغلب الأحيان بوصفها كيانات تكتنفها أخطار عالية، مما يؤدي الى عدم توفر التأمين وإعادة التأمين أو توفرهما بمبالغ باهظة، بما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الاستثمار، وتكاليف الانتاج، والشؤون المالية الحكومية، والهيكل الأساسية.

١٠ - ونظرا لأن معدل الدخل الفردي في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية يغلب أن يكون أعلى من مثيله في البلدان النامية كمجموعة، فإن فرصها في الحصول على الموارد التساهلية غالبا ما تكون محدودة. على أن تحليل الأداء الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية يشير الى أن الدخل الحالية غالبا ما تيسر عن طريق التحويلات التي يبعث بها العمال المهاجرون، وما يتاح لبعض صادراتها الرئيسية من فرص تفضيلية للوصول الى الأسواق، والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وهذه مصادر غير محلية وليست مضمونة. فضلا عن ذلك، فإن هذه الدخول تكون عادة مستقرة على مدى الزمن: فالكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، والصعوبات التي تجابه سلعا أساسية معينة في السوق الدولية، وكساد اقتصادات بعض البلدان المتقدمة النمو، كثيرا ما تؤدي الى انخفاض الدخول في الدول الجزرية الصغيرة النامية انخفاضا حادا، وتصل نسبته في بعض الأحيان الى ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة.

١١ - ونظرا لأن خيارات تنمية الجزر الصغيرة محدودة، ثمة تحديات خاصة تواجه تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة فيها. والحاجة الى التصدي لذلك التحدي يجعل أقيم ثروة تتمتع بها الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مواردها البشرية، التي يلزم أن توفر لها كل فرصة لتحقيق إمكاناتها والمساهمة بصورة مجدية في التنمية الوطنية والإقليمية والدولية اتساقا مع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وستعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من ضغوط في مواجهة هذه التحديات ما لم يبذل المجتمع الدولي التعاون والمساعدة لها. والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تستلزم اتخاذ إجراءات تعالج القيود المذكورة أعلاه التي تكبل حركة التنمية. وينبغي لتلك الاجراءات أن تدمج الاعتبارات البيئية وأهداف حفظ الموارد الطبيعية والاعتبارات المتعلقة بتنوع الجنس وفقا لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، في عملية وضع السياسات الانمائية الاجتماعية والاقتصادية في سياق البرامج التعاونية الدولية و/أو الإقليمية و/أو دون الإقليمية و/أو الثنائية المتصلة بالجزر.

١٢ - وينبغي أن يعترف داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية اعترافا كاملا بالمساهمة الحاسمة للمرأة في التنمية المستدامة وبأهمية إشراك الشباب لنجاح جدول أعمال القرن ٢١ في الأجل الطويل، وينبغي تبعا لذلك تشجيع الشباب على المساهمة في عملية صنع القرارات وإزالة جميع العقبات التي تعوق مشاركة المرأة في هذه العملية على قدم المساواة لتمكين الشباب والنساء من المشاركة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم وجني الفوائد المستمدة منها.

١٣ - والدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ يراودها التطلع المشترك الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة، فإنها مصممة على ألا يؤدي السعي الى تحقيق المنافع المادية الى تقويض القيم الاجتماعية والدينية والثقافية أو التسبب في أي ضرر دائم لشعوبها أو لمواردها البرية والبحرية التي وفرت أسباب الحياة في تلك الجزر على مدى قرون عديدة، وقد التزم المجتمع الدولي في جدول أعمال القرن ٢١، بما يلي:

(أ) اعتماد وتنفيذ خطط وبرامج لدعم التنمية المستدامة واستغلال الموارد البحرية والساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تلبية الحاجات البشرية الأساسية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية معيشة أهالي الجزر؛

(ب) اعتماد تدابير تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي للتغيرات البيئية على نحو فعال ومبتكر ومستدام، فضلا عن التخفيف من آثارها على الموارد البحرية والساحلية والتقليل مما تعرضها له من أخطار.

وقد أدرجت تلك الالتزامات فيما بعد في قرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي دعا الى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤ - وفي سبيل وضع الأساس لإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة، سلمت الدول بمسؤولياتها المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه إزاء التدهور البيئي العالمي على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وينص المبدأ ٦ على منح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، لا سيما أقل البلدان نمواً وأضعفها بيئياً. وينص الفصل ١٧، الفرع زاي، من جدول أعمال القرن ٢١، على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والجزر التي تقوم عليها مجتمعات صغيرة تمثل حالة خاصة بالنسبة لكل من البيئة والتنمية، بسبب ضعفها من الناحية الايكولوجية وتعرضها للخطر وصغر حجمها ومحدودية مواردها وتشتتها الجغرافي وعزلتها عن الأسواق، وهذا كله يؤدي الى تضررها اقتصاديا ومنع تحقيق وفورات الحجم.

١٥ - وهذا هو السياق الذي يتناول فيه برنامج العمل هذا التحديات والقيود الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونظرا لأن التنمية المستدامة هي عملية، وليست ظاهرة، فإن برنامج العمل يركز على الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها على المسار الشامل للتنمية المستدامة، الذي سيسير على هدي المبادئ التي أيدها الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويتضمن برنامج العمل موجزا للإجراءات والسياسات التي يتعين تنفيذها في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ولا تزال تقارير الاجتماعات التقنية الإقليمية، التي عقدت في إطار الإعداد للمؤتمر العالمي، مرجعا هاما نظرا لأنها تتضمن

مجموعة واسعة من الإجراءات الموصى باتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - ويقدم برنامج العمل أساسا للعمل في ١٤ مجالا من مجالات الأولوية المتفق عليها، ويحدد عددا من الإجراءات والسياسات المتصلة بالتخطيط في مجال البيئة والتنمية، التي يتعين اتخاذها من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتعاون مع المجتمع الدولي وبمساعدة منه. وبوجه عام، سيأتي التمويل اللازم لتنفيذ برنامج العمل من القطاعين العام والخاص في البلدان ذاتها، ويوصى في هذا البرنامج بعناصر وطنية لإدراجها في خطط الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل؛ الى جانب التدابير اللازمة لتعزيز قدراتها الذاتية. وتقتصر نهج إقليمية لمشاكل التنمية المستدامة/البيئة والتعاون التقني في مجال بناء القدرات الذاتية؛ كما يجري تحديد دور المجتمع الدولي، بما في ذلك دوره في توفير إمكانية الحصول على موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والآليات المتاحة وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، واتخاذ تدابير لتعزيز بناء القدرات الذاتية، لا سيما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وتعزيز فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلزم لتنميتها المستدامة من التكنولوجيات السليمة بيئيا المتسمة بالكفاءة الطاقية، وفي هذا السياق، ينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الرئيسية إشراكا كاملا.

١٧ - ويحدد برنامج العمل المجالات ذات الأولوية ويبين الإجراءات المحددة اللازمة للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحدد في مجال إنجاز تلك الإجراءات، عدة مجالات شاملة لعدة قطاعات، منها مثلا، بناء القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية؛ والتنمية المؤسسية على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية؛ والتعاون في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ والتنوع في مجالي التجارة والاقتصاد؛ والتمويل.

أولا - تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر

أساس العمل

١٨ - إن الدول النامية الجزرية الصغيرة عرضة للتأثر بشدة بتغير المناخ العالمي، وتقلباته، وارتفاع منسوب سطح البحر. ونظرا لأن معظم سكان هذه الدول وأراضيها الزراعية وهيكلها الأساسية تميل الى التركيز في المنطقة الساحلية، فإن أي ارتفاع في منسوب سطح البحر ستكون له آثار هامة وبالغة على اقتصادات تلك البلدان وعلى المستويات المعيشية بها؛ بل إن بقاء بعض البلدان المنخفضة ذاته سيكون مهددا بالخطر. ومن شأن تعرض الجزر الصغيرة للغمر بالمياه وضياع أراضيها التي تتجاوز منسوب ذروة المد أن ينجم عنهما فقد الحقوق الاقتصادية الخالصة على مساحات شاسعة وتدمير الهياكل الاقتصادية

القائمة وكذلك المستوطنات البشرية القائمة. ويمكن لتغير المناخ العالمي أن يؤدي الى دمار الشعب المرجانية، والى تغيير توزيع مناطق ارتفاع مياه القاع إلى السطح، كما قد يؤثر على إنتاج مصائد الأسماك سواء على نطاق الكفاف أو على النطاق التجاري. وفضلا عن ذلك، يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على الكساء النباتي، كما يمكن لتسرب المياه المالحة أن يؤثر تأثيرا ضارا على موارد المياه العذبة. كما أن ما قد ينشأ عن تغير المناخ من تزايد في تواتر العواصف وحدتها ستكون له أيضا آثار بالغة سواء على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية أو على بيئتها. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية الى كافة المعلومات المتاحة بشأن جوانب تغير المناخ التي قد تؤثر على قدرتها على تحقيق وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذا التغير.

١٩ - والعملية التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمفاوضات الجارية التي تجريها لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالاتفاقية هما من الاجراءات الدولية الهامة التي تستهدف التصدي لخطر التغير المناخي، والتخفيف من آثاره الضارة على الدول الجزرية الصغيرة النامية ومساعدتها في التكيف مع آثاره الضارة. وقد أخذ يصبح من الواضح حاليا أن الالتزامات الواردة في المادة ٢-٤ (أ) و (ب) من الاتفاقية الإطارية، وبخاصة الالتزامات المتصلة بانبعاثات غازات الدفيئة، ينبغي أن تعتبر غير ملائمة للأمد الطويل وقد يلزم اتخاذ مزيد من الاجراءات لإحراز تقدم مرض صوب تحقيق هدف الاتفاقية الإطارية. وفي ذلك الصدد، فإن القيام في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف بالنظر في مدى ملاءمة تلك الالتزامات وسائر الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية، وبخاصة الرامية إلى تحقيق تدابير الاستجابة التكييفية الفعالة، أمر في غاية الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللمجتمع الدولي. وينظر الى تطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة ونشر تكنولوجيات الطاقة السليمة والكفؤة على أنها تؤدي دورا رئيسيا في التخفيف من الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ.

ألف - الاجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ - ضمان القيام في وقت مبكر بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون^(٤) وسائر الصكوك القانونية ذات الصلة، أو الانضمام إليها.

١٢ - رصد ومسح وجمع البيانات المتعلقة بتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر.

١٣ - وضع سياسات شاملة للتكيف مع آثار ارتفاع منسوب سطح البحر وتخفيف هذه الآثار في سياق الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

- '٤' تقييم آثار تغير المناخ وتقلباته وارتفاع منسوب سطح البحر على الدول الجزرية الصغيرة النامية وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية - اقتصادية.
- '٥' وضع خرائط للمناطق التي تكون عرضة للتأثر بارتفاع منسوب سطح البحر وإنشاء نظم معلومات محوسبة تشمل نتائج الدراسات الاستقصائية وعمليات التقييم والرصد كجزء من عملية وضع استراتيجيات ملائمة للاستجابة، وسياسات للتكيف، وتدابير للتقليل إلى أدنى حد من أثر تغير المناخ وتقلباته وارتفاع منسوب سطح البحر.
- '٦' تحسين التفهم الجماهيري والسياسي للآثار المحتملة لتغير المناخ.
- '٧' صياغة استراتيجيات وتدابير شاملة (بما في ذلك إعداد المعلومات وتيسيرها وجمعها) بشأن التكيف مع تغير المناخ، يمكن أن تسهم في تحسين فهم مجموعة القضايا المرتبطة بصياغة منهجيات لتيسير التكيف الملائم مع تغير المناخ.
- '٨' العمل على زيادة كفاءة استخدام موارد الطاقة في التخطيط الإنمائي واستعمال الطرق المناسبة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ على التنمية المستدامة لهذه الموارد.
- '٩' زيادة الاشتراك على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية، في بحث وتقييم ومسح الآثار المناخية، بما في ذلك اعتماد التدابير والسياسات المتعلقة بالمحيطات والغلاف الجوي، ووضع استراتيجيات الاستجابة.

باء - الإجراءات الإقليمية

- '١' وضع و/أو تعزيز البرامج والمشاريع المتعلقة بأعمال الرصد وتحسين القدرة على التنبؤ فيما يتصل بتغير المناخ وتقلباته وارتفاع منسوب سطح البحر، وتقييم آثار تغير المناخ بالنسبة للموارد البحرية والمياه العذبة والإنتاج الزراعي، بما في ذلك الآفات.
- '٢' استحداث و/أو تعزيز الآليات المتصلة بتيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع نقل التكنولوجيا والتدريب في هذه الدول، تصدياً لتغير المناخ، بما في ذلك الاستجابة التأهيبية.

٣' توفير المساعدة التقنية من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أو الانضمام إليها، ومساعدة الأطراف التي صدقت على الاتفاقية الإطارية في الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية بموجب الاتفاقية.

٤' دعم الجهود الوطنية الرامية إلى صياغة استراتيجيات وتدابير بشأن التكيف مع تغير المناخ فضلا عن وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات تقنية لتيسير التكيف الملائم مع تغير المناخ.

جيم - الإجراءات الدولية

١' التنفيذ الفوري لقرار البدء العاجل الذي وافقت عليه لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطارية لتغير المناخ.

٢' دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستجابة لدعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للبلدان الساحلية الضعيفة الى وضع خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك اتخاذ تدابير للاستجابة التكيفية لآثار تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر.

٣' تحسين إمكانيات الحصول على الموارد المالية والتقنية المتعلقة برصد تقلب المناخ وتغيراته وارتفاع منسوب سطح البحر، وتقييم آثار تغير المناخ والقيام في الوقت المناسب بوضع وتنفيذ استراتيجيات للتكيف في مجال الاستجابة مع التسليم بمواطن الضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية والتكاليف غير المتناسبة التي تتكبدها.

٤' تحسين إمكانيات الوصول الى المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها للتقليل من أوجه عدم التيقن التي تكتنف تغير المناخ، والمساعدة في تبادل هذه المعلومات فيما بين الجزر.

٥' توفير إمكانية الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا وذات الكافية الطاقية من أجل مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في حفظ الطاقة.

٦' دعم أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي ترمي الى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي على نحو فعال ومبتكر لتغير المناخ وتقلباته وارتفاع منسوب سطح البحر، بما في ذلك توفير نظم البحث والرصد والتقييم والمسح وجمع البيانات على أساس منتظم ومستمر في مجالات تغير المناخ وتقلباته وارتفاع

منسوب سطح البحر، والشعب المرجانية، ودور المحيطات في المناخ العالمي، والتغيرات المدية، واسترساب المياه المالحة في المياه العذبة.

٧٧ تحسين إمكانية الحصول على الموارد المالية والتقنية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي معرضة بصفة خاصة للآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ، في تغطية التكاليف المرتبطة بوضع استراتيجيات وتدابير ومنهجيات وطنية وإقليمية لتيسير التكيف الملائم مع تغير المناخ.

ثانيا - الكوارث الطبيعية والبيئية

أساس العمل

٢٠ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لكوارث طبيعية بالغة الضرر، تتخذ أساسا شكل الأعاصير الحلزونية والانفجارات البركانية والزلازل. وفي بعض الجزر، يدخل في نطاق تلك الكوارث الهبات العاصفة والانزلاقات الأرضية وحالات الجفاف الممتدة والفيضانات الكاسحة. وقد أظهرت دراسة أجراها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة السابق لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث حاليا (إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) أن ١٣ بلدا على الأقل من أشد البلدان تعرضا للكوارث، وعددها ٢٥ بلدا، هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الملموس نتيجة لتغير المناخ أن هذه الأحداث، بما في ذلك الجفاف، آخذة في التزايد من حيث التواتر والشدة. والكوارث الطبيعية تمثل شاغلا خاصا للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب صغر حجمها؛ واعتمادها على نشاطي الزراعة والسياحة المعرضين بصفة خاصة لخطر الكوارث الطبيعية والبيئية؛ وضيق قاعدة مواردها؛ وفداحة تأثير تلك الأحداث على سكانها وبيئاتها واقتصاداتها، بما في ذلك فقد التغطية التأمينية. وتلك الخصائص المعينة مؤداها بالنسبة للبلدان المتأثرة بهذه الكوارث الطبيعية أن العواقب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تكون طويلة الأمد فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنعاش كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي. ولأسباب مماثلة، فإن حوادث انسكاب النفط وغيرها من الكوارث البيئية يمكن أن يكون أثرها شديدا أيضا.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٨ إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات وسياسات للتأهب للكوارث وإدارتها، بما في ذلك قوانين وأنظمة البناء، ونظم الإنفاذ من أجل تخفيف الكوارث الطبيعية والبيئية التي تتزايد عددا وتواترا، والاستعداد والاستجابة لهذه الكوارث، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، والتسهيلات المتعلقة بالنشر السريع للمعلومات والتحذيرات.

- '٢' تعزيز قدرة البث الإذاعي المحلي لمساعدة المجتمعات الريفية والجزرية الخارجية داخل البلدان وفيما بين البلدان المجاورة أثناء وقوع كوارث.
- '٣' إنشاء صندوق وطني للطوارئ الناجمة عن الكوارث، بدعم مشترك من القطاعين الخاص والعام، وذلك من أجل المناطق التي لا يوجد بالنسبة لها تأمين في السوق التجاري، مع مراعاة الخبرات ذات الصلة التي يمكن اكتسابها من تشغيل الصناديق المماثلة.
- '٤' إدماج السياسات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والبيئية في عمليات التخطيط الإنمائي الوطني، والتشجيع على وضع وتنفيذ خطط لأنشطة الإنعاش التي يضطلع بها القطاعان العام والخاص قبل الكوارث وبعدها، اعتمادا على قدرة إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومع مراعاة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛
- '٥' تعزيز النظم الثقافية والتقليدية التي تحسن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود إزاء حالات الكوارث.

باء - الإجراءات الإقليمية

- '١' القيام حيثما يقتضي الأمر ذلك، بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الإقليمية لتكميل ودعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال التخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها وإدارتها.
- '٢' القيام، حيثما يقتضي الأمر ذلك، بإنشاء و/أو تعزيز الآليات المتصلة بتبادل الخبرات والمعلومات والموارد، بما فيها الخبرة التقنية، فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- '٣' زيادة إمكانية الوصول الى دوائر الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق الساتلية في ميدان رصد الكوارث وتقييمها وتبادل المعلومات الخاصة بها.
- '٤' إنشاء آليات إقليمية ونظم للاتصالات من أجل التصدي السريع للكوارث و/أو تعزيز ما هو موجود منها.
- '٥' القيام، حسب الاقتضاء، بتيسير إنشاء اللجان الإقليمية اللازمة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تكون محفلا لتبادل الأفكار والمعلومات والاستراتيجيات المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية في كل منطقة؛

٦٠ دعم تشغيل صندوق وطني لحالات للطوارئ الناجمة عن الكوارث، مع مراعاة الخبرات ذات الصلة التي يمكن اكتسابها من تشغيل الصناديق المماثلة، فضلا عن سن قوانين بناء موحدة والتشريعات ذات الصلة.

جيم - الإجراءات الدولية

٦١ مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء و/أو تعزيز الآليات والسياسات المؤسسية الوطنية والاقليمية التي تستهدف الحد من تأثيرات الكوارث الطبيعية، وتحسين التأهب للكوارث، وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالكوارث الطبيعية في التخطيط الإنمائي، عن طريق جملة أمور منها توفير إمكانية الوصول الى الموارد اللازمة للتخفيف من شدة الكوارث والتأهب والتصدي لها والانتعاش من آثارها.

٦٢ تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة والتدريب ذي الصلة، من أجل المساعدة في تقييم المخاطر والأخطار ووضع نظم للإنذار المبكر، إلى جانب المساعدة في حماية الجزر من الكوارث البيئية بشكل متفق مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتصلة بإدارة الكوارث.

٦٣ توفير وتيسير الدعم والتدريب التقنيين اللازمين للتأهب للكوارث (بما في ذلك الإنذار المبكر) وبرامج الإغاثة عن طريق مكاتب إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

٦٤ تشجيع العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في أيار/مايو ١٩٩٤، على إيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث توضع خصائصها الفريدة في الاعتبار لدى وضع برامج إدارة الحد من الكوارث الطبيعية.

٦٥ القيام، عن طريق مكاتب إدارة الشؤون الإنسانية، بدعم وتيسير جمع وتخزين وتبادل ونشر المعلومات المفيدة لأنشطة التخطيط قبل وقوع الكوارث والتأهب للكوارث (بما في ذلك الإنذار المبكر)، والاستجابة والإنعاش، وتيسير تبادل التعاون بين المناطق.

ثالثا - إدارة النفايات

أساس العمل

٢١ - تجتمع عوامل نقص المساحة البرية والموارد المتاحة للتخلص المأمون من النفايات، ونمو السكان، وتزايد الواردات من المواد الملوثة والخطرة، لتجعل عملية منع التلوث وإدارة النفايات إحدى القضايا الهامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتجنح النفايات في هذه الدول إلى الظهور بدرجة عالية، بيد أنه نظرا للقدرة المحدودة على رصد مجرى النفايات، فإن فهم النطاق الحقيقي للمشكلة يظل محدودا. ويعد التخلص من النفايات أحد العوائق الخطيرة التي تعترض سبيل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فتستلزم المصادر البرية والبحرية للتلوث اهتماما عاجلا.

٢٢ - وتشترك جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مشكلة كيفية التخلص المأمون من النفايات الصلبة والسائلة، لا سيما الناجمة منها عن عملية التحضر، التي تؤدي دون ذلك الى تلويث المياه الجوفية ومناطق البحيرات الشاطئية. ومما يسهم إسهاما كبيرا في التلوث البحري والتدهور الساحلي حدوث التلوث الثابت المصدر الناجم عن النفايات والمجارير الصناعية، وعن الانتقاء غير الملائم لمواقع إلقاء النفايات وإدارتها السيئة، والمواد الكيميائية السمية التي يتم التخلص منها. ومحدودية المساحات البرية تجعل من خيار دفن النفايات أمرا لا يمكن أن يظل متاحا في المدى الطويل. أما عملية حرق النفايات فهي وإن كانت تقلل من حجم النفايات إلا أنها عملية باهظة التكاليف، كما أنها تتطلب بعد ذلك التخلص من الرماد الذي يمكن أن يحتوي على مواد خطيرة بتركيزات عالية. والضغط الذي تتعرض له الغابات لتوفير خشب الوقود، والتوسع في التنمية الزراعية مع تعاضم استخدام المواد الكيميائية الزراعية يضاعفان أيضا من تفاقم التلوث والترسب عند منتهيات هذه الأنشطة.

٢٣ - وهناك أيضا قلق متزايد إزاء حركة النفايات السمية والخطرة عبر الحدود، بما في ذلك استخدام الدول الجزرية الصغيرة النامية للتخلص من النفايات التي تنتجها بلدان أخرى. والمواقع المنعزلة والمحيطية للدول الجزرية الصغيرة النامية واعتمادها على قاعدة موارد بحرية وبرية محدودة، يجعل هذه الدول عرضة الى حد كبير للتلوث الناجم عن النفايات والمواد الكيميائية السمية والخطرة وعن المواد المشعة. كما أن مرور السفن التي تحمل النفايات السمية والخطرة والمواد الكيميائية والمواد المشعة عبر بحار الدول الجزرية الصغيرة النامية، هو من دواعي الانشغال على الصعيد الدولي ومن دواعي انشغال الدول الجزرية الصغيرة النامية، على أساس الأولوية. وهناك حاجة الى تطوير وتحسين قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ اللازمة لحماية البيئة البحرية والساحلية من الحوادث والأحداث التي تتصل بالنقل البحري. وينبغي ألا تؤدي قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ وأي ترتيبات للتعويض عن الأضرار الى فرض عبء غير معقول على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - ونظرا لأن الخيارات الطويلة الأجل للتخلص من النفايات هي خيارات محدودة وستقيد التنمية المستدامة، فإنه سيتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبحث عن سبل للتقليل الى أدنى حد من النفايات و/أو لتحويلها الى مورد، مثل تحويل نفايات المجارير (الى أسمدة للزراعة، على سبيل المثال). وسيطوي ذلك على اتخاذ إجراءات تتراوح بين الحد من الواردات من المواد غير المتسببة في التحلل البيولوجية والمواد الخطرة وتغيير المواقف المجتمعية إزاء التخلص من النفايات واستخدامها. وفي الأجل القصير، تتطلب النفايات الموجودة حاليا التخلص منها بشكل فعال، بيد أنه ينبغي، في الوقت ذاته، تجنب الحوافز المؤدية الى استمرار توليد النفايات.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

- '١' استحداث حوافز ضريبية وسياسية واتخاذ تدابير أخرى لتشجيع الواردات المستدامة بيئيا والمنتجات المحلية التي تحتوي على نفايات قليلة أو نفايات قابلة للتحلل.
- '٢' وضع وتنفيذ تدابير تنظيمية مناسبة، تتضمن تحديد معايير لتصريف الانبعاثات والتلوث، من أجل تقليل ومنع ومراقبة ورصد التلوث من كافة المصادر، وكذلك من أجل الاضطلاع على نحو مأمون وفعال بإدارة النفايات السامة والخطرة والصلبة، بما في ذلك مياه المجارير ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات ونفايات الصناعة والمستشفيات، ومن أجل القيام بشكل سليم بإدارة مواقع التصريف.
- '٣' التصديق على الاتفاقات ذات الصلة وتنفيذها، بما فيها اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها^(٥) واتفاقية لندن لمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢^(٦))، فضلا عن الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة.
- '٤' إعداد وتنفيذ توعية جماهيرية وحملات تثقيفية تستهدف تحقيق الاعتراف على الصعيد المحلي بضرورة منع النفايات عند المصدر، ومدى أهمية إعادة الاستعمال وإعادة التدوير، وتوفير التعبئة المناسبة، وإمكانات تحويل النفايات الى موارد بأساليب مناسبة من الناحية الثقافية.
- '٥' إدخال تكنولوجيات نظيفة، ومعالجة النفايات عند المصدر، واستعمال تكنولوجيات مناسبة لمعالجة النفايات الصلبة.

٦٦ إنشاء نظم معلومات وبيانات قاعدية لإدارة النفايات ومكافحة التلوث، ورصد أنواع وكميات الفضلات، فيما يخص مصادر التلوث ذات المنشأ البحري أو البري.

٦٧ إنشاء مرافق استقبال بالموانئ لتجميع النفايات وفقا للمرفق الرابع للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧)^(٧).

٨٠ ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لاتفاقية بازل والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأطراف في تلك الاتفاقية، أن تقوم بسن وإنفاذ قوانين و/أو أنظمة وطنية تحظر استيراد النفايات الخطرة، وغيرها من النفايات التي تخضع لاتفاقية بازل، بما فيها النفايات الخطرة وغيرها من النفايات المعدة لعمليات إعادة التدوير والاسترجاع، من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء - الإجراءات الإقليمية

١١ وضع برامج لمنع التلوث على الصعيد البيئي، بما في ذلك إنشاء مراكز إقليمية لمنع التلوث تقوم بإجراء، مشاريع للبيان العملي وحلقات تدريبية وعروض متعددة الوسائط تلائم فئات محددة؛ ووضع حوافز اقتصادية لتشجيع منع التلوث ومعالجة الفضلات؛ وسن التشريعات ذات الصلة؛ ووضع برامج رصد تتسم بالتنسيق والتنظيم؛ والقيام، حيثما يقتضي الأمر ذلك، بإنشاء صناديق استثمارية لإدارة النفايات ومنعها.

٢٧ إزالة وتصريف النفايات الخطرة الموجودة، مثل المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور، بمساعدة تقنية من البلدان المتقدمة النمو.

٣٣ إنشاء مراكز لتبادل المعلومات وزيادة جمع وتركيب البيانات والمعلومات بشأن مصادر ومستويات وكميات وأنواع واتجاهات وآثار الملوثات والفضلات على النظم البحرية والساحلية وكذلك بشأن العمليات والتكنولوجيات المتصلة بمكافحة التلوث الناجم عن المصادر البرية أو البحرية.

٤٧ إنشاء آليات إقليمية، تتضمن اتفاقيات عند الاقتضاء، لحماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية من النفايات المتولدة عن السفن والإنسكابات النفطية وحركة النفايات السامة والخطرة عبر الحدود، وفقا للقانون الدولي.

'٥' دراسة الطرق اللازمة لحل المنازعات المتعلقة بممارسات تصريف النفايات التي تؤثر على الجزر الصغيرة، وتشجيع الاضطلاع بدراسة تعاونية للقضايا المتعلقة بالمسؤولية والجبر في سياق اتفاقية بازل.

'٦' تيسير ووضع وتنفيذ حملات توعية عامة وتثقيف تستهدف تحقيق الإدراك على الصعيد المحلي بضرورة مراقبة النفايات عند المنبع، وفائدة إعادة استخدامها وإعادة تدويرها وتخليصها السليم، وإمكانيات تحويلها الى موارد بأساليب مناسبة من الناحية الثقافية.

'٧' إنشاء مراكز اقليمية، حسب الاقتضاء، للتدريب ونقل تكنولوجيات الانتاج النظيفة وإدارة النفايات الخطرة التي يتم توليدها على الصعيد الوطني.

جيم - الإجراءات الدولية

'١' دعم عملية تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في ميدان تنفيذ أعمال الرصد والبحوث المتصلة بالتلوث، ووضع وتطبيق تدابير لمراقبة وتخفيف التلوث.

'٢' دعم عملية تعزيز المؤسسات فيما يتصل بقدرتها على توفير المساعدة للحكومات والهيئات الصناعية في مجال اتباع تكنولوجيات انتاج نظيفة، الى جانب منع التلوث، وكذلك في مجال تناول ومعالجة وتصريف النفايات الخطرة.

'٣' الإقرار بحق الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنظيم و/أو تقييد و/أو منع استيراد المنتجات التي تحتوي على مواد غير قابلة للتحلل البيولوجي و/أو مواد خطرة، وكذلك في منع حركة النفايات والمواد الخطرة والمشعة عبر الحدود، في نطاق ولايتها، وفقا للقانون الدولي.

'٤' كفالة إيلاء الاعتبار اللازم لمصالح وقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاتفاقيات والترتيبات الدولية والمفاوضات ذات الصلة المتعلقة بالتلوث البحري، وخصوصا أي تعديلات لاتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ ولكن أيضا بالنسبة للمصادر البرية للتلوث البحري.

'٥' دعم التدابير الرامية الى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التفاوض وعلى متابعة وتنفيذ الاتفاقيات أو الترتيبات الدولية، وكذلك على إجراء المفاوضات ذات الصلة المتعلقة بالتلوث البحري، وخصوصا أي تعديلات لاتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ ولكن أيضا بالنسبة للمصادر البرية للتلوث البحري.

- '٦' المساعدة في تنفيذ البرامج الخاصة بالرصد ومنع التلوث وإنشاء مرافق استقبال في الموانئ لتجميع النفايات وفقا للمرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن ٧٨/٧٣.
- '٧' تعزيز التعاون الدولي في ميادين إقامة مرافق لإدارة الفضلات ومكافحة المواد الكيميائية السامة والحيلولة دون التلوث، باعتبارها عناصر لمشاريع استثمارية دولية، سواء كانت ممولة من مصادر متعددة الأطراف أم من مصادر خاصة.
- '٨' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم أثر التلوث البحري من مصادر برية وإيجاد آليات للقضاء على مصدر التلوث أو التقليل منه الى أدنى حد.
- '٩' تحسين فرص الحصول على موارد من أجل بذل الجهود الوطنية والإقليمية في مجال إعداد وتنفيذ حملات التوعية العامة والتثقيف الرامية الى تحقيق الإدراك على الصعيد المحلي وضرورة مراقبة النفايات عند المنبع، وجدوى إعادة تدويرها، وتخليصها الملائم، وإمكانيات تحويل النفايات الى موارد بأساليب مناسبة من الناحية الثقافية.
- '١٠' كفالة أن يضع فريق الخبراء المعني باتفاقية بازل مبادئ توجيهية لرصد آثار إدارة النفايات الخطرة على الصحة البشرية والبيئة مع مراعاة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- '١١' تحسين فرص الحصول على الموارد المالية والتقنية اللازمة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إنشاء مراكز اقليمية للتدريب ونقل تكنولوجيايات الانتاج النظيف وإدارة النفايات الخطرة، ووضع سجلات جرد لحصر الأنشطة التدريبية والتقنية التي تضطلع بها المنظمات الدولية فيما يتصل بإدارة النفايات والانتاج النظيف.

رابعا - الموارد الساحلية والبحرية

أساس العمل

٢٥ - يعتمد تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا كبيرا على الموارد الساحلية والبحرية، ذلك أن المساحات البرية الصغيرة لهذه الدول تجعل منها بالفعل كيانات ساحلية. ويتركز السكان وعوامل التنمية الاقتصادية - المعيشية والنقدية على السوا - في المنطقة الساحلية. وأدى تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بمسافة ٢٠٠ ميل الى توسيع نطاق مصائد الأسماك والموارد البحرية الأخرى المتاحة للجزر النامية الصغيرة على نطاق كبير. واعتماد هذه الدول اعتمادا كبيرا على الموارد الساحلية والبحرية يؤكد ضرورة الإدارة الملائمة والفعالة لهذه الموارد.

٢٦ - ومن التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وضع وإدارة البرامج التي تستهدف الاستخدام المستدام بيئيا واقتصاديا للموارد الساحلية والبحرية. وأدى عدم وجود نهج متكامل لإدارة المناطق الساحلية والبحرية الى الحد من فعالية تدابير الإدارة في الماضي والحاضر. ويؤدي ذلك بصورة متزايدة الى تدهور الموائل الساحلية عن طريق التلوث، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والتضارب المتزايد بين الاستخدامات المتنافسة للموارد. كما أن أنماط التنمية كان لها أثر ضار على نظم الإدارة التقليدية. وفي حالات كثيرة، تفاقمت هذه الآثار بسبب المخاطر الطبيعية والأنشطة الجامحة مثل حالات المد الناجمة عن الأعاصير والعواصف الحلزونية والمدارية وعن حالات ارتفاع المد بصورة غير عادية.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

'١' القيام عند الاقتضاء، بإنشاء و/أو تعزيز الترتيبات المؤسسية والإدارية والتشريعية اللازمة لوضع خطط واستراتيجيات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يتعلق بمسجمعات المياه الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة، بما في ذلك إدماجها في خطط التنمية.

'٢' وضع برامج شاملة لرصد الموارد الساحلية والبحرية، بما فيها الأراضي الرطبة، لتحديد خطوط الشواطئ واستقرار النظم الإيكولوجية، والقيام بتوثيق وتطبيق المعرفة التقليدية وممارسات الإدارة السليمة بيئيا وبإشراك المجتمعات المحلية كأساس للتخطيط وصنع القرارات بصورة متكاملة فيما يتعلق بالمناطق الساحلية.

'٣' تطوير و/أو تعزيز القدرات الوطنية لجمع موارد مصائد الأسماك وتجهيزها بصورة مستدامة وتوفير التدريب وبرامج التوعية اللازمة للقائمين بإدارة الموارد الساحلية والبحرية (على صعيد الحكومة والمجتمعات المحلية).

'٤' التصديق على الاتفاقات الإقليمية والدولية و/أو الانضمام اليها فيما يتعلق بحماية الموارد الساحلية والبحرية ومكافحة الصيد غير المستدام للأسماك والممارسات ذات الصلة.

باء - الإجراءات الإقليمية

'١' تنمية و/أو تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على القيام بأنشطة في المناطق الساحلية والبحرية، بما في ذلك إجراء بحوث عن مصائد الأسماك التجارية وغير التجارية بهدف تحقيق الاستدامة في مجال جمع الأسماك واستغلالها؛ وإجراء دراسات استقصائية عن موارد الشعاب المرجانية ومصاب الأنهار والأراضي الرطبة والبحيرات؛ وأيضا رصد وتعزيز

السبل الابتكارية لتنمية المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة على نحو مستدام، بما في ذلك دعم برامج تربية الأحياء المائية، وتربية الأحياء البحرية، والشعاب المرجانية، وأشجار المنغروف.

٢٧ وضع منهجية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما الجزر المرجانية الصغيرة جدا المنخفضة المستوى.

٢٨ إنشاء و/أو تعزيز مراكز تبادل المعلومات الإقليمية للحصول على معلومات عن المناطق الساحلية والبيئية البحرية بغية تيسير جمع وتوليف المعلومات والمعارف والخبرات ذات الصلة وتبادلها فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بأسلوب منظم ومنهجي.

٢٩ وضع برامج لتعزيز المهارات التفاوضية والمهارات ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة واستغلال الموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك التفاوض على اتفاقات مصائد الأسماك.

٣٠ تنمية و/أو تعزيز القدرات الإقليمية اللازمة لأنشطة المراقبة والرصد الفعالة في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ مواءمة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتنسيق إدارة واستخدام الموارد الساحلية والبحرية بصورة مستدامة.

جيم - الإجراءات الدولية

٣٢ إنشاء آليات لجمع المعلومات والخبرات وتبادلها على الصعيد الإقليمي بصفة خاصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية وتقنيات ومرافق تقييم الموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك العقيدات الإقليمية لقاعدة البيانات العالمية للمعلومات المتعلقة بالموارد، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٣ التعاون في تيسير إبرام اتفاقات لصيد الأسماك ذات مزايا مشتركة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعات صيد الأسماك الأجنبية؛ ومراعاة اهتمامات هذه الدول وخصائصها وذلك في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ وتشجيع وتيسير المشاركة التامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر وفي تنفيذ نتائج المؤتمر.

٣٣ تقديم المساعدة عند اللزوم لإنشاء و/أو تعزيز ترتيبات مؤسسية وإدارية جديدة حسب الاقتضاء لوضع خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذ تلك الخطط.

٤٤ دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء قدرات وطنية وإقليمية لمراقبة ورصد الأنشطة بصورة فعالة داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة، وإنشاء مؤسسات إقليمية ومؤسسات أخرى للمشاريع المشتركة في مجال صيد الأسماك، وحصر الموارد البحرية، ووضع نهج إقليمية للإدارة المستدامة لمناطقها الاقتصادية الخالصة، وتعزيز مراكز البحوث البحرية الإقليمية.

٥٥ استخدام النتائج ذات الصلة التي أسفر عنها مؤتمر السواحل العالمي، ١٩٩٣، المعقود في نورديوك، هولندا، في الفترة الممتدة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فضلا عن الأعمال الجارية في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع وتنفيذ خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتحسين التنسيق الدولي في ذلك الميدان، ووضع استراتيجيات لمنع ازدياد تدهور المناطق البحرية والساحلية. والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ وتشجيع وتيسير المشاركة التامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر وفي تنفيذ نتائج المؤتمر.

٦٦ رصد نتائج اجتماع الخبراء الذين تسميهم الحكومات والمعني أساسا بمبادئ مونترياك التوجيهية لعام ١٩٨٥ بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن المصادر البرية، المقرر عقده في مونتريال في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ويتوقع لهذه النتائج أن تفيده في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال.

٧٧ ينبغي لوسائل بناء القدرات اللازمة للتخطيط والتنفيذ المتعلقين بإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أن تشمل، في جملة أمور، تعزيز الشبكات الإقليمية والدولية، بما في ذلك العلاقات بين الجنوب والجنوب، وزيادة وعي الجمهور ومشاركته، وتحسين جهود التثقيف ذات الصلة وزيادة الأنشطة التدريبية؛ وكفالة إشراك ومشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من الفئات الرئيسية؛ ودعم تطوير المفاهيم والمنهجيات والأدوات؛ ودعم وتعزيز أنشطة البحث وإجراء التحسينات في مجال الرصد، الذي ينبغي أن تدمج نتائجه في عملية رسم السياسات والتخطيط وصنع القرارات.

خامسا - موارد المياه العذبة

أساس العمل

٢٧ - تعد موارد المياه العذبة أمرا حيويا لتلبية الاحتياجات الأساسية، عدم توفر الحماية الكافية لنوعية وإمدادات موارد المياه العذبة يفرض قيودا شديدة على التنمية المستدامة. وهناك صلة بين الكثير من المخاطر الصحية في البلدان النامية ورداءة نوعية المياه وقلة كمياتها. ونظرا لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية ولا سيما ظروفها الجغرافية والطبوغرافية والمناخية، فإن الكثير منها يواجه تقييدات شديدة من حيث نوعية المياه العذبة وكمياتها. ويصدق ذلك بوجه خاص على حالة الجزر الواطئة والمرجانية حيث تكون إمدادات المياه الجوفية محدودة، ولا تحميها سوى طبقة رقيقة من التربة المسامية. وحتى في المناطق التي تهطل فيها الأمطار بغزارة فإن فرص الحصول على المياه النقية يحد منها عدم توفر مرافق التخزين الملائمة ونظم الإيصال الفعالة.

٢٨ - ويشكل عدم كفاية الإجراءات المتخذة لحماية مناطق مستجمعات المياه وموارد المياه الجوفية خطرا آخر في الأجل الطويل، وتوجد في الوقت ذاته تحديات هامة يفرضها التزايد السكاني السريع في المناطق الحضرية وتغير الاستراتيجيات الاقتصادية وزيادة المعدل الفردي لاستخدام المياه العذبة. ومما له أهمية اقتصادية وبيئية خاصة في هذا الصدد وضع استراتيجيات للإدارة السليمة الطويلة الأمد لمناطق تجمع المياه وتخزينها، بما في ذلك معالجة وتوزيع إمدادات المياه المحدودة. وقد تستلزم تلك الاستراتيجيات استثمارات رأسمالية ضخمة وبرامج للصيانة المستمرة، مما قد يؤثر على التكلفة الحقيقية للمياه. وهناك خطر مشترك تتعرض له موارد المياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في تلوث إمدادات المياه من جراء الفضلات البشرية والحيوانية، والتلوث المتصل بالصناعة، وفي بعض الحالات مبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية. ويلزم أن تضع جميع تلك الاستراتيجيات في الحسبان القيود المحتمل أن تتعرض لها إمدادات المياه من جراء قلة تجدد المياه الجوفية في أوقات الجفاف، وتسرب المياه المالحة والانغمار نتيجة لتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر. ويزداد احتمال حدوث تلك التداخلات بفعل الإفراط في استخراج المياه، خصوصا في أوقات استمرار الجفاف لفترات ممتدة. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب في هذا الصدد لأولوية لزوم إمدادات المياه لأغراض الإصحاح.

٢٩ - ويمكن أن يشكل البيان السياسي وبرنامج العمل، المعتمدان في المؤتمر الوزاري الدولي المعني بمياه الشرب والإصحاح البيئي، المعقود في هولندا في عام ١٩٩٤ (E/CN.17/1994/12، المرفق)، أحد الأسس الهامة التي تعتمد عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من الفصل ١٨، المجال البرنامجي دال، من جدول أعمال القرن ٢١.

ألف - الاجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ تطوير وصيانة وحماية مناطق مستجمعات المياه، ونظم الري، وشبكات التوزيع والنظم الملائمة لتجميع المياه، وتعزيز البرامج الفعالة لحفظ المياه ومنع تلوث المياه، عن طريق جملة أمور، من بينها وضع خطط وطنية متكاملة للمياه، واستخدام الحوافز الملائمة والتدابير التنظيمية، والمشاركة المجتمعية في الإدارة والحفظ وإدارة الغابات وإعادة التشجير واستراتيجيات الاستثمار.

٢٠ اعتماد معايير ملائمة لإدارة موارد المياه العذبة، وتطوير وتعزيز قدرات الرصد والتقييم المنخفضة التكلفة، المرتبطة بقواعد بيانات الموارد المائية، لخدمة أدوات صنع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك نماذج التنبؤ اللازمة لإدارة وتخطيط واستخدام المياه.

٣٠ تعزيز التدابير المتعلقة برصد آثار الأخطار البيئية والطبيعية على الموارد المائية والتصدي لها، لا سيما الآثار المترتبة على تغير المناخ وتقلباته، بما في ذلك الجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر.

٤٠ تشجيع وتطوير واقتناء التكنولوجيا الملائمة والتدريب على تصريف مخلفات المجاري بأساليب فعالة من حيث التكلفة وإزالة الملوحة وجمع مياه الأمطار لتوفير مياه عذبة صالحة للشرب ذات جودة كافية، بما في ذلك توفير الفرص لتبادل التكنولوجيات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠ تعزيز القدرات الوطنية على اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد المائية المحدودة فيما بين مصادر الطلب المتنافسة عليها.

باء - الاجراءات الإقليمية

١٠ تطوير وتعزيز مبادرات التعاون الاقليمي في مجالي التدريب والبحث لمساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ خطط متكاملة لموارد المياه، بما في ذلك حفظ مستجمعات المياه وإصلاحها، وحماية المياه الجوفية، ووضع معايير لإدارة تلك الموارد، وتعزيز الوعي لدى الجمهور، ومراقبة نوعية المياه.

٢٠ تقديم مساعدة تقنية لتقييم و/أو تطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة لجمع المياه وتوزيعها وحمايتها لا سيما تكنولوجيا تصريف مخلفات المجاري.

جيم - الاجراءات الدولية

- ١٠ تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ذات الكفاءة الطاقية من أجل تجميع المياه العذبة ونتاجها وحفظها وإيصالها، بما في ذلك مستجمعات مياه الأمطار، ونظم معالجة المياه وإزالة الملوحة، وكذلك تعزيز تبادل المعلومات بشأن أساليب معالجة المياه.
- ٢٠ تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع وتنفيذ خطط متكاملة لموارد المياه، بما في ذلك تخصيص وإدارة موارد المياه وحفظ مستجمعات المياه وإصلاحها، وحماية المياه الجوفية وتعزيز الوعي لدى الجمهور، ومراقبة جودة المياه.
- ٣٠ تقديم المساعدة للتدريب وحملات توعية الجمهور لبناء قدرة محلية فيما يتعلق بإدارة المياه وحفظها، والنظم الملائمة لمستجمعات مياه الأمطار.
- ٤٠ دعم وضع منهجيات ترمي إلى تقييم الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ على موارد المياه العذبة، وصياغة استجابة ملائمة وتدابير للتخفيف من تلك الآثار.

سادسا - الموارد من الأراضي

أساس العمل

- ٣٠ - يؤدي صغر حجم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، عند اقترانه بنظم حيازة الأراضي وأنواع التربة وتباين التضاريس والأحوال المناخية، إلى الحد من الرقعة المتاحة للاستيطان الحضري والزراعة والتعدين والحراجة التجارية والسياحة وعناصر البنية الأساسية الأخرى، وإلى إيجاد منافسة حادة بين خيارات استعمال الأراضي. ومعظم نواحي الإدارة البيئية في تلك الدول يعتمد بصورة مباشرة على تخطيط الموارد من الأراضي واستغلالها أو يتأثر بهذا العامل، وهو ما يرتبط بالتالي ارتباطاً وثيقاً بإدارة المناطق الساحلية وحمايتها في تلك الدول.
- ٣١ - ولكي تلبى الاحتياجات البشرية على نحو مستدام، لا بد من حل مسألة المطالب المتنافسة على استعمال الموارد من الأراضي ووضع طرائق أكثر فعالية وكفاءة لاستعمال هذه الموارد الطبيعية، واعتماد هذه الطرائق. ومع نمو أعداد السكان في تلك الدول تنشأ الحاجة إلى التوفيق بين المطالب المتنافسة، وبخاصة عندما تكون مساحة الأراضي محدودة وحيثما يؤدي التطوير التجاري لمساحات كبيرة نسبياً من الأراضي إلى تحول الزراعة الصغيرة النطاق وزراعة الكفاف إلى الأراضي الهامشية.

٣٢ - والمسألة الرئيسية الطويلة الأجل المتعلقة بإدارة الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية هي تدهور رقعة الأراضي المحدودة بفعل مجموعة عوامل متنوعة، من بينها فرط الاستعمال بسبب الضغط السكاني الشديد على قاعدة موارد محدودة؛ وإزالة الأحراج من جراء قطع الأخشاب التجاري غير المستدام أو التحويل الدائم إلى الاستغلال الزراعي أو الرعوي؛ والأحداث العرضية الأخرى من قبيل الحريق. ومن العوامل التي تسهم في ذلك إسهاماً رئيسياً الأحداث الطبيعية مثل الأعاصير المدمرة. وينجم عن تدهور الأراضي الذي من هذا النوع تحات متسارع وانخفاض، ناجم عن ذلك، في الخصوبة والإنتاجية، وتدهور نوعية المياه وإطماء الأنهار والبرك الضحلة والشعاب الصخرية. كما تتصل إزالة الأحراج بتساؤل استمرارية إمداد القرى بالمياه وانخفاض نوعية هذا الإمداد ونضوب الموارد النباتية الجينية والخشبية وغير الخشبية، وتلاشي نظم الحياة الكفافية التقليدية المعتمدة على الأحراج والبرك الضحلة والشعاب الصخرية.

٣٣ - وأدى السعي إلى تحسين نوعية المعيشة، مع ما يصحب ذلك من ازدياد الطلب على الدخل النقدي، إلى زيادة إنتاج الحاصلات النقدية التصديرية، مما زاد من المساحات المزروعة وأدى إلى الأخذ بنظم إنتاجية أكثر ميكنة. وفي الماضي، ساعدت الممارسات الزراعية غير المستدامة في هذه المساحات على إزالة الأحراج وفقدان الأشجار المتعددة الأغراض في الريف وتلويث التربة والمياه العذبة والموارد الساحلية بالكيمائيات الزراعية. إلا أن هناك كثير يمكن تعلمه من النظم التقليدية المتبعة في إنتاج الأغذية واستعمال النباتات من أجل النهوض بالزراعة المستدامة وإدارة الأراضي.

٣٤ - وتتضمن نتائج وتوصيات المؤتمر الأقليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، المعقود في بربادوس في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢^(٨)، موقف التوافق في الآراء بين الجزر الصغيرة في قطاع الزراعة. وقد أكد إعلان بريدجتاون^(٩) الصادر عن ذلك المؤتمر الوزاري تصميم تلك البلدان والتزامها باتباع سياسات للتنمية المستدامة تكفل الاستمرار في الأمد الطويل لقطاعات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك لديها.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠٠٠' تطوير وتحسين قواعد البيانات الوطنية ونشر المعلومات على الفئات ذات الصلة، وبخاصة المجتمعات المحلية والشباب والنساء، فيما يتعلق بتخطيط وإدارة استخدام الأراضي، بما في ذلك تقديرات طاقة التحمل والقيمة الاقتصادية والبيئية لموارد الأراضي، مع الأدوات الملائمة لصنع القرارات، مثل نظم معلومات الأراضي/المعلومات الجغرافية.

١٠٠٠' إعداد و/أو استعراض خطط استخدام الأراضي بالاقتران بممارسات الزراعة والحراجة والتعدين والسياحة، والممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي والسياسات الأخرى في مجال استخدام الأراضي، بغية وضع خطط شاملة لاستخدام الأراضي وتقسيمها إلى مناطق ليتسنى

حماية موارد الأراضي وكفالة استخدام الأراضي بصورة مستدامة ومثمرة والوقاية من تدهور الأراضي والتلوث وتجاوز القدرة الاستيعابية للجزر.

'٣' تشجيع الأشكال الملائمة لحيازة الأراضي وتحسين إدارة الأراضي وزيادة الوعي بالطابع المتكامل لتنمية الأراضي ليتسنى استخدام الأراضي بصورة مستدامة.

'٤' صياغة وإنفاذ القوانين والأنظمة وتحديد الأسعار الاقتصادية والحوافز اللازمة لتشجيع استخدام الأراضي ومواردها الطبيعية وإدارتها وحفظها على نحو مستدام متكامل.

'٥' دعم البرامج الملائمة للتحريج وإعادة التحريج، مع التركيز المناسب على التجدد الطبيعي ومشاركة أصحاب الأراضي لضمان حماية مستجمعات المياه والمناطق الساحلية والحد من تدهور الأراضي.

'٦' تحسين درجة توافر المأوى في المستوطنات البشرية وتيسير تكلفته وتحسين نوعيته البيئية وفقا للفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١.

'٧' زيادة الاهتمام بالتخطيط العمراني الوطني في البيئات الريفية والحضرية على السواء، مع التركيز على التدريب لتعزيز مكاتب التخطيط العمراني، بما في ذلك استخدام تقييمات الأثر البيئي وغيرها من وسائل صنع القرارات.

باء - الإجراءات الإقليمية

'٨' توفير التدريب الملائم والفرص الأخرى لبناء القدرات اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك النظم المتعلقة باستمرار مراقبة معدل وحجم التغيرات في استخدام الأراضي ورصد الآثار البيئية الضارة، لتيسير تنفيذ الإجراءات الوطنية.

'٩' جمع ما يناسب من معلومات ومعارف وخبرات ذات صلة بالممارسات والسياسات المستدامة لاستخدام الأراضي وتوليئتها وتبادلها فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بأسلوب مرتب ومنظم، بما في ذلك المسائل المتصلة بقطاعات البيئة والزراعة والحراجة والتعدين والقطاعات البرية الأخرى، والمعلومات المتعلقة بالأسواق وتقييم المستثمرين الخارجيين المحتملين المهتمين بهذا المجال.

جيم - الإجراءات الدولية

- '١' دعم تحسين درجة توافر المأوى ونوعية المستوطنات البشرية اقتصاديا وبيئيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقا للفصل السابع من جدول القرن ٢١.
- '٢' تيسير تنمية وتحسين قواعد البيانات الوطنية ونشر المعلومات على الفئات ذات الصلة، وبخاصة المجتمعات المحلية والشباب والنساء، فيما يتعلق بتخطيط وإدارة استخدام الأراضي، بما في ذلك تقديرات طاقة التحمل والقيمة الاقتصادية والبيئية لموارد الأراضي، مع الأدوات الملائمة لصنع القرارات، مثل نظم معلومات الأراضي/المعلومات الجغرافية.
- '٣' تيسير زيادة فعالية التعاون والتنسيق والتعاقد والتبادل التقني على الصعيدين الدولي والأقليمي في ميادين الزراعة والحراجة وغيرهما من مجالات استخدام الأراضي، عن طريق الشبكات الدولية والأقليمية وبرامج التدريب.

سابعا - موارد الطاقة

أساس العمل

- ٣٥ - تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي اعتمادا شديدا على المنتجات النفطية المستوردة، لا سيما لأغراض النقل وتوليد الكهرباء؛ وفي معظم الأحيان تمثل الطاقة أكثر من ١٢ في المائة من الواردات. وهي تعتمد أيضا اعتمادا شديدا على وقود الكتلة الحيوية المحلي لأغراض الطهي وتجفيف الحاصلات.
- ٣٦ - وستظل الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتمادا شديدا على أنواع الوقود النفطي وعلى الكتلة الحيوية في الأجلين القصير والمتوسط على السواء. إلا أن أوجه استعمال هذه الأنواع من الوقود في الوقت الحالي يعيها غالبا شدة انعدام الكفاءة. وستجني الدول الجزرية الصغيرة النامية منافع مالية وبيئية على السواء بزيادة الكفاءة، عن طريق التكنولوجيا المناسبة وسياسات الطاقة والتدابير التنظيمية الوطنية.
- ٣٧ - وتتباين ثروات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الموارد الطاقية المتجددة تباينا كبيرا. فهي جميعا تملك موارد شمسية كبيرة، لم تطور حتى الآن لتبلغ أقصى مداها. وتتفاوت الإمكانيات الريحية تفاوتا شديدا حسب الموقع، سواء داخل البلد الواحد أو فيما بين البلدان. ولا تمثل الطاقة الكهرمائية سوى إمكانية غير متحققة في بعض الجزر. أما الثروة الطبيعية من الكتلة الحيوية، فإنها شائعة في هذه الدول، وإن كانت

بمقادير غير متساوية. وتتواصل الآن الدراسات المتعلقة بإمكانات الطاقة الحرارية الأرضية وتحويل الطاقة الحرارية للبحار والطاقة الموجية.

٣٨ - ولا تزال هناك عدة قيود تحد من الاستعمال التجاري الواسع النطاق لموارد الطاقة المتجددة. وهي تشمل التنمية التكنولوجية، والتكاليف الاستثمارية، والمهارات المحلية المتاحة، والقدرات التنظيمية. أما الاستعمال على نطاق صغير لكهربية الريف، فهو نادر. ويعتمد استعمال تلك الدول لموارد الطاقة المتجددة كوقود تجاري مهم على تنمية التكنولوجيات المناسبة وإنتاجها وإنتاجها تجارياً.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

'١' تنفيذ برامج عامة مناسبة للتثقيف والتوعية، بما في ذلك منح حوافز للمستهلكين للتشجيع على حفظ الطاقة.

'٢' تشجيع الاستخدام الكفء للطاقة وتطوير مصادر الطاقة السليمة بيئياً والتكنولوجيات ذات الكفاءة الطاقية، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانيات استخدام الأدوات الاقتصادية وهياكل الحوافز، حيثما يقتضي الأمر ذلك، وزيادة الامكانيات الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة.

'٣' تهيئة و/أو تعزيز القدرات البحثية، حيثما يقتضي الأمر ذلك، في مجال تطوير وتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما فيها الطاقة الريحية والشمسية والحرارية الأرضية والكهرمائية والموجية وطاقة الكتلة الحيوية وتحويل طاقة المحيطات الحرارية.

'٤' توطيد القدرات البحثية وتنمية التكنولوجيات لتشجيع استعمال مصادر الطاقة غير المتجددة استعمالاً كفوئاً.

باء - الإجراءات الإقليمية

'١' تهيئة أو تعزيز القدرات في مجال البحث والسياسة العامة من أجل تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما فيها الطاقة الريحية والشمسية والحرارية الأرضية والكهرمائية والموجية وطاقة الكتلة الحيوية.

'٢' تقديم المساعدة، حيثما يقتضي الأمر ذلك، في وضع السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بقطاع الطاقة التي تنطبق على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز القدرة الوطنية على تخطيط قطاعات الطاقة بها وإدارتها ومراقبتها بطريقة فعالة.

٣٠ جمع ونشر المعلومات، وتعزيز التعاون الإقليمي والمبادلات التقنية فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بقضايا قطاع الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

جيم - الإجراءات الدولية

٣١ دعم البحث والتطوير والاستخدام فيما يختص بمصادر الطاقة المتجددة وما يتصل بها من تكنولوجيات وتحسين كفاءة التكنولوجيات القائمة ومعدات الاستخدام النهائي المعتمدة على مصادر الطاقة التقليدية.

٣٢ وضع اتفاقات دولية بشأن قضايا قطاع الطاقة من حيث صلتها بالتنمية المستدامة في مجالات من قبيل مثل انبعاثات الكربون ونقل النفط، وعلى سبيل المثال، استخدام الشاحنات المزدوجة الهيكل، والتصديق على هذه الاتفاقات.

٣٣ استحداث آليات فعالة لنقل تكنولوجيا الطاقة وإنشاء قواعد بيانات لنشر المعلومات المتعلقة بالخبرات المكتسبة في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا عن الاستخدام الكفء لمصادر الطاقة غير المتجددة.

٣٤ تشجيع المؤسسات والوكالات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية العامة، على إدماج مبادئ الكفاءة والحفظ البيئيين في المشاريع وأنشطة التدريب والمساعدات التقنية المتصلة بقطاع الطاقة، وتقديم تسهيلات تمويلية ميسرة، حيثما يقتضي الأمر ذلك، لعمليات إصلاح قطاع الطاقة.

٣٥ استحداث طرق تتسم بالفعالية والكفاءة لاستغلال النواتج الفرعية والنفايات الناجمة عن انتاج الطاقة وللتخلص منها وإعادة تدويرها وتقليلها.

ثامنا - الموارد السياحية

أساس العمل

٣٩ - أسهمت السياحة إسهاما كبيرا في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية وستظل شديدة الأهمية لنموها مستقبلا، بوصفها خيارا من بضع خيارات إنمائية قليلة متاحة لهذه الدول. ويمكنها أيضا أن تحفز تنمية قطاعات أخرى. إلا أنها يمكن، في حالة عدم التخطيط لها تخطيطا مناسباً وتنظيمها تنظيماً مناسباً،

أن تهبط هبوطاً ملموساً بمستوى البيئة التي تعتمد عليها أشد الاعتماد. وتلزم الإدارة الحصيفة، بالنظر إلى هشاشة المناطق الساحلية والمساحات التي لم يلحق بها الفساد والتي تعتمد عليها السياحة الأيكولوجية وإلى ترابط هذه المناطق والمساحات. ويتمثل أحد عوامل الجذب السياحي الذي تنفرد به الدول الجزرية الصغيرة النامية في تميز ثقافتها. وينعكس تنوع بيئاتها وهشاشتها في تنوع ثقافتها وهشاشتها. وحماية هذه شرط هام لحماية تلك.

٤٠ - والاستثمار الرأسمالي في السياحة، لا سيما لتوفير الهياكل الأساسية الضرورية، شيء مكلف. كما تدور في العادة منافسة شديدة على الموارد من الأراضي فيما بين السياحة والزراعة وغيرهما من أوجه استعمال الأراضي. ويمكن أن تكون الزيادات الضخمة في السياحة والإفراط في تنمية السياحة في جهات معينة أو في جزر بأكملها عامل تخريب بيئي وثقافي يضر قطاعات قيمة أخرى، مثل الزراعة. ولذلك، يتحتم التخطيط بعناية لتنمية السياحة، لا سيما في علاقتها بأوجه استعمال الأراضي المتماشية مع السياحة، وإدارة المياه، وإدارة المناطق الساحلية، وتنمية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية. وتحتاج السياحة، شأنها في ذلك شأن جميع أشكال التنمية في المناطق الساحلية، إلى إدماجها بحرص في حدود الموجود من القيود والفرص الثقافية والبيئية الراهنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والسياحة الأيكولوجية، التي تربط المناطق ذات القيمة الأيكولوجية الكبيرة بالسياحة الضئيلة التأثير على البيئة، يمكن أن تتيح فرصاً هامة مستدامة بيئياً تسمح بتنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

- ١٠ كفاءة التعاضد بين التنمية السياحية والإدارة البيئية.
- ١٢ اعتماد خطط وسياسات متكاملة لكفالة التنمية السياحية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لتخطيط استخدام الأراضي وإدارة المناطق الساحلية، مما يتطلب تقييم الأثر البيئي لجميع المشاريع السياحية، ورصداً مستمراً للأثر البيئي لجميع الأنشطة السياحية، ووضع مبادئ توجيهية ومعايير للتصميم والتشييد لكي يؤخذ في الحسبان استهلاك الطاقة والمياه، والتخلص منها، وتدهور الأراضي، والإدارة والحماية الملائمان لعوامل الجذب للسياحة الأيكولوجية، وقدرة المناطق الاستيعابية فيما يتعلق بالسياحة.
- ١٣ تحديد وتطوير المرافق للوفاء باحتياجات الأسواق البيئية المحددة، ولا سيما للسياحة الأيكولوجية، والسياحة الطبيعية والثقافية، وإشراك السكان المحليين في تحديد المناطق الطبيعية المحمية المخصصة للسياحة الأيكولوجية وإدارة هذه المناطق.
- ١٤ اعتماد التدابير لحماية الكيان الثقافي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - الإجراءات الإقليمية

- '١' كفالة التعاضد بين السياحة والبيئة في المشاريع التعاونية على الصعيد الإقليمي، بوسائل تشمل، عند الاقتضاء، تنسيق المعايير والأنظمة.
- '٢' تشجيع تقييم وتطوير إمكانات التكامل فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك وضع خيارات مجمعة تشمل عدة جزر، وبرامج تسويق وتدريب مشتركة.
- '٣' إنشاء أو تعزيز آليات إقليمية لتبادل المعلومات في مجال تنمية قطاع سياحي آمن مستدام، مع استخدام قدرات المنظمات السياحية الإقليمية حسب الاقتضاء.

جيم - الإجراءات الدولية

- '١' تعزيز إدراك المجتمع الدولي لقيمة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وهشاشة الموارد التي تعتمد عليها السياحة والحاجة المترتبة على ذلك الى الدعم الدولي لتشجيع تنميتها المستدامة.
- '٢' تسهيل الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي لتقييم الأثر الكلي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة، ولتخطيط السياحة المستدامة، وتنمية السياحة الايكولوجية والثقافية.

تاسعا - موارد التنوع البيولوجي

أساس العمل

- ٤١ - تشتهر الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنوع كائناتها الحية وتوطن أنواع خاصة فيها. إلا أن صغر حجم النظم الايكولوجية الجزرية وعزلتها وهشاشتها تجعل التنوع البيولوجي فيها من أشد حالات التنوع تعرضا للخطر في العالم. وإزالة الأحراج وتدهور الشعاب المرجانية واضمحلال الموائل وفقدانها وإدخال أنواع حية معينة غير محلية هي أهم مسببات فقدان التنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٤٢ - وفي الماضي، كان هناك تشديد قوي على جمع المزيد من المعلومات. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يهدد الانقراض الموارد الثمينة بيولوجيا ذات الأعداد المحدودة بينما يكثر ذكر انعدام المعلومات الكافية كمبرر لعدم التصرف، توجد غالبا معلومات كافية لتحديد المجالات التي تستلزم الحفظ

في الموقع. وعلى الرغم من أن زيادة المعلومات ستكون مطلوبة لوضع خطط الإدارة المناسبة، ينبغي لجمع المعلومات ألا يصبح شرطا مسبقا بعد الآن لمشاريع الحفظ في الموقع.

٤٣ - وتستلزم طبيعة الملكية التقليدية للأراضي والموارد البحرية في عديد من البلدان الجزرية، وغالبا ما تكون ملكية مشاعية، دعما مجتمعيا لجهود الحفظ. وما لم يتوفر هذا الدعم المحلي والالتزام المحلي وفرصة إدماج توليد الدخل المستدام في جهود الحفظ لن تتحقق الاستدامة حتى لمجال الحفظ المدروس بعناية والمخطط له تخطيطا جيدا.

٤٤ - والموارد البحرية والساحلية، لا البرية، هي من أثنى الموارد البيولوجية لسكان الجزر، من النواحي البيئية والاقتصادية والثقافية. وهذا يستلزم نهجا في الحفظ يراعي النظم والممارسات التقليدية لحياة الأراضي والشعب المرجانية وقد يكون مختلفا عن نهج الحفظ المعتاد ملاحظته في البلدان المتقدمة النمو الأكبر حجما. وهناك اعتبارات أخرى تشمل مدى كفاية الدعم المؤسسي الأساسي لجهود الحفظ (الموظفون، والمركبات، وما إلى ذلك) وإمكانية الاستفادة من الموارد المالية للمعاونة على بدء مشاريع مبتكرة.

٤٥ - ويوجد عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن الحفظ واستعمال الموارد البيولوجية المستدام؛ ومن المتوقع أن توفر هذه الاتفاقيات إطارا قانونيا سليما يحتمل أن تستفيد منه التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ وضع وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لحفظ التنوع البيولوجي البري والبحري والاستخدام المستدام له، ولا سيما الأنواع المتوطنة، بما في ذلك توفير الحماية من إدخال أنواع معينة غير محلية وتحديد المواقع ذات الأهمية البيولوجية المرتفعة بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي و/أو للسياحة الايكولوجية والفرص الأخرى المتاحة للتنمية المستدامة، مثل الزراعة المستدامة والتدريب والبحوث؛

١١ التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي^(١٠) واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وتنفيذها؛

١٢ تعزيز دعم المجتمعات المحلية لحفظ التنوع البيولوجي وتحديد المناطق المحمية بالتركيز على الاستراتيجيات التثقيفية التي تزيد الوعي بأهمية حفظ التنوع البيولوجي ولا سيما

الأهمية الأساسية لوجود قاعدة موارد بيولوجية متنوعة بالنسبة للمجتمعات التي تملك الموارد؛

'٤' تكوين وصيانة أرصدة احتياطية أو مصارف جينية للموارد الوراثية الحيوية لأغراض إعادة إدماجها في موائلها الطبيعية، ولا سيما في حالة عمليات الإصلاح والإنعاش التالية للكوارث؛

'٥' تطوير أو مواصلة الدراسات والبحوث المتعلقة بالموارد البيولوجية، وإدارتها وبقيمتها الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية الجوهرية، بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية؛

'٦' إجراء عمليات حصر تفصيلية للموجود من النباتات والحيوانات والنظم البيولوجية لتوفير البيانات الأساسية اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي.

'٧' كفاءة الحماية الكافية والفعالة لملكية حقوق الملكية الفكرية. والقيام، رهنا بالتشريعات والسياسات الوطنية، بكفاءة الحماية الكافية والفعالة للتكنولوجيات والمعارف والممارسات العرفية والتقليدية للسكان المحليين والأصليين، بمن فيهم مالكو الموارد والقائمون عليها، وأن يكفل بذلك انتفاعهم مباشرة، على أساس منصف وطبقا لشروط متفق عليها بصفة مشتركة، من أي استغلال لتلك التكنولوجيات والمعارف والممارسات، أو من أي تطوير تكنولوجي مستمد منها مباشرة.

'٨' دعم إشراك المنظمات غير الحكومية والنساء والسكان الأصليين والفئات الرئيسية الأخرى، فضلا عن مجتمعات صيد الأسماك والزراع، في حفظ التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية واستخدامهما على نحو مستدام.

باء - الإجراءات الإقليمية

'١' تشجيع البلدان على إيلاء الأولوية للمواقع الحالية المعروفة ذات الأهمية البيولوجية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن هناك العديد من المواقع الهامة التي لا تزال أهميتها البيولوجية غير مدركة، وتعبئة الدعم المجتمعي لحماية تلك المناطق، بما في ذلك حمايتها من إدخال أنواع غير محلية من الكائنات الحية.

'٢' تشجيع الدراسات الإقليمية للقيمة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للموارد البيولوجية بما في ذلك الهندسة الوراثية، وحقوق الملكية الفكرية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا

البيولوجية بمشاركة المؤسسات العلمية القائمة أو المعززة، والوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الصلة؛

٣' تشجيع إنشاء مراكز إقليمية لمصارف الجينات لأغراض البحوث، من أجل السعي الى تطوير وإدخال أصناف من الأنواع أكثر مقاومة وإنتاجية، وتوفير الإجراءات القانونية والتقنية المناسبة لاستخدام هذه الموارد البيولوجية؛

٤' تنسيق تبادل المعلومات والتدريب والمساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية لإقامة مناطق للحفاظ وإدارتها ومن أجل حفظ الأنواع، بما في ذلك تحديد واستخدام المعارف والتقنيات التقليدية المتعلقة بإدارة الموارد والتي تساعد في حفظ الموارد البيولوجية وتنوعها؛

٥' تشجيع و/أو تعزيز المؤسسات العلمية الإقليمية القائمة فعلا التي يمكن أن تعمل كمراكز مرجعية للمشاكل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة؛

٦' تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على توفير الدعم التقني والتنسيق عند إعداد السجلات الحصرية الشاملة للنباتات والحيوانات والنظم الايكولوجية وإنشاء قواعد بيانات ومصارف جينات إقليمية، حيثما يمكن ذلك.

٧' دعم استحداث آليات ملائمة وفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

جيم - الإجراءات الدولية

٨' تحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد المالية والتقنية لحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأموال المخصصة للدعم المؤسسي والسوقي الأساسي من أجل حفظ وإدارة التنوع البيولوجي، مع إيلاء الأولوية للتنوع البيولوجي البري والساحلي والبحري، مثل النظم الايكولوجية المرجانية والصخرية؛

٩' تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا البيولوجية السليمة بيئيا، بما في ذلك الدراية التقنية وآليات الأداء؛

١٠' كفاءة تنسيق المؤسسات والوكالات والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة تنسيقا محكما مع المراكز الإقليمية التابعة للدول

الجزرية الصغيرة النامية أو البرامج الجاري تنفيذها في مجال حفظ التنوع البيولوجي والتكنولوجيا البيولوجية والاستخدام المستدام لهما، ودعمها لها؛

'٤' زيادة استخدام قيود الاستيراد بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض فيما يتعلق بمنتجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الأنواع المهددة بالانقراض؛

'٥' دعم الإجراءات الوطنية والإقليمية لوضع سجلات حصرية للموجود من النباتات والحيوانات والنظم الايكولوجية، بما في ذلك المساعدة التدريبية والتقنية؛

'٦' دعم استراتيجيات حماية الدول الجزرية الصغيرة النامية من إدخال أنواع غير محلية.

'٧' تعزيز الإشارك الكامل للمنظمات غير الحكومية والنساء والسكان الأصليين والفئات الرئيسية الأخرى، فضلا عن مجتمعات صيد الأسماك والزراع، في حفظ التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية واستخدامهما على نحو مستدام.

عاشرا - المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

أساس العمل

٤٦ - عملا على معالجة أولويات إدارة الموارد البيئية التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تراعي الترتيبات المؤسسية والإدارية الوطنية على نحو متزايد طابع الترابط بين الأنشطة المضطلع بها على مساحتها البرية المحدودة. ويعتبر إدماج الاعتبار البيئي في عمليات صنع القرارات الوطنية أهم خطوة على الإطلاق تتخذها تلك الدول لضمان طرق هذه المشكلات وكفالة توجيه مبادئ الاستدامة لكل جهود التنمية في المستقبل.

٤٧ - ولا بد من تقييم الحتميات الاقتصادية من منظور الاعتبارات الاجتماعية - البيئية إذا ما أريد الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة وصون القيم الاجتماعية والثقافية. ولا بد أن تصبح التنمية الاقتصادية تنمية مستدامة، باحتوائها على الإدارة البيئية وإدارة الموارد. وهذا يستلزم اعتماد نهج متعددة التخصصات إزاء كل من التخطيط وصنع القرارات، وتشجيع المشاركة العامة، قدر الإمكان، في هذه العملية.

٤٨ - وسيستلزم إدماج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية رسمياً مجموعة تعديلات مؤسسية داخل الإدارات الحكومية، يواكبها تعزيز القدرة الإدارية على إدارة البيئة تعزيزاً شاملاً. ويجب أن يحدث ذلك على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك المستوى المحلي. وهناك أشكال متعددة من التكيف المؤسسي يمكن تصورها وستصمم وفقاً للاحتياجات القطرية المعينة. ومن المسلم به أن هذه العملية ستفيد من المشاركة العامة.

٤٩ - وقد أعد كثير من البلدان استراتيجيات وخططاً بيئية تدمج البيئة والتنمية معاً، وهي استراتيجيات وخطط تعتبر خطوة أولى في عملية تؤدي إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة تطبيقاً واسع النطاق. إلا أنه لكي تعزز هذه الخطط التنمية المستدامة لا بد أن تستخدم في صنع القرارات الوطنية، بما في ذلك جميع المستويات الحكومية المناسبة لكي يتسنى تحقيق التكامل بدقة بين السياسة البيئية والسياسة الإنمائية.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

'١' تعزيز الترتيبات المؤسسية والقدرة الإدارية، بما فيها اللجان وأفرقة العمل الشاملة لعدة قطاعات/المشاركة بين الوزارات، بغية إدماج السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية في التخطيط الوطني وعبر القطاعات وكفالة القدرة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقرارات المؤتمر العالمي؛

'٢' وضع استراتيجيات وجداول للتنفيذ، بما في ذلك التمويل، بالنسبة للأنشطة الإقليمية والوطنية على السواء؛

'٣' إنشاء وكالات بيئية ذات موارد كافية من المال والموظفين، أو تعزيز الوكالات القائمة منها؛

'٤' زيادة وعي ومشاركة المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والمجموعات الرئيسية الأخرى في التثقيف العام والتخطيط الوطني وتنفيذ برامج التنمية المستدامة؛

'٥' تحسين التثقيف العام بغية إطلاع الهيئات المحلية والهيئات العاملة على صعيد المقاطعة/الولاية والهيئات الوطنية على القوانين البيئية القائمة فعلاً، وتسهيل مناقشة قيمة التشريعات والمعايير البيئية بالنسبة للمجتمعات المحلية وفتح باب المناقشة على نطاق أوسع بشأن العقوبات الأنسب من الناحية الثقافية بالنسبة لانتهاك القوانين والأنظمة؛

٦' وضع أنظمة بيئية وطنية، وأنظمة بيئية على صعيد المقاطعة/الولاية وأنظمة بيئية محلية ملائمة تعكس الاحتياجات وتشتمل على مبادئ الاستدامة، وتنشئ معايير وإجراءات بيئية مناسبة، وتكفل إدماجها في صكوك التخطيط الوطنية والمشاريع الإنمائية في مرحلة مبكرة من عملية التصميم، بما في ذلك تشريع محدد يتعلق بالتقييم الملائم للأثر البيئي بالنسبة لتنمية القطاع العام والقطاع الخاص على السواء؛

٧' منح أفرقة عمل التنمية المستدامة أو ما يعادلها سلطة وشرعية رسمية كي يمكنها الاجتماع بصفة مستمرة باعتبارها هيئات استشارية متعددة التخصصات وممثلة تمثيلاً جماعياً؛

٨' توفير موارد كافية لإنفاذ الأنظمة البيئية؛

٩' سن التشريعات المحلية اللازمة لتنفيذ مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة المباشرة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٠' إنشاء مراكز معلومات وطنية بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تشجيع إنشاء شبكة معلومات للتنمية المستدامة للجزر الصغيرة على الصعيد الدولي بهدف تيسير تبادل الخبرة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - الإجراءات الإقليمية

١' المساعدة، حيثما يقتضى الأمر ذلك، في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط البيئية الوطنية؛

٢' توفير الإمكانيات الملائمة للبحث والتدريب ونشر المعلومات بغية تسهيل وضع البيئة في المجرى الرئيسي للتخطيط الإنمائي وصنع القرارات والتنسيق بين القطاعات.

جيم - الإجراءات الدولية

١' تحسين إمكانية الحصول على المساعدة المالية والتقنية لتعزيز المؤسسات والقدرات الإدارية والتنفيذية على الصعيد الوطني؛

٢' تقديم الدعم اللازم لإنشاء شبكة لمعلومات التنمية المستدامة للجزر الصغيرة من أجل تيسير تبادل الخبرة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

'٣' المساعدة في توفير التدريب وخدمات بناء القدرات من أجل تيسير التصديق على الصكوك الدولية المناسبة وتنفيذها.

'٤' تشجيع قيام تعاون أوثق لتحسين التدابير الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل النقود.

حادي عشر - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني الإقليمي

أساس العمل

٥٠ - إن الموارد البشرية المحدودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وضآلة حجم هذه الدول تستلزمان بوجه خاص تجميع هذه الموارد عن طريق التعاون الإقليمي والمؤسسات الإقليمية. ومن الضروري تنسيق الدعم الفعال للمشاريع الإقليمية باستخدام الهيئات الإقليمية. وهذا أمر مستصوب لتفادي الازدواج وتحقيقا لتكامل المساعدات.

٥١ - ويمكن للمنظمات الإقليمية، التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، أن تؤدي دورا رئيسيا في تيسير تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدات المتسمة بالكفاءة والفعالية. كما أن المنظمات الإقليمية تمثل في حالات كثيرة وسائل مجدية لتنفيذ البرامج الإقليمية. ويمكن تحقيق المزيد من تحسين قدرات تلك الهيئات على البرمجة والإدارة والتنفيذ بدعم من الدول الأعضاء والمانحين الآخرين.

٥٢ - وفي الوقت الراهن، تضطلع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية بعمليات برمجتها الإقليمية الذاتية، عن طريق الحوار المنتظم مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات المختصة. كما تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات على الصعيد الوطني والإقليمي دعما للبرامج الإقليمية.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

'١' تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية من خلال العضوية والمساهمة في ميزانياتها؛

'٢' تشجيع تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الإقليمية، وبين المجتمع الدولي والبرامج الإقليمية.

باء - الإجراءات الإقليمية

- '١' تحسين التنسيق فيما بين الهيئات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المبين إجمالاً في جدول أعمال القرن ٢١؛
- '٢' وضع برامج واستراتيجيات إقليمية بالاشتراك بين الهيئات الإقليمية والسلطات الوطنية بما يتفق مع جدول أعمال القرن ٢١؛
- '٣' وضع برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التعاون الأقاليمي وداخل كل منطقة بشأن التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم؛
- '٤' إنشاء مراكز إقليمية للتنمية المستدامة عند الاقتضاء، وتقديم الدعم لها لتيسير التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات البحث والتدريب وتطوير التكنولوجيا المحلية ونقل التكنولوجيا وتقديم المشورة القانونية والتقنية، مع مراعاة أعمال المؤسسات القائمة ذات الصلة، بما فيها الجامعات؛
- '٥' صياغة أحكام بيئية نموذجية كدليل للبلدان، على أن يترك لكل من الدول الجزرية الصغيرة النامية إدماج أحكام تخص البلد، على نحو يعكس تنوع القوانين والإجراءات الوطنية والعرفية وتعددتها والقيام، عند الاقتضاء، بتشجيع مواهمة التشريعات والسياسات البيئية داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بينها بغية كفاءة بلوغ درجة عالية من الحماية البيئية؛
- '٦' إعداد أدلة للتدريب على القانون البيئي للمحامين وغيرهم من العاملين في الميدان البيئي.
- '٧' عقد حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي والقطري تتعلق بمواضيع القانون البيئي، بما فيها الاتفاقيات والمعاهدات البيئية، وتقييم الأثر البيئي، والتراث، والتلوث، والانفاذ المدني، والمقاضاة، والوساطة البيئية؛
- '٨' تقييم الصكوك والاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة بغية تشجيع الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانضمام إليها وتنفيذها، وإبلاغ تلك الدول بمحتوى تلك الصكوك والاتفاقيات وعمليات الإخطار المتصلة بها والآثار المالية والقانونية المترتبة عليها.

جيم - الإجراءات الدولية

- '١' تقديم الدعم إلى المكاتب القانونية البيئية في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإعمال النهج الإقليمية، بما في ذلك تطوير الخبرات ذات الصلة؛
- '٢' تحسين إمكانية الحصول على الموارد المالية والتقنية من أجل تطوير و/أو تعزيز الهيئات الإقليمية بغية تلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- '٣' تحسين التنسيق مع الهيئات الإقليمية لدون الإقليمية ذات الصلة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومقررات المؤتمر العالمي؛
- '٤' تعزيز الهيئات الإقليمية من أجل تحسين قدرتها على تلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثاني عشر - النقل والاتصالات

أساس العمل

٥٣ - إن النقل والاتصالات هما شريانا الحياة للذان يربطان الدول الجزرية الصغيرة النامية بالعالم الخارجي وبعضها البعض، ويشكلان وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. وقد أدى بُعد الكثير من تلك الدول وعزلته إلى ارتفاع تكاليف النقل نسبيا، بما في ذلك تكاليف التأمين على النقل، بالنسبة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تستطيع الدول الجزرية أن تتحكم، إلى حد كبير، في نوعية وتواتر خدمات الشحن والخدمات الجوية على الصعيد الدولي. والأسواق المحلية لهذه الدول صغيرة إلى حد لا يكفل تحقق وفورات الحجم، كما أن بعد كثير من المجتمعات الريفية ومجتمعات الجزر الخارجية يقيد الخيارات ويزيد التكاليف. ومع أن الخطوط الجوية الوطنية ضرورية لخدمة السوق المحلية، لا سيما في الدول الأرخيلية، فإنها تنحو إلى تجزئة السوق الإقليمية. ولا يمكن الإقلال من شأن الأثر المقيد الذي تحدثه هذه العوامل على تنمية البلدان الجزرية.

٥٤ - كما يتطلب الأمر أن تطرق على نحو سليم أوجه الاستعمال البيئية المقترنة بتنمية النقل والاتصالات بما فيها الحجر الصحي. وهذه المسائل تشمل النقل البري، الذي تبين أنه من أشد العوامل إضرارا بالبيئة الحضرية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويبدو أنه قد تخلف عن اللحاق بركب التحسينات والتغييرات الرئيسية في خدمات النقل.

٥٥ - وثمة تحديات رئيسية تتمثل في استنباط نهج مبتكرة لحل مشكلات النقل والاتصالات، منها على سبيل المثال استحداث أساليب ذات تكنولوجيا رقيقة وتكاليف منخفضة لنقل البضائع، وتحسين امكانية حصول المجتمع المحلي على خدمات الهاتف واللاسلكي وما يتصل بهما من خدمات. وثمة تحد آخر يتمثل في تحسين ادارة وصيانة الهياكل الأساسية الحالية للنقل والاتصالات. وينبغي ايلاء اهتمام خاص، لدى بناء هياكل أساسية جديدة، الى قضيتي الصيانة والتكاليف المتكررة.

ألف - الاجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ مواصلة بذل الجهود اللازمة لتعزيز خدمات النقل ومرافقه على كل من الصعيدين الوطني والمحلي، مع ايلاء اهتمام خاص لحماية البيئة والسلامة وابتكار حلول للنقل تتسم بكفاءة الطاقة ومنخفضة التكلفة.

٢٠ ترقية مرافق الاتصالات المحلية، بما في ذلك شمول التغطية الاذاعية والهاتفية للمجتمعات الريفية النائية ومجتمعات الجزر الخارجية، ومواصلة بذل الجهود اللازمة لتحسين الوصلات بشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية.

٣٠ التصدي لمشاكل الحجر الصحي والاحتياجات الناجمة عن تغير أحوال النقل وتغيرات المناخ في الأجل الطويل.

باء - الاجراءات الاقليمية

١٠ تعزيز زيادة التعاون في مجالات الطيران المدني والنقل البحري والاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك تقصي إمكانات توحيد خدمات الخطوط الجوية الوطنية، والاعتراف بالمساهمة الهامة التي يمكن تقديمها من خلال التخطيط الاقليمي لمرافق وشبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٠ إنشاء خدمات حجر صحي فعالة عن طريق عدة أمور من بينها تحسين البرامج الموجودة لحماية النباتات والبرامج المتصلة بها.

٣٠ تشجيع استعمال تكنولوجيات اتصالات مناسبة لتعزيز التنمية المستدامة في مجالات مثل التعليم والصحة والسياحة الأيكولوجية وغير ذلك من المجالات الشديدة الأهمية للتنمية المستدامة، ومن بينها العمل على زيادة الوعي العام لدى الجمهور.

جيم - الاجراءات الدولية

- ١٠ وضع حلول مبتكرة للنقل تتسم بالكفاءة الطاقية، لنقل الأشخاص والبضائع من الموانئ الجزرية وإليها دون الحاجة إلى إنشاء هياكل أساسية باهظة التكاليف.
- ٢٠ التعاون مع الهيئات الوطنية والاقليمية على تصميم نظم حجر صحي فعالة وانفاذها.
- ٣٠ تحسين امكانية الحصول على الموارد المالية والتقنية لدعم المنظمات الاقليمية التي تنسق بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقدم المشورة اليها في ميداني النقل والاتصالات.
- ٤٠ تشجيع البحث والتطوير في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل ذي الصلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٥٠ تشجيع تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية بأقل كلفة ممكنة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والاعتراف في الوقت نفسه بضرورة خلق بيئة تفضي الى الاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المتصلة بها لما فيه فائدة الأعمال التجارية المحلية والسكان المحليين.

ثالث عشر - العلم والتكنولوجيا

أساس العمل

٥٦ - إن للعلم والتكنولوجيا أهميتهما الشديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يتحقق خير كثير لو أن جميع البلدان استخدمت تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة بدرجة أكبر. إلا أن القدرة العلمية والتكنولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لاتزال متخلفة، سواء من حيث مؤسسات البحث والتطوير أو من حيث توفر العلماء اللازمين لخدمة هذه المؤسسات بصورة مستديمة. وفي الوقت نفسه، تعيش بعض شعوب الجزر على المعرفة التقليدية وتطبيقها. وهذا كله يتعرض للخطر في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تساق بشكل متزايد الى اعتماد التكنولوجيات الحديثة والفهم العلمي. ويمكن أن يكون من المفيد أيضا تحقيق تكامل أفضل بين المعرفة المعاصرة والمعرفة التقليدية.

٥٧ - وهناك كثير من التكنولوجيات الجديدة السليمة بيئيا، ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في طريقه إلى أن يصبح متاحا. وتتصف المعلومات المتعلقة بهذه التكنولوجيات وبالقدرة على تقييمها بأهميتها الشديدة للتغيير التكنولوجي سعيا الى التنمية المستدامة. وتستلزم القدرة

العلمية والتكنولوجية أناسا مدربين للعمل في مؤسسات الانتاج والانخراط في التدريب والمعاونة على تقييم التكنولوجيات المستوردة وتكييفها.

٥٨ - وسوف تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية من زيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيات المستوردة تيسيرا لتنميتها المستدامة. على أن تحسين القدرة على استغلال المعرفة المحلية وعلى استحداث تكنولوجيات محلية سليمة بيئيا هو أيضا خطوة هامة صوب تحقيق التنمية المستدامة في عدد من المجالات، من بينها الزراعة والتجهيز الزراعي، والتشديد، والاتصالات والعلوم البحرية.

٥٩ - ويلزم أناس مدربين للعمل في طائفة أوسع من الميادين لكي يكفلوا التدريب الكافي والقدرة على تقييم الأثر البيئي وتقييم التكنولوجيات. ومحدودية القدرات الوطنية تعني ضرورة تشديد الاهتمام، في عدد من هذه المجالات، على النهج الإقليمية ودون الإقليمية والمشاريع المشتركة مع المجتمع الدولي. ومن الممكن أيضا أن يكون تشجيع اشراك القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية، بسبب محدودية القدرة الحكومية على القيام بالتدريب والقيام بالبحث والتطوير.

ألف - الاجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ كفاءة ارتباط سياسة العلم والتكنولوجيا ارتباطا وثيقا بالاستراتيجيات البيئية والوطنية وخطط التنمية المستدامة والاستجابة للاحتياجات المحلية والقطاعية للتنمية المستدامة، مع التركيز على الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات إلى الحد الأدنى.

٢٠ زيادة التشديد على البحث والتطوير، فضلا عن التدريب لأغراض العلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية بوجه عام، والتقييم البيئي والتكنولوجي بوجه خاص؛ وصقل أدوات التحليل الخاصة بمحاسبة الموارد الطبيعية؛ وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها واستخدامها للتغلب على مشاكل الحجم والعزلة.

٣٠ تعزيز البحث والتطوير في المجالات التي تتصل اتصالا وثيقا بالتكنولوجيات المحلية والممارسات التقليدية، بما في ذلك الزراعة، والتجهيز الزراعي، وتدوير النفايات، والبيولوجيا الإثنية والتكنولوجيا الاحيائية، والتشديد، والطاقة المتجددة، وكفالة وجود الآليات اللازمة لتحقيق الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٤٠ تشجيع استخدام التكنولوجيات المحلية المناسبة بيئيا، من خلال وضع الأنظمة والمعايير والحوافز الاقتصادية.

٥٠ تطوير قواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ذات الأهمية المحلية أو كفالة إمكانية الوصول إليها، وجمع بيانات السلاسل الزمنية المتسقة من أجل رصد أداء التنمية المستدامة.

٦٠ تعزيز وتقوية دور المرأة في التخصصات العلمية والتكنولوجية.

باء - الاجراءات الاقليمية

١٠ القيام، من خلال المنظمات والمؤسسات الاقليمية ذات الصلة، بتطوير أو تعزيز الجهود اللازمة لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تقييم التكنولوجيا، وإعداد قواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، واجراء ما يتصل بالموضوع من بحث وتطوير وتدريب، ووضع نظم معلومات ملائمة لأجل تبادل الخبرات داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بينها.

٢٠ تشجيع اعتماد معايير اقليمية مناسبة وتوحيد أساليب التحليل، فضلا عن ممارسات تبادل المعايير العلمية، تيسيرا لتبادل البيانات.

٣٠ إنشاء وتعزيز شبكات اقليمية لعلوم المحيطات، مع الاشارة بوجه خاص الى جمع البيانات ونشر المعلومات ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - الاجراءات الدولية

١٠ تيسير إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتطوير هذه التكنولوجيات، بما في ذلك إدارة المناطق الساحلية وعلوم البحار والمحيطات، باستخدام أمور من بينها المشاريع المشتركة وبرامج البحث والتطوير المشتركة والآليات المالية.

٢٠ تعزيز التنسيق بين مختلف المراكز الوطنية والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والمنظمات الدولية العاملة في مجالات العلم والتكنولوجيا، وربطها بالشبكات من أجل تيسير تدفق المعلومات وإنشاء قواعد البيانات وتوفير إمكانية الوصول إليها، وزيادة الاشتراك والتعاون التقني في البرامج.

٣٠ تشجيع وضع برامج مناسبة داخل المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، دعماً للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما فيها القدرات التي تزيد من ناتج مواردها البشرية المحدودة ومداهها، مع مراعاة الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٤٠ مراعاة احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة العمل للتدريب على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي يجري إعدادها بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٠ تيسير إشراك علماء الدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرهم من خبراءها، إشراكاً تاماً في البحوث العلمية البحرية.

٦٠ تعزيز التدفق الحر للبيانات والمعلومات الناشئة عن البحث العلمي البحري، لاسيما من حيث صلتها بالرصد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز امكانية الحصول على هذه البيانات والمعلومات.

٧٠ التعجيل بتطوير الوحدة الساحلية في النظام العالمي لرصد المحيطات، نظراً لأهميتها الشديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابع عشر - تنمية الموارد البشرية

أساس العمل

٦٠ - يشكل البشر محور الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ومن ثم يجب إيلاء اهتمام كبير للمشاريع التي تحسن نوعية الحياة البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي الاضطلاع بهذه المشاريع ليس فقط من أجل المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأفراد والجماعات والمجتمعات والأمم في مجال التنمية المستدامة، بل والكيفية التي ستؤثر بها هذه المشاريع في نهاية المطاف على رفاه سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهذا هو الأمر الأهم.

٦١ - ويستلزم صغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعها إيلاء اهتمام خاص إلى القضايا السكانية، والتعليم، والتدريب، والصحة، تحقيقاً لتنمية الموارد البشرية تنمية فعالة. وتتبدى الحاجة إلى الاهتمام بقضايا تنمية الموارد البشرية من خلال سوء الخدمات الصحية والاجتماعية، والتغذية، والإسكان،

وتدني مستويات اشتراك الإناث في التنمية، والنقص الحالي في التعليم والإعلام والوسائل اللازمة، حسب الاقتضاء، للتنظيم المسؤول لحجم الأسرة، وعدم كفاية خدمات تنظيم الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف إسائة استعمال المخدرات التي لا تحصى والتي تشمل ارتفاع التكاليف الصحية، قد أدت إلى زيادة البطالة، وتحويل الموارد البشرية النادرة. وتمثل الكثافات السكانية الشديدة والنمو السكاني الشديد، فضلا عن خلو بعض المناطق من السكان، قيودا على تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لمفهوم قدرة استيعاب الجزر والصحة البيئية، ولا سيما للبيئات الهشة المأهولة بأعداد كبيرة من السكان في المناطق الحضرية والمناطق الساحلية وسفوح التلال.

٦٢ - ويمثل تعزيز الآليات التعليمية والتدريبية الوطنية أولوية عليا. وهذا من أجل تيسير تدفق المعلومات بشأن مسائل التنمية المستدامة، وزيادة الوعي العام بالبيئة وتشجيع المشاركة في تنفيذ حلول فعالة. وثمة احتياج أساسي إلى تعزيز إمكانية الحصول على التعليم الأساسي وتحسين نوعيته.

٦٣ - والتثقيف البيئي والتدريب العملي، لا سيما بشأن القضايا التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمران أساسيان لتنمية الوعي البيئي. كما يلزم التدريب على الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في جميع مراحل النظام التعليمي. وفيما يتعلق بالتدريب المهني، يلزم اتباع نهج متعددة التخصصات. وهناك طلب على المعارف المتعلقة بالبيئة، تلبية للاحتياجات التعليمية والمهنية على السواء. والمجالات التي تلزم فيها بشدة زيادة التدريب هي العلم والتكنولوجيا بصفة عامة، وتقييم التكنولوجيات، وتقييم الأثر البيئي والإدارة البيئية والتنمية المستدامة، والكيمياء البيئية، والهندسة البيئية، والتخطيط العمراني وتطوير نظم المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٤ - ويسلم الفصل السادس من جدول أعمال القرن ٢١ بشدة اعتماد صحة الإنسان على وجود بيئة سليمة، ويورد قائمة للإجراءات ذات الأولوية في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قد نفذت أنشطة مناسبة، لا يزال هناك تناقص في معدل التحسن العام في صحة سكانها. وعلاوة على ذلك، تدهورت الأحوال الصحية للفئات الضعيفة، مثل النساء الفقيرات والأطفال، تدهورا فعليا في كثير من الحالات.

ألف - الإجراءات والسياسات والتدابير الوطنية

١٠ إدخال أفكار التنمية المستدامة في المناهج التعليمية بجميع المراحل وتعزيز اشتراك جميع الفئات، مع التركيز على الصلة بين البيئة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية ومواصلة تحسين إمكانية الحصول على التدريب العلمي والرياضي التقني.

٢٠ ادماج القضايا السكانية في صميم آليات صنع القرار والتخطيط الحكومية، بما في ذلك وضع سياسات سكانية شاملة تتسق مع أهداف التنمية المستدامة مع احترام وتعزيز قدر الشخص والأسرة والحقوق الأساسية لكل منهما.

٣٠ تحسين المستوطنات الحضرية/الريفية، بالتشاور مع المجتمعات المحلية، بإيلاء الأولوية لتحسين الخدمات الأساسية مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب، وتصريف مياه المجاري، ومعالجتها على نحو يتسم بالسلامة البيئية، والمأوى، والتعليم، وتنظيم الأسرة، والرعاية الصحية، فضلا عن القضاء على الفقر؛ وكفالة أن تكون المشاريع الانمائية موجهة نحو البشر، وأن تكون لها أهداف بيئية وصحية واضحة؛ وكفالة كفاية الموارد اللازمة للصحة العامة وأنشطة الطب الوقائي؛ والنظر في خيارات التنمية الحضرية، بما فيها تحقيق اللامركزية.

٤٠ توجيه الجهود إلى تحسين المستوطنات الحضرية/ الريفية عن طريق تشجيع المشاريع الرامية الى القضاء على الفقر والتي تعطي الأولوية لتحسين الخدمات الأساسية مثل المأوى والصحة العامة الشاملة، بما في ذلك مياه الشرب، وتصريف مياه المجاري، ورعاية صحة الأم والطفل، والتنظيم المسؤول لحجم الأسرة وغيرها من التدابير المحددة الرامية الى النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض.

٥٠ تشجيع استخدام التدريب من بعد لتلبية اتساع نطاق الطلب على التعليم وشدة الطلب على المعرفة والتدريب في مجال البيئة.

٦٠ تعزيز وتقوية دور الفئات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والنساء، في تهيئة وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.

٧٠ السعي إلى الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، بترقية التعليم الأساسي والتدريب على اكتساب المهارات التقنية/المهنية، وبإدخال تحسينات، عند الاقتضاء، على قدرات الإدارة والتخطيط الوطنية، وحلقات الاتصال بسوق الأيدي العاملة.

٨٠ تشجيع استخدام المعرفة والمهارات التقليدية في مجالات البيئة وإدارة الموارد والصحة، واستخدام الفئات المجتمعية للمساعدة على نشر الوعي البيئي.

باء - الاجراءات الاقليمية

١٠ دعم الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني لوضع مناهج دراسية مناسبة للتنمية المستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك الأخذ بالتدريب المتعدد التخصصات على العلوم البيئية بالمرحلة الجامعية، و/أو تطوير هذا التدريب، و/أو توفير إمكانية الحصول عليه؛ وتحسين تنسيق الأنشطة التدريبية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسائل البيئية التي تضطلع بها مختلف المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠ تقييم ما لعملية التحضر من آثار على البيئتين المادية والبشرية وتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقدرة على اجراء التقييم الصحي وتقييم الأثر البيئي.

٣٠ زيادة التعاون الإقليمي على تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية وتحسين استجابة المراكز التعليمية للاحتياجات الإقليمية.

جيم - الاجراءات الدولية

١٠ دعم الجهود الرامية الى وضع مناهج دراسية للتنمية المستدامة، ولاسيما المناهج الدراسية للمرحلة الجامعية التي تتعلق بإدارة البيئة والتنمية المستدامة، مع تشجيع النهج المتعددة التخصصات.

٢٠ تقديم موارد مناسبة لتلبية الاهتمامات المتعلقة بالسكان في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أية نتائج ذات صلة يسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

٣٠ تحسين تنسيق البرامج التعليمية وبرامج تنمية القدرات البشرية التي يوفرها الشركاء الانمائيون للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٠ دعم الجهود الوطنية والاقليمية الرامية الى تحسين التعليم وتنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠ تشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة.

- ٦٠ دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وتقوية دور الدول الجزرية الصغيرة النامية في تهيئة وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.
- ٧٠ دعم مؤسسات التدريب الصحي الرسمية وغير الرسمية على الصعيدين الاقليمي والوطني والبحوث المتعلقة بالتكنولوجيا والمشاكل الصحية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإيلاء مزيد من الاهتمام للملاريا والتغذية والعقاقير ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والرعاية الصحية للأمهات والرضع ودعم الجهود الوطنية والاقليمية الرامية إلى تحسين المستوطنات الحضرية/الريفية.
- ٨٠ دعم وضع نهج متكامل لمكافحة إساءة استعمال العقاقير، وفقا للاتفاقات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالعقاقير المخدرة لعام ١٩٦١^{(١٧)(٤)} والبروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالعقاقير المخدرة لعام ١٩٦١^{(١٧)(٤)} واتفاقية المؤثرات العقلية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨)^(١٦).
- ٩٠ دعم برامج التعليم البيئي الخاصة بالبيئة الجزرية والمكيفة لتوافق جميع المستويات، بما في ذلك المدارس الابتدائية والثانوية، مع تصميم المناهج والمواد الدراسية بحيث تلي اهتمامات واحتياجات المستعملين النهائيين.
- ١٠٠ مواصلة دعم التدريب العلمي والتقني وزيادته حيثما يمكن ذلك، من أجل تعزيز التنمية المستدامة.
- ١١٠ دعم البرامج الرامية إلى زيادة إشراك المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية في برامج حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها، بما في ذلك التخطيط وصنع القرارات.
- ١٢٠ توفير المساعدة لتدريب مقرري السياسات في مجال إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المقررات المتصلة بالسياسات من أجل التوفيق بين المطالب المتنافسة، واستخدام الموارد المتعدد الأغراض، وغير ذلك من القضايا البيئية ذات الصلة.
- ١٣٠ دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحسين المستوطنات الريفية/الحضرية عن طريق تشجيع المشاريع الرامية إلى التنمية البشرية والقضاء على الفقر، وبخاصة اختيارات التنمية الحضرية، مثل تحقيق اللامركزية، وعن طريق كفالة توفر موارد كافية لهذه المشاريع.

٦٥ - ينبغي ألا تستبق التوصيات واللغة الواردة في هذا الفصل بأي شكل من الأشكال المناقشات التي ستجري في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

خامس عشر - التنفيذ والرصد والاستعراض

٦٦ - إن تنفيذ برنامج العمل هذا ورصده واستعراضه على نحو فعال أمر ضروري للتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وبرنامج العمل يمثل فرصة للمجتمع الدولي لأن يبدي التزامه بوسائل التنفيذ المعتمدة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وحيث أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من أكثر الدول تعرضاً للخطر من الناحية البيئية، يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، اتساقاً مع المبدأ ٦ الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وبناءً على الفصل ١٧، الفرع زاي، من جدول أعمال القرن ٢١، أن يوليا أولوية خاصة لأوضاع واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل. وسيستلزم ذلك، على وجه الخصوص، توفير موارد كافية للتنفيذ واتخاذ الإجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٧ - ويتعين أن يكون تنفيذ برنامج العمل متسقاً مع عدد من العمليات الدولية الموازية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتضمن أحكاماً متصلة بهذا الموضوع. وتشمل تلك العمليات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٧)؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ والمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بالمصادر البرية للتلوث البحري، الجارية في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ولجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ ومؤتمر السواحل العالمي لعام ١٩٩٣؛ واتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا^(١٨)؛ واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛ واتفاقية حماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ^(١٩)؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية^(٢٠)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. وسيكون من المهم دعم مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك العمليات كما يلزم أن تعكس تلك العمليات نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع سعي الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى صياغة نهجها المتعلقة بالتنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى اتخاذ الإجراءات التي تحسن قدرة الجزر الصغيرة على معالجة عدد

من القضايا المحددة، ليتحقق أكفأ استغلال ممكن للفرص المتاحة في المحافل الدولية الأخرى، كغالة لأن يكون النهج المتبع متكاملًا وشاملًا.

٦٨ - ووفقًا للمسلم به في جدول أعمال القرن ٢١، ستكون الحكومات هي المسؤولة أساسًا عن تنفيذ برنامج العمل. وستستلزم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وضع استراتيجيات وخطط وسياسات وعمليات وطنية وإقليمية. وسيكون التعاون الدولي ضروريًا لدعم تلك الجهود وتكميلها. ومنظمة الأمم المتحدة لها دور رئيسي ينبغي أن تضطلع به في هذا المجال بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المنظمات الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، التي يرجى منها أن تسهم بقدر كبير في الاضطلاع بذلك الجهد. وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، أثبتت الجهود الإقليمية ودون الإقليمية نجاحها، ومن ثم فإنها ستظل تمثل الوسائل الأساسية للعمل الجماعي. واتساقًا مع جدول أعمال القرن ٢١، سيستلزم تنفيذ برنامج العمل أيضًا اجتذاب الفئات الرئيسية وتحقيق مشاركتها الفعلية، بما في ذلك النساء، والأطفال والشباب، والسكان الأصليون ومجتمعاتهم المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقاباتهم، وقطاع الأعمال التجارية والصناعية، والمجتمع العلمي والتكنولوجي، والزراع.

ألف - التنفيذ على الصعيد الوطني

٦٩ - بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي كثير من الحالات تم أو يجري حاليًا وضع استراتيجيات وطنية كأساس للعمل. ويلزم إحراز مزيد من التقدم لكفالة إيلاء الاعتبار البيئية الاهتمام اللازم، خصوصًا على المستويات المركزية لصنع القرارات، ولتحقيق التكامل التام للاعتبارات البيئية والإنمائية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، مع احترام القيم المحلية والبيئية والثقافية. وهناك تركيز كبير على بناء القدرات المحلية في جميع أجزاء برنامج العمل، وهو أمر سيتطلب تنفيذه جهدًا كبيرًا.

٧٠ - وإحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومقررات المؤتمر العالمي سيتوقف في نهاية المطاف على الموارد التي ستستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية تعبئتها من المصادر الداخلية والخارجية للتصدي للتحديات الضخمة التي تنطوي عليها التنمية المستدامة بوجه عام وعملية بناء القدرات بوجه خاص.

٧١ - وسيكون من الأمور الحاسمة الأهمية بالنسبة للتنفيذ الفعال للأهداف والسياسات والآليات التي اتفقت عليها الحكومات في جميع المجالات البرنامجية المشمولة في جدول أعمال القرن ٢١ توافر الالتزام من جانب جميع الفئات الاجتماعية ومشاركتها مشاركة حقيقية. وسيلزم على جميع المستويات اتباع نهج تشاركية جديدة في تقرير السياسات المتعلقة ببرامج التنمية المستدامة وفي تنفيذها. وهناك دور خاص في هذا الصدد لفئات من بينها النساء والشباب والشيوخ والسكان الأصليون والمجتمعات المحلية، فضلًا عن

القطاع الخاص والعمال والمنظمات غير الحكومية. وكما ذكر في جدول أعمال القرن ٢١، فإن أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة هو مشاركة الجمهور على نطاق واسع في صنع القرارات.

٧٢ - ويرد فيما يلي وصف لبعض التدابير المهمة اللازم اتخاذها على الصعيد الوطني.

١ - التمويل

٧٣ - سيستلزم تنفيذ برنامج العمل توفير موارد كافية تعكس الأهمية الزائدة المعطاة لاعتبارات التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي الوطني. وسيلزم أيضا تحقيق التكامل بين استراتيجيات البيئة والتنمية في بداية عمليات صنع القرارات، بحيث يكفل دعم السياسات الاقتصادية الكلية للأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه في حين أن التمويل اللازم لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني سيأتي بوجه عام من القطاعين العام والخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه يلزم استطلاع قنوات التمويل المختلفة، بما فيها القنوات المشار إليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك وفقا للظروف المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة زيادة الموارد على الصعيد الوطني للوفاء بأهداف وأولويات التنمية المستدامة المصوغة على ضوء برنامج العمل، عن طريق تحقيق التأثير الأمثل للموارد المتاحة واستطلاع إمكانية زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، واستخدام آليات مالية ابتكارية بغية التوصل إلى مزيج مناسب من الآليات التنظيمية التقليدية والآليات ذات الأساس السوقي. ويمكن اعتبار التحول صوب زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية آلية تكميلية غير مباشرة مهمة لتمويل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٧٥ - ومن بين الآليات المالية الابتكارية الممكنة، ينبغي استطلاع إمكانية تقديم منح صغيرة وقروض مشاريعية صغيرة لأنشطة التنمية المستدامة على صعيد المجتمعات المحلية.

٧٦ - وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخصوصا أقلها نموا. ولكي تحقق تلك المساعدة المالية والتقنية أكبر قدر من الفوائد وأقصى ما يمكن من التأثير، ينبغي استعراض الآليات التشغيلية و/أو تطويرها لكفالة التنسيق على أوفى وجه ممكن فيما بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مع مراعاة الاهتمامات المحلية والمجتمعية.

٢ - التجارة

٧٧ - عملا على زيادة حصائل التصدير وجعلها أكثر استقرارا، ينبغي أن تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تكوين هيكل أكثر تنوعا لإنتاج السلع والخدمات يستغل الميزات النسبية الموجودة أو الممكنة ويكون متوافقا مع سياسات البيئة والتنمية التي تتميز بالتعاضد فيما بينها.

٣ - التكنولوجيا

٧٨ - ينبغي تشجيع اتخاذ التدابير لتعزيز القدرة على تطوير التكنولوجيا المحلية، بما في ذلك القدرة على إدارة التكنولوجيات وتقييمها واقتنائها ونشرها وتطويرها واستخدام التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا، مع الحرص في الوقت نفسه على توفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية. ورهنا بالتشريعات والسياسات الوطنية، ينبغي أيضا بذل الجهود لضمان توفير الحماية الكافية والفعالة للتكنولوجيات والمعارف والممارسات العرفية والتقليدية للسكان المحليين والأصليين، بمن فيهم مالكو الموارد والقائمون عليها، ومن ثم كفالة استفادتهم مباشرة، على أساس منصف وبشروط متفق عليها بصفة مشتركة، من أي استغلال لتلك التكنولوجيات والمعارف والممارسات أو من أي تطوير تكنولوجي مستمد منها مباشرة.

٤ - التشريعات

٧٩ - ينبغي وضع تشريعات جديدة وتنقيح التشريعات القائمة، حيثما يقتضي الأمر ذلك، لدعم التنمية المستدامة، وإدماج المبادئ القانونية العرفية والتقليدية حيثما يقتضي الأمر ذلك، مع الدعم بما يلزم للإنفاذ من التدريب والموارد الملائمة.

٥ - التنمية المؤسسية

٨٠ - ينبغي اتخاذ تدابير وطنية ملائمة في مجال التنمية المؤسسية لدمج استراتيجيات البيئة والسكان والتنمية في التخطيط الإنمائي الوطني والقطاعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - الإعلام والمشاركة

٨١ - ينبغي بذل الجهود لزيادة الوعي والمشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية والنساء والمجتمعات المحلية والفئات الرئيسية الأخرى في عملية التخطيط الوطني، وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا والمستدامة، وتنفيذ برامج التنمية المستدامة. وينبغي لها أن تشمل إنشاء أو تعزيز شبكات نشر المعلومات لتدعيم المشاركة الفعالة في تخطيط أنشطة التنمية المستدامة وفي تنفيذها.

٧ - تنمية الموارد البشرية

٨٢ - ينبغي زيادة جهود بناء القدرات الوطنية على جميع المستويات عن طريق توعية الجمهور وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب وتنمية المهارات، وبخاصة مهارات الفنيين والعلماء وصانعي القرارات، لتمكينهم من تحسين تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

باء - التنفيذ على الصعيد الإقليمي

٨٣ - بالإضافة إلى البرامج الجارية المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع التسليم بالحاجة إلى تنفيذ جميع الأنشطة في إطار برنامج العمل، يلزم الاضطلاع بعدد من البرامج والتدابير الهامة على الصعيد الإقليمي لدعم الأولويات الوطنية. وفيما يلي بيان هذه البرامج والتدابير.

١ - التمويل

٨٤ - ينبغي القيام قدر الإمكان بوضع نهج منسقة، باستخدام آليات التشاور المشار إليها في الفقرة ١٣٢ أدناه، حسب الاقتضاء، لتعبئة الموارد المالية اللازمة للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد المالية، ومواصلة تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتعيين الفرص المتاحة لإنشاء آليات مالية ابتكارية.

٨٥ - وينبغي أيضا تشجيع المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على زيادة المساعدات التقنية، وحسب الاقتضاء المساعدات المالية، التي تقدمها دعما للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد المجتمعية والوطنية ودون الإقليمية، بطرائق من بينها الآليات التي يمكن أن تقدم منحاً صغيرة وقروضا مشاريع صغيرة.

٢ - التكنولوجيا

٨٦ - ينبغي تشجيع التطوير التعاوني للتكنولوجيات الملائمة والتشارك فيها، عن طريق المنظمات والمراكز/الشبكات الإقليمية، كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - التشريعات

٨٧ - ينبغي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع تشريعات شاملة دعما للتنمية المستدامة، والتصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها. وينبغي أيضا دعم أنشطة التدريب القانوني وأدلة التدريب في مجالات

تقييم الأثر البيئي، والتراث الثقافي، والتلوث، والإنفاذ المدني، والوساطة، والمقاواة، والقيام، حيثما يقتضي الأمر ذلك، بالتشجيع على مواءمة التشريعات والسياسات البيئية داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بينها لكفالة بلوغ مستويات عالية في مجال الحماية البيئية.

٤ - التنمية المؤسسية

٨٨ - ينبغي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ نماذج مؤسسية فعالة، على جميع المستويات، لإدماج الاعتبارات البيئية والسكانية في عمليات التخطيط الإنمائي والقطاعي، بما في ذلك صياغة وتنفيذ نهج ملائمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٥ - تنمية الموارد البشرية

٨٩ - ينبغي تشجيع ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات عن طريق تنمية الموارد البشرية، ولا سيما عن طريق زيادة التدريب على جميع المستويات، وبخاصة تدريب الفنيين والعلماء وصانعي القرارات، لتيسير جميع الجوانب المتعلقة بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

جيم - التنفيذ على الصعيد الدولي

٩٠ - يشكل برنامج العمل جزءاً من عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وعلى وجه التحديد الفصل ١٧، الفرع زاي.

١ - التمويل

٩١ - سيستلزم تنفيذ برنامج العمل توفير الوسائل الفعالة لهذا الغرض. بما في ذلك توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية وفقاً للفصل ٢٣ من جدول أعمال القرن ٢١ على نحو يعكس الأهمية الزائدة المعطاة لاعتبارات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكمل الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل عن طريق آليات توفر أقصى قدر من إمكانية الحصول على المساعدات المالية والتقنية التساهلية، وأن يقدم مساعدات على سبيل المنحة بالمستويات اللازمة لدعم جهودها في مجال التنمية المستدامة.

٩٢ - ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف الوفاء بجميع الالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، مع مراعاة جملة أمور منها المبدأ ٦ المنصوص عليه في إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية. ويلزم

على وجه الخصوص تنفيذ الالتزام المتعهد به في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي مؤداه تحقيق أقصى درجة ممكنة من توافر الموارد الكافية والقابلة للتنبؤ والجديدة والإضافية باستخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، على النحو المبين في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. ويلزم في هذا الصدد كفالة تحسين وزيادة كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر التمويل الخارجية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استطلاع إمكانية استخدام آليات تمويلية ابتكارية، مع مراعاة الأهداف والأحكام الواردة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. ويلزم علاوة على ذلك تنسيق جهود المانحين والمتلقين.

٩٣ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يزود الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدات المالية والتقنية التساهلية، وأن يقدم المساعدة على سبيل المنحة بالمستويات اللازمة لدعم تنميتها المستدامة. وينبغي للمساعدات المالية والتقنية الدولية أن تضع في الاعتبار الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين في برنامج العمل؛ وإمكاناتها في مجال التنمية المستدامة؛ واحتمالات زيادة مساهمات هذه الدول في تحقيق الاستدامة العالمية. وينبغي للمساعدة التساهلية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، على كل من الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، أن تستهدف المواضيع التي تكون في أمس الحاجة إليها، وأن تكون متسقة مع أهداف تلك الدول وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

٩٤ - ولما كانت المشاكل البيئية العالمية، وخصوصا فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه الدولية، تتسم بأهمية زائدة وتشكل شاغلا كبيرا لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي النظر إلى مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله على أنه قناة مهمة للمساعدة في تلك المجالات، عن طريق توفير موارد جديدة وإضافية. وينبغي لمرفق البيئة العالمية، لدى تحديد معايير الأهلية المتصلة بالتمويل، ولدى وضع مقترحات المشاريع من أجل التمويل، أن يولي الاهتمام الواجب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٥ - وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى أن يكفل إيلاء المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية، الاهتمام المناسب للاحتياجات وأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في برنامج العمل. وفي هذا الصدد، ينطبق ذلك بصفة خاصة على برنامج بناء القدرات من أجل القرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم، حسب الاقتضاء، زيادة إمكانية الحصول على الائتمان، بما في ذلك تيسير القروض المشاركة الصغيرة وإنشاء صناديق استثمارية بيئية، وأن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة وغير ذلك من مبادرات القطاع الخاص وفقا للقوانين الوطنية. وفي ذلك الصدد، من المهم لتحقيق الاستدامة تهيئة مناخ اقتصادي داعم على الصعيدين الدولي والمحلي يساعد على تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

٢ - التجارة

٩٦ - تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة إلى إيجاد أسواق خارجية للصادرات ذات القيمة المضافة في المجالات التي تتمتع فيها بالقدرة على المنافسة دولياً. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعتمد على الأسواق الدولية للسلع الأساسية في تحقيق الجزء الأكبر من حصيلة صادراتها. وضعف إمكانية الوصول إلى الأسواق، والاعتماد على سلعة وحيدة، هما من المشاكل التي تواجه كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية. والحاجة إلى تهيئة مناخ اقتصادي دولي داعم ونظام تجاري مفتوح وغير تمييزي هي، كما اتضح من إنجاز جولة أوروغواي، حاجة ضرورية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد تحرير التجارة، بهدف تعزيز إمكانية وصول صادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق.

٩٧ - وبالنظر إلى محدودية إمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال توليد القيمة المضافة المحلية، الناشئ عن صغر حجم أسواقها، وضيق قاعدة مواردها، ومحدودية إنتاجها للمدخلات، يلزم بذل جهود خاصة لمساعدة تلك الدول على زيادة إنتاجها وصادراتها. وتحقيقاً لهذا الهدف، ينبغي إيلاء اعتبار خاص، حيثما يقتضي الأمر ذلك، لمعايير القيمة المضافة المحلية المنطبقة على صادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحسين أداء الأسواق الدولية للسلع الأساسية وزيادة شفافيتها. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق مزيد من التنوع في قطاعات السلع الأساسية في إطار اقتصادي كلي يضع في الاعتبار الهيكل الاقتصادي للبلد، وثرواته من الموارد، وفرصه السوقية، وأيضاً الاعتبارات البيئية. وفي هذا الصدد، من المهم بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذ التدابير المتوخاة في إطار الفقرة ٢-١٦ من جدول أعمال القرن ٢١.

٩٩ - ومع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية، ينبغي إجراء دراسة عما يترتب على تحرير التجارة وتحقيق عالميتها من أثر على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة.

٣ - نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

والتعاون وبناء القدرات

١٠٠ - إن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطوير واستخدام التكنولوجيات المحلية، تشكل عملية ذات أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعزيز التكنولوجيات السليمة بيئيا وتوفير امكانية الحصول عليها هما على وجه الخصوص شرط رئيسي لزيادة القدرات المحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠١ - وثمة حاجة خاصة في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التركيز على نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة؛ وتحسين القدرة الذاتية للدول الجزرية الصغيرة النامية على استيعاب التكنولوجيات السليمة بيئيا وإدارتها واستخدامها عن طريق عدة أمور منها التعليم والتدريب؛ وتعزيز وتيسير وتمويل إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والمعارف الفنية المناظرة ونقلها، وبخاصة إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وفقا لما يتم الاتفاق عليه بصفة مشتركة، مع كفالة الحاجة إلى توفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية فضلا عن مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول النامية؛ وكفالة الحاجة حسب الاقتضاء، إلى توفير الحماية الكافية والفعالة للتكنولوجيات والمعارف والممارسات العرفية والتقليدية للسكان المحليين والأصليين، بمن فيهم مالكو الموارد والقائمون عليها.

١٠٢ - وتنفيذ الحكومات والمنظمات الدولية للتدابير الوارد سردها في الفقرة ٣٤-١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ هو أيضا ذو أهمية حاسمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(أ) المعلومات

١٠٣ - ينبغي دعم استخدام الشبكات التعاونية القائمة لنظم المعلومات والبحوث الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك إنشاء شبكات جديدة منها، وبوجه خاص الآليات الرامية إلى تيسير وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المعلومات.

١٠٤ - وينبغي نشر المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ البيئية التي يمكن أن تنجم عن التطبيق السيء أو غير السليم للتكنولوجيات، والمعلومات التحذيرية الرامية إلى اتقاء الكوارث الطبيعية والبيئية.

١٠٥ - وينبغي أن يدعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنسيق إجراء دراسة للجدوى بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة لتنفيذ شبكة المعلومات المتعلقة بالدول

الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إنجاز تلك الدراسة قبل بدء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٠٦ - ولكي يتم وضع برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتشجيع التعاون الأقليمي وداخل المناطق بشأن التنمية المستدامة، ينبغي أن يدعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنسيق إجراء دراسة للجدوى بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن يكون من الأجزاء الأصلية في برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية إعداد دليل للمؤسسات والعلماء ذوي الخبرة المعترف بها في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إتمام الدراسة والإعداد الأولي لذلك الدليل قبل بدء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٠٧ - ودعماً لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحديد وتطوير المرافق اللازمة للسياحة الأيكولوجية والسياسة الطبيعية والثقافية، وفقاً للمحدد في الفصل الثامن، الفرع ألف، الفقرة الفرعية ٣، والفرع جيم، الفقرة الفرعية ١، وتمشياً مع النهج الحالية لحفظ التنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أن تبادر المنظمات الدولية ذات الصلة، وبخاصة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وعن طريق تنظيماها الإقليمية ذات الصلة، إلى تيسير حصر المناطق الموجودة داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض إدراجها في إطار الأحكام المتصلة بالطبيعة والثقافة من اتفاقية التراث العالمي. وستشكل تلك المناطق، والمناطق الأخرى المحفوظة من خلال اتباع نهج مجتمعية وتشاركية، أساس تراث الدول الجزرية الصغيرة النامية - الذي هو شبكة/مجموعة شاملة من المواقع ذات الأهمية الطبيعية والثقافية في جميع أنحاء الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ب) بناء القدرات

١٠٨ - ينبغي تعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التكنولوجيات الجديدة وإدارتها واستيعابها واستخدامها. ويتعين، في هذا الصدد، دعم الهياكل الأساسية الإدارية القائمة لتدريب الموظفين على جميع المستويات وثقيف المستعملين النهائيين لهذه التكنولوجيات. وينبغي أن تشمل هذه العملية التدريب وتنمية المهارات، وبخاصة بالنسبة للنساء والشباب والسكان الأصليين.

١٠٩ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتعاون فيما بينها ومع البلدان النامية الأخرى التي يتسنى لها ذلك، في تطوير وتحسين التكنولوجيات السلمية بيئياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعمه إلى المبادرات الرامية إلى تنمية التعاون وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومع غيرها من البلدان النامية.

١١٠ - وتؤدي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دورا مهما في مجال رصد وإبراز المقترحات المتعلقة بآليات تعزيز نقل واستخدام ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا التي ينبغي استكشافها في سياق تنفيذ برنامج العمل.

(ج) التمويل

١١١ - ينبغي للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يسعوا جاهدين إلى زيادة دعمهم المالي على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية للأنشطة الرامية إلى تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء القدرات فيها.

٤ - التشريع والتدريب

١١٢ - إن القانون البيئي الدولي موضوع معقد ويزداد تعقدا، يتطلب تحليلا دقيقا من حيث انطباقه على القانون الوطني وتكامله معه. والبرامج الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع وإنفاذ تشريعات بيئية وطنية مناسبة برامج مهمة للغاية. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التالية:

(أ) التدريب، بما في ذلك التدريب على جميع نواحي القانون البيئي والقانون العرفي عند الاقتضاء؛

(ب) تعزيز قدرتها على المشاركة بفعالية في التفاوض على الاتفاقات أو الصكوك الجديدة أو المنقحة؛

(ج) إجراء التنفيذ الوطني للاتفاقات والصكوك الدولية.

٥ - مؤشرات مواطن الضعف

١١٣ - ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل مع المنظمات ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية والدولية الأعمال المتعلقة بوضع مؤشرات لمواطن الضعف ومؤشرات أخرى تعبر عن وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدمج الهشاشة الأيكولوجية والضعف الاقتصادي معا. وينبغي إيلاء الاعتبار للكيفية التي يمكن بها استخدام ذلك المؤشر، والدراسات ذات الصلة المضطلع بها بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب المنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى التدابير الإحصائية الأخرى، بوصفها مؤشرات كمية لدرجة الهشاشة.

١١٤ - وينبغي مواصلة استغلال الخبرات الملائمة في استحداث وتجميع واستكمال مؤشرات مواطن الضعف. ويمكن أن تشمل تلك الخبرات علماء وممثلين للمنظمات الدولية تتوفر لهم البيانات اللازمة لتجميع مؤشرات مواطن الضعف. وتدعى المنظمات الدولية ذات الصلة إلى الاسهام في وضع ذلك المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى بأن توضع في الاعتبار المقترحات المتعلقة بمؤشر مواطن الضعف، وذلك في الأعمال الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة.

دال - الترتيبات المؤسسية والرصد والاستعراض

١١٥ - ينبغي لمصادر وآليات التمويل الدولية القائمة أن تكفل فعالية استخدام الموارد المالية المتاحة، بما فيها الموارد المالية الجديدة والإضافية، في الاستجابة للاحتياجات والشواغل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المحددة في برنامج العمل.

١١٦ - وينبغي أن يستخدم المانحون آليات التنسيق الدولية الملائمة لتركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١ - المتابعة الحكومية الدولية

١١٧ - ينبغي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في سياق اضطلاعها بمهامها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ وتنفيذها لبرنامج عملها المواضيعي المتعدد السنوات، أن تدخل في اعتبارها المسائل المتصلة بتنفيذ نواتج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تضطلع، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) اتخاذ الترتيبات اللازمة للرصد والاستعراض، بأسلوب متميز ومحدد، في سياق برنامج عملها المواضيعي المتعدد السنوات وبحثها السنوي للقضايا الشاملة لعدة قطاعات، وتنفيذ الأحكام المتفق عليها في برنامج العمل؛

(ب) إجراء استعراض أولي للتقدم المحرز والخطوات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل، على أن تضطلع به اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦ وفقا لبرنامج عملها المواضيعي المتعدد السنوات. وعلاوة على ذلك، وفي عام ١٩٩٧ المقرر أن تجري فيه اللجنة الاستعراض الشامل لجدول أعمال القرن ٢١ بهدف الاستعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر انعقادها في عام ١٩٩٧، ينبغي أن توصي اللجنة بطرائق محددة لإجراء الاستعراض الكامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩. وسيشمل ذلك الاستعراض الكامل مسألة عقد مؤتمر عالمي ثان وفقا للفصل ١٧، الفرع زاي، من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) التوصية بإبقاء البند الفرعي الوارد في جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان "المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، وبتعديله بحيث يصبح نصه "تنفيذ نواتج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

٢ - إعداد التقارير

١١٨ - ينبغي للأمين العام، في سياق التحضير للاستعراضين المقرر إجراؤهما في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩، أن يعد تقارير تحليلية بشأن تنفيذ برنامج العمل يحدد فيها حيثما أمكن ذلك أي عقبة تعترض ذلك التنفيذ. وينبغي أن تشمل تلك التقارير دراسة للتنسيق على نطاق المنظومة والمدخلات الواردة من المناطق ذات الصلة.

١١٩ - وينبغي أيضا أن تتناول التقارير بالتحليل الأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بالتنفيذ الإقليمي، وأن تشمل ما يلي:

(أ) أنشطة وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) أنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المختصة غير التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) الأنشطة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية؛

(د) الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني؛

(هـ) أنشطة المنظمات غير الحكومية والتنظيمات النسائية وغيرها من الجماعات الرئيسية؛

(و) الوسائل التي يجري بها تنسيق الأنشطة الإقليمية للأمم المتحدة على الصعيد المشترك بين الوكالات مع اقتراحات من أجل التحسين.

١٢٠ - ينبغي أن يعد الأمين العام أيضا تقارير من أجل الاستعراضين المقرر إجراؤهما في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩، تشمل معلومات مستكملة عن الأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون دعما للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك عن مدى كفاية الموارد الدولية المكرسة لبرنامج العمل.

١٢١ - والدعوة موجهة في هذا السياق إلى جميع الدول وجميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة، فضلا عن المنظمات والجماعات الأخرى، كي تقدم معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل.

٣ - التنسيق فيما بين الوكالات

١٢٢ - ينبغي أن يكون برنامج العمل هذا في سياق جدول أعمال القرن ٢١ الأساس الرئيسي لتنسيق الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكفالة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا من جانب منظومة الأمم المتحدة، ينبغي للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، واضعة في الاعتبار الأحكام ذات الصلة الواردة في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ والقرار ٤٧/١٩١، أن تتخذ الترتيبات اللازمة للنظر، بصفة دورية، في موضوع التنسيق على نطاق المنظومة في مجال تنفيذ نواتج المؤتمر.

٤ - هيكل الدعم بخدمات الأمانة

١٢٣ - من الضروري لمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل أن ينشأ كيان محدد تحديدا واضحا يتمتع بالأهلية والكفاءة داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لتقديم الدعم بخدمات الأمانة لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات. وتحقيقا لذلك، ينبغي توفير الموارد اللازمة، على أساس من استخدام الموارد بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، لإنجاز المهام التالية:

(أ) تقديم الدعم بخدمات الأمانة الفنية إلى العمليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات المتصلة برصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) العمل كمركز للاتصال والتنسيق بين الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) إعداد التقارير المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بشأن تنفيذ برنامج العمل بناء على المدخلات المقدمة من جميع المصادر المختصة؛

(د) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى الأنشطة الأخرى المنبثقة من برنامج العمل.

٥ - أجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها

١٢٤ - هناك دور هام في تنفيذ برنامج العمل لجميع الأجهزة والبرامج والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تضطلع به كل منها في مجالات الخبرة التي تختص بها وفي نطاق الولايات المسندة إليها لدعم الجهود الوطنية وتكاملتها. وينبغي تحديد البرامج ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة الإقليمية والمتعددة البلدان في المناطق وفي كل من البلدان على حدة، وتعزيز تلك البرامج وتوسيع نطاقها أو ترشيدها، حسب الاقتضاء. وينبغي أيضا تشجيع المبادرات الرامية إلى زيادة وفورات الحجم عن طريق التكامل. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان، حيثما ينطبق ذلك، الأهداف المشتركة للأعضاء في ترتيبات التكامل الإقليمي.

١٢٥ - ووفقا للمنصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واضعا في اعتباره المنظور الإنمائي، توفير التوجيه والتنسيق للسياسات العامة في ميدان البيئة، بما في ذلك توفير التوجيه والتنسيق في مجال تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٦ - ووفقا للمنصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بولايته بوصفه الوكالة الرائدة في تنظيم جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى بناء القدرات على الصعيد المحلية والوطنية والإقليمية وفي تعزيز الزخم الجماعي للأمم المتحدة في دعم تنفيذ برنامج العمل عن طريق شبكة المكاتب الميدانية التابعة له.

١٢٧ - وينبغي تعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الاضطلاع، وفقا لولايته، بأعمال البحث والتحليل اللازمة لتكملة أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

١٢٨ - ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل، وأن يدعو في هذا الصدد تلك الأجهزة والمؤسسات والهيئات إلى النظر في إنشاء مراكز تنسيق لتنفيذ برنامج العمل.

٦ - التعاون والتنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

١٢٩ - ووفقا لجدول أعمال القرن ٢١، سيشكل التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عنصرا مهما في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للجان الإقليمية

والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمات التعاون الاقتصادي والبيئي والتقني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن تسهم في تلك العملية عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، حيثما يقتضي الأمر ذلك، فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود والمتصلة بالتنمية المستدامة.

١٣٠ - والمنظمات الحكومية الإقليمية التقنية والاقتصادية والبيئية لها دور هام ينبغي أن تضطلع به في مساعدة الحكومات على اتخاذ إجراءات منسقة في حل المسائل البيئية ذات الأهمية الإقليمية.

١٣١ - ووفقا لما تم التأكيد عليه ضمن برنامج العمل، فإن تجميع الموارد البشرية المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية معا عن طريق التعاون الإقليمي والمؤسسات الإقليمية يشكل عنصرا ضروريا في سياق تقدمها صوب تحقيق التنمية المستدامة. والإجراءات الإقليمية، المستندة إلى الأولويات المحددة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لكثير من الدول الجزرية الصغيرة المتنامية، تستلزم تحسين التنسيق بين الجهود المبذولة، وتقوية المنظمات الإقليمية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والتقنية الإقليمية والخارجية، العامة منها والخاصة. وينبغي تدعيمها لتلك الجهود إيلاء التركيز مجددا لزيادة فعالية تنفيذ البرامج الدولية ذات الصلة، بما في ذلك التنسيق والتبادل بين المناطق وفيما بين الجزر داخل المناطق.

١٣٢ - وتيسيرا لتنسيق وتنفيذ برنامج العمل، ينبغي أن تحدد أو تنشأ، حيثما يقتضي الأمر ذلك، آلية للتشاور داخل كل منطقة. وينبغي أن يشمل هذا ما يلي:

(أ) الجهات المانحة والجهات المتلقية؛

(ب) مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، واللجان الإقليمية، والمنظمات والمصارف الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) الترتيبات الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية.

١٣٣ - وينبغي تشجيع المنظمات ذات الصلة الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، على وضع برنامج العمل في اعتبارها لدى أداء كل منها لمهامها.

١٣٤ - وينبغي تمكين كل لجنة من اللجان الإقليمية ذات الصلة من دعم الأنشطة الإقليمية الرامية إلى تنسيق تنفيذ نواتج المؤتمر على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك توفير ما يلزم من الاستقلال وما يكفي من الموارد لمكاتبها ومراكز عملياتها دون الإقليمية مع مراعاة العملية الجارية لتحقيق اللامركزية. ويستلزم هذا ما يلي:

(أ) مساعدة المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة في تعزيز التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

(ب) العمل كمركز اتصال بين وكالات الأمم المتحدة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في نيويورك، وبين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٣٥ - ويطلب إلى الأمين العام أيضاً أن يُضمن تقريره المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وفقاً للمطلوب في الفقرة ١٢٨ أعلاه، إفادة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، مع إدراج فرع يخصص للإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل، خصوصاً على الصعيد دون الإقليمي.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) A/AC.237/18 (Part II) و Add.1 و Add.1/Corr.1.

(٤) المطبوعات القانونية الدولية (International Legal Materials)، المجلد ٢٦، رقم ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٥٥٠.

(٥) UNEP/190/4 (منشور قادم للأمم المتحدة في سلسلة "مجموعة المعاهدات").

- (٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٤٦، رقم ١٥٧٤٩، الصفحة ١٢٠.
- (٧) انظر بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٤٠، رقم ٢٢٤٨٤) ص ٢٦٣.
- (٨) تقرير المؤتمر الأقاليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، كرايست تشيرش، بربادوس، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٣) الجزء الثالث.
- (٩) المرجع نفسه، الجزء الثاني.
- (١٠) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اتفاقية التنوع البيولوجي" (مركز أنشطة برامج قانون البيئة ومؤسساتها)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٣، رقم ١٤٥٣٧، ص ٢٤٣.
- (١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، رقم ٧٥١٥، ص ١٥١.
- (١٣) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، رقم ١٤١٥١، ص ٣.
- (١٤) انظر أيضا الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالعقاقير المخدرة، ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالعقاقير المخدرة، ١٩٦١ (١٩٧٥) (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، رقم ١٤١٥٢)، ص ١٠٥.
- (١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠١٩، رقم ١٤٩٥٦، ص ١٧٥.
- (١٦) E/CONF.82/15 و Corr.1 و Corr.2.
- (١٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.V.5.
- (١٨) المطبوعات القانونية الدولية (International Legal Materials)، المجلد ٣٠، رقم ٣ (أيار/مايو ١٩٩١)، ص ٧٧٥ والمجلد ٣١، رقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ١٦٤.
- (١٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٦، رقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)، ص ٣٨.
- (٢٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٦، رقم ١٤٥٨٣، ص ٢٤٥.

القرار ٢

الإعراب عن الامتنان لحكومة بربادوس وشعبها

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمع في بريدجتاون، بربادوس، بناءً على دعوة من حكومتها في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

١ - يعرب عن تقديره العميق لسعادة رئيس وزراء بربادوس الرايت أونرايل ل. أرسكين سانديفورد، لمساهمته الممتازة، كرئيس للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في الحصلة الناجحة للمؤتمر؛

٢ - يعرب عن امتنانه العميق لحكومة بربادوس لإتاحة عقد المؤتمر في بريدجتاون وللمستوى الممتاز لما تم وضعه تحت تصرفه بكل سخاء من مرافق وموظفين وخدمات؛

٣ - يطلب من حكومة بربادوس أن تنقل إلى شعب بربادوس امتنان المؤتمر لما أحاط به المشتركين من كرم الضيافة والاستقبال الحار.

القرار ٣

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

القرار ٤

الانتخابات في جنوب افريقيا

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

إذ يلاحظ بشعور من الابتهاج الاحتتام الناجح للانتخابات التاريخية في جنوب افريقيا،

- ١ - يعرب عن ارتياحه البالغ لقيام شعب جنوب افريقيا بممارسة حقه الديمقراطي بأفضل طريقة مشرفة؛
- ٢ - يتطلع إلى تنصيب أول رئيس لجنوب افريقيا منتخب في هذه العملية؛
- ٣ - يتطلع أيضا إلى التعجيل بمشاركة حكومة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية في أعمال الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

أعمال المؤتمر

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

١ - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١ - عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وخلال تلك الفترة عقد المؤتمر ١٥ جلسة عامة.

٢ - المشاورات السابقة للمؤتمر

٢ - أجريت المشاورات السابقة للمؤتمر المفتوحة لجميع الدول المدعوة للاشتراك في المؤتمر في بريدجتاون في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ للنظر في عدد من المسائل الإجرائية والتنظيمية. وأجريت هذه المشاورات وغيرها من المشاورات غير الرسمية برئاسة سعادة السيد بيسلي مايكوك، الممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة. وقدم التقرير المتعلق بالمشاورات (A/CONF.167/L.3) إلى المؤتمر ووفق على التوصيات الواردة فيه باعتبارها أساس تنظيم أعمال المؤتمر.

٣ - الحضور

٣ - كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر:

اندونيسيا	الاتحاد الروسي
أوغندا	الأرجنتين
أيرلندا	الأردن
أيسلندا	اسبانيا
إيطاليا	استراليا
بابوا غينيا الجديدة	إسرائيل
باكستان	أفغانستان
البحرين	ألمانيا
البرازيل	أنتيغوا وبربودا

سانت كيتس ونيفيس	بربادوس
سانت لوسيا	البرتغال
سري لانكا	بروني دار السلام
سنغافورة	بلجيكا
السودان	بليز
سورينام	بنن
السويد	بوروندي
سويسرا	تايلند
سيراليون	ترينيداد وتوباغو
سيشيل	توغو
شيلي	توفالو
الصين	تونس
غامبيا	تونغا
غرينادا	جامايكا
غيانا	الجزائر
غينيا الاستوائية	جزر البهاما
غينيا - بيساو	جزر سليمان
فانواتو	جزر القمر
فرنسا	جزر كوك
الفلبين	جزر مارشال
فنزويلا	جمهورية تنزانيا المتحدة
فنلندا	الجمهورية الدومينيكية
فيجي	جمهورية كوريا
قبرص	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الكرسي الرسولي	الدانمرك
كرواتيا	دومينيكا
كموديا	الرأس الأخضر
كندا	رومانيا
كوبا	زائير
كوت ديفوار	زامبيا
كوستاريكا	ساموا
كولومبيا	سان تومي وبرينسيبي
الكونغو	سانت فنسنت وجزر غرينادين

ناورو	كيريباتي
النرويج	مالطة
النمسا	مالي
نيبال	ماليزيا
النيجر	مدغشقر
نيوزيلندا	مصر
هايتي	ملاوي
الهند	ملديف
هنغاريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
هولندا	الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية	موريتانيا
اليابان	موريشيوس
اليمن	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
اليونان	ناميبيا

٤ - وكان الأعضاء المنتسبون للجان الإقليمية التالية أسماؤهم ممثلين بمراقبين:

أروبا
بالاو
بولينيزيا الفرنسية
جزر الأنتيل الهولندية
جزر فرجن البريطانية
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
جزر ماريانا الشمالية
ساموا الأمريكية
غوام
كاليدونيا الجديدة
ماكاو
مونتيسيرات
نيوي
هونغ كونغ

٥ - وكانت أمانات اللجان الإقليمية التالية ممثلة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - وكانت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة أيضا:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
متطوعو الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جامعة الأمم المتحدة
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٧ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الطيران المدني الدولي
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المنظمة البحرية الدولية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٨ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التالية ممثلة بمراقبين:

مصرف التنمية الافريقي
وكالة التعاون الثقافي والتقني
اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية
الجماعة الكاريبية
مصرف التنمية الكاريبي
لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية
المنظمة الكاريبية للأرصاء الجوية
الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية
أمانة الكمنولث
لجنة المحيط الهندي
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية
المجلس الدولي للاتحادات العلمية
المنظمة الدولية للهجرة
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة تنمية مصائد الأسماك في أمريكا اللاتينية
منظمة الدول الأمريكية
منظمة دول شرقي الكاريبي
لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الأرضية التطبيقية
محفل جنوب المحيط الهادئ
برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ
معهد طاطا لبحوث الطاقة
جامعة جنوب المحيط الهادئ
جامعة جزر الهند الغربية
الاتحاد العالمي للحفاظ
المنظمة العالمية للسياحة

٩ - وحضر المؤتمر ٨٩ منظمة غير حكومية. وترد قائمة المنظمات غير الحكومية المشاركة في المرفق الرابع.

٤ - افتتاح المؤتمر

١٠ - أعلن الأمين العام للأمم المتحدة افتتاح المؤتمر.

٥ - انتخاب الرئيس

١١ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، انتخب المؤتمر، بالتزكية، سعادة السيد ل. أرسكين سانديفورد، رئيس وزراء بربادوس، رئيسا للمؤتمر.

١٢ - ويرد في المرفق الثاني أدناه خطاب الافتتاح الذي ألقاه رئيس المؤتمر.

٦ - اعتماد النظام الداخلي

١٣ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، اعتمد المؤتمر النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.167/2) بالصيغة التي أوصت بها اللجنة التحضيرية ووافقت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ١٩٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ووفقا للموصى به في الفقرة ٥ من تقرير المشاورات السابقة للمؤتمر (A/CONF.167/L.3).

٧ - إقرار جدول الأعمال

١٤ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، أقر المؤتمر كجدول لأعماله، جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.167/1) بالصيغة التي أوصت بها اللجنة التحضيرية ووافقت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ١٩٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ووفقا للموصى به في الفقرة ٦ من تقرير المشاورات السابقة للمؤتمر. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته التي أقرها المؤتمر:

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - اعتماد النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال.

- ٥ - انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس.
- ٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية للمؤتمر.
- ٧ - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:
- (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
- (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
- ٨ - المناقشة العامة.
- ٩ - النظر في الخطط والبرامج الرامية إلى دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدام مواردها البحرية والساحلية، الذي يشمل تلبية الحاجات البشرية الأساسية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية معيشة أهالي الجزر، فضلا عن التدابير التي تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي للتغيرات البيئية على نحو فعال ومبتكر ومستدام، والتخفيف من آثارها على الموارد البحرية والساحلية والتقليل مما تعرضها له من أخطار:
- (أ) النظر في المقترحات المتعلقة بإعلان بربادوس؛
- (ب) النظر في مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ١٠ - اعتماد تقرير المؤتمر.

٨ - انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس

- ١٥ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، انتخب المؤتمر نوابا للرئيس من المجموعات الإقليمية التالية:

الدول الإفريقية: موريشيوس والنيجر؛
الدول الآسيوية: ساموا والصين؛

دول أوروبا الشرقية: هنغاريا؛
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوبا؛
دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا ونيوزيلندا.

١٦ - وفي الجلسة العامة الأولى أيضا، انتخب المؤتمر سعادة السيد برانفورد م. تيت، وزير خارجية بربادوس، نائبا للرئيس من البلد المضيف بحكم صفته هذه.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر السيدة بنيلوبي آن وينسلي (استراليا) رئيسة للجنة الرئيسية.

١٨ - وفي الجلسة العامة التاسعة، المعقودة في ٢ أيار/مايو، انتخبت كرواتيا، من دول أوروبا الشرقية، نائبا لرئيس المؤتمر.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، انتخبت إيطاليا، من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، نائبا لرئيس المؤتمر، لملء الشاغر الذي نجم عن استقالة ألمانيا.

٩ - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٢٠ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، ووفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر والتوصية الصادرة عن المشاورات السابقة للمؤتمر، الواردة في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/CONF.167/L.3، أنشأ المؤتمر لجنة لوثائق التفويض تتكون من الاتحاد الروسي، وتايلند، وجزر البهاما، وشيلي، والصين، وكوت ديفوار، وموريشيوس والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - المناقشة العامة

١ - جرت المناقشة العامة في الجلسات العامة ٢ الى ١١، المعقودة في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل الى ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وفي الجلسة العامة ١٥، المعقودة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وشملت المناقشة مجموعة المواضيع التي نظر فيها المؤتمر، بما في ذلك اعتماد الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (البند ٩ من جدول الأعمال)، وهو ما يدخل بصورة أكثر تحديدا في أعمال اللجنة الرئيسية. وأعرب جميع المتكلمين عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الحكومة المضيفة والأمانة في التحضير للمؤتمر.

٢ - وتكلم في المؤتمر ممثلون عن الدول، ومراقبون، ومندوبون عن الوكالات المتخصصة، وهيئات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتكلم في المؤتمر أيضا خمسة خبراء في ميدان التنمية المستدامة، قدم كل منهم دراسة إفرادية أعدت بناء على طلب من أمانة المؤتمر^(١).

٣ - وفي الجلسة العامة ٢، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، وبناء على اقتراح من ممثل ترينيداد وتوباغو، قرر المؤتمر أن يصدر البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر في الجلسة العامة الأولى بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (A/CONF.167/6).

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى السيد رفيع الدين أحمد، الممثل الخاص للأمين العام، ببيان.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ و الصين)، واليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية)، و جزر البهاما، والصين، وماليزيا، واليابان.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عرض الدكتور ج. ب. أوباسي، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الدراسة الإفرادية رقم ٣ للمؤتمر، وعنوانها "الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة للجزر النامية الصغيرة" (A/CONF.167/CRP.4).

٨ - وفي الجلسة العامة ٣، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي غرينادا، وايسلندا (بالنيابة أيضا عن الدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، وجزر مارشال، وفنزويلا، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية كوريا، والفلبين، وموريتانيا.

٩ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانين من الأمين العام للجماعة الكاريبية، وهي منظمة حكومية دولية، وممثل المنظمة الدولية للهجرة، وهي أيضا منظمة حكومية دولية.

١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر الى بيان من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١١ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانين أدلى بهما ممثلا الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد الاقليمي لرابطات التراث والبيئة في غواديلوب، وهما منظمتان غير حكوميتين .

١٢ - وفي الجلسة العامة ٤، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات ممثلو كوبا، وسانت كيتس ونيفيس، وملديف، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأستراليا، والهند، وموريشيوس.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن كاليدونيا الجديدة.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل البنك الدولي.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، عرض الأستاذ بيشنودات برسود، مدير مركز البيئة والتنمية، جامعة جزر الهند الغربية، الدراسة الفردية رقم ١ للمؤتمر وعنوانها "مصادر الطاقة البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/CONF.167/CRP.1).

١٦ - وفي الجلسة العامة ٥، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي كيريباتي، وكندا، وبنن، ورومانيا، واندونيسيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيان من ممثل منظمة دول شرقي الكاريبي، وهي منظمة حكومية دولية.

١٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانين من ممثلي منظمة بدائل التنمية والمرأة من أجل عهد جديد وبرنامج النض الصاعد، وهما منظمتان غير حكوميتين.

٢٠ - وفي الجلسة العامة ٦، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، ادلى ببيانات ممثلو البرازيل، وسنغافورة، وأوغندا، وجامايكا، وساموا.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وهما منظمتان حكوميتان دوليتان.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل مجلس "غرينبيس" الدولي، وهو منظمة غير حكومية.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عرض الدكتور فيلي أ. فوافاو، مدير برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الدراسة الفردية رقم ٤ للمؤتمر، وعنوانها "إدارة السواحل في الدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/CONF.167/CRP.5).

٢٥ - وفي الجلسة العامة ٧، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجزر سليمان، ومصر، وسيشيل، وأفغانستان، ومالي، وناورو، وكوستاريكا.

- ٢٦ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي مصرف التنمية الافريقي، ولجنة المحيط الهندي، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الكاريبي، وهي منظمات حكومية دولية.
- ٢٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- ٢٨ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والخدمة الاجتماعية الدولية، وحركة البلدان الافريقية، وهي منظمات غير حكومية.
- ٢٩ - وفي الجلسة العامة ٨، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات ممثلو كمبوديا، واسرائيل، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة، ومالطة، ونيوزيلندا، وشيلي، والكرسي الرسولي، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن مونتسيرات.
- ٣١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي منظمة حكومية دولية.
- ٣٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانيين ممثلا المجلس الدولي لتعليم الكبار، ومجلس الكومنولث للإيكولوجيا البشرية، وهما منظمات غير حكوميتين.
- ٣٣ - وفي الجلسة العامة ٩، المعقودة في ٢ أيار/مايو، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي نيبال، ومدغشقر، وكولومبيا، وباكستان، وتايلند، وغينيا الاستوائية، وبروني دار السلام، والسودان.
- ٣٤ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيان من المراقب عن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.
- ٣٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر الى بيانات من ممثلي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٣٦ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيانين من ممثلي الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، ومنظمة الحفظ الدولية، وهما منظمات غير حكوميتين.

- ٣٧ - وفي الجلسة العامة ١٠، المعقودة في ٢ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو تونغفا، وجزر القمر، وأنتيغوا وبربودا، وقبرص، والاتحاد الروسي، وهنغاريا، والبحرين، وناميبيا، وتونس، وبوروندي، وبربادوس.
- ٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن أوروبا.
- ٣٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانين ممثلا وكالة التعاون الثقافي والفني، وبرنامج البحار الاقليمي، وهما منظمتان حكوميتان دوليتان.
- ٤٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل المنظمة البحرية الدولية.
- ٤١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل رابطة بربادوس البيئية، وهي منظمة غير حكومية.
- ٤٢ - وفي الجلسة العامة ١١، المعقودة في ٤ أيار/مايو، استمع المؤتمر الى بيان من ممثلة جامايكا بوصفها رئيسة مجلس إدارة جامعة الأمم المتحدة .
- ٤٣ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر الى بيان من ممثل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ٤٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر الى بيان من ممثل المانيا يعرض فيه الدراسة الافردية رقم ٦. وقدمت الى المؤتمر الدراسة المعنونة "دراسة قدرات الإنذار المبكر للمنظمة الكاربية للأرصاد الجوية والوكالة الكاربية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث"، وقد تولى تقديمها السيد جون سكوت، من مركز اتصالات الخدمة العامة، باسمه وأيضا باسم السيد س. إ. بريدج، من المنظمة الكاربية للأرصاد الجوية، والسيد جيريمي كوليمور، من الوكالة الكاربية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث.
- ٤٥ - وفي الجلسة العامة ١٤، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أدلى ببيان رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

حاشية

- (١) تولى عرض الدراسة الإفرادية رقم ٢، وعنوانها "السياحة والتنمية المستدامة" (A/CONF.167/CRP.3)، على المؤتمر، فخامة السيد جورج فاسيليو، رئيس جمهورية قبرص السابق، وذلك في الجلسة العامة الأولى، قبل بدء المناقشة العامة.

جيم - تقرير اللجنة الرئيسية والإجراءات التي اتخذها المؤتمر

١ - تقرير اللجنة الرئيسية

١ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافق المؤتمر على تنظيم أعماله على النحو المبين في الوثيقة A/CONF.167/3 وقرر إحالة البند ٩ (ب) من جدول الأعمال (النظر في مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى اللجنة الرئيسية، التي من المقرر أن تقدم توصياتها إلى المؤتمر.

٢ - وكان معروضا على اللجنة الرئيسية الوثائق التالية:

(أ) مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية للمؤتمر (A/CONF.167/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن الأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون دعما للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/4)؛

(ج) مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/L.1)؛

(د) حصر الأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/CRP.2).

٣ - وتولت رئاسة اللجنة الرئيسية السيدة بنيلوبي آن وينسلي (استراليا)، التي انتخبت بالتزكية في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل.

٤ - وفي الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في ٢٦ نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة الرئيسية بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس: مارك مارينغو (سيشيل)

تاكاو شيباتا (اليابان)

أيوان باراك (رومانيا)

جون آش (انتيغوا وبربودا)

وتقرر أن يتولى السيد شيباتا أيضا منصب مقرر اللجنة الرئيسية.

- ٥ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيان من رئيستها.
- ٦ - وفي الجلسة الأولى أيضا، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيانين أدلى بهما ممثل اليونان (نيابة عن الجماعة الأوروبية) وممثل ترينيداد وتوباغو (نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين وتحالف الدول الجزرية الصغيرة).
- ٧ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيان من رئيستها.
- ٨ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيان أدلى به المراقب عن منظمة بدائل التنمية والمرأة من أجل عهد جديد والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، وهما منظماتان غير حكوميتين.
- ٩ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٤ أيار/مايو، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيان من رئيستها.
- ١٠ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيان من ممثل البرازيل.
- ١١ - ونظرت اللجنة الرئيسية في البند ٩ (ب) في جلساتها من الأولى إلى الخامسة، المعقودة في ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٤ أيار/مايو. وعقدت اللجنة أيضا عددا من الجلسات غير الرسمية.
- ١٢ - واستعرضت اللجنة مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/L.1)، الذي جرى التفاوض عليه في اللجنة التحضيرية، بصيغته المعدلة شفويا ورهنا بمواصلة النظر في الأجزاء الموضوعية بين أقواس معقوفة.
- ١٣ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٤ أيار/مايو، قدم مقرر اللجنة الرئيسية مشروع التقرير ونقحه شفويا.
- ١٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الرئيسية على نص ديباجة مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.1) بصيغته المعدلة بناء على مشاورات غير رسمية، وأوصت المؤتمر باعتماد الديباجة بصيغتها المعدلة.
- ١٥ - وبعد الموافقة على الديباجة، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيانين من ممثلي اسبانيا وفرنسا.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الرئيسية على تعديلات الفصول من الأول الى السابع من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.2-8) المقدمة بناء على مشاورات غير رسمية، وأوصت المؤتمر باعتماد هذه الفصول بصيغتها المعدلة.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، نقح مقرر اللجنة الرئيسية شفويا تعديلات الفصل الثامن من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.9) المقدمة بناء على مشاورات غير رسمية، ووافقت اللجنة الرئيسية على هذه التعديلات وأوصت المؤتمر بأن يعتمد الفصل بصيغته المعدلة والمنقحة شفويا.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الرئيسية على تعديلات الفصل التاسع من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.10) المقدمة بناء على مشاورات غير رسمية، وأوصت المؤتمر باعتماد الفصل بصيغته المعدلة.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، نقح مقرر اللجنة الرئيسية شفويا الفصل العاشر من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.11) ووافقت اللجنة الرئيسية عليه، وأوصت المؤتمر باعتماد الفصل بصيغته المنقحة شفويا.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تعديلات الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.12 و 13 و 14) المقدمة بناء على مشاورات غير رسمية، وأوصت المؤتمر باعتماد هذه الفصول بصيغتها المعدلة.

٢١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، نقح مقرر اللجنة الرئيسية شفويا تعديلات الفصل الرابع عشر من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.15) المقدمة بناء على مشاورات غير رسمية، ووافقت اللجنة الرئيسية على هذه التعديلات وأوصت المؤتمر باعتماد الفصل بصيغته المعدلة والمنقحة شفويا.

٢٢ - وفيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع التوصيات الواردة في الفصل الخامس عشر من مشروع برنامج العمل، أدلى الأمين ببيان.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، نقح مقرر اللجنة الرئيسية شفويا نص الفصل الخامس عشر من مشروع برنامج العمل (A/CONF.167/L.6/Add.16) بصيغته المعدلة بناء على مشاورات غير رسمية، ووافقت اللجنة الرئيسية على نص هذا الفصل وأوصت المؤتمر باعتماده بصيغته المعدلة والمنقحة شفويا.

٢٤ - وبعد الموافقة على الفصل الخامس عشر من مشروع برنامج العمل، استمعت اللجنة الرئيسية الى بيانين من ممثلي البرازيل وكولومبيا.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الرئيسية على الفرع التنظيمي من مشروع تقريرها (A/CONF.167/L.6) وأوصت المؤتمر باعتماده.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قررت اللجنة الرئيسية، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تعتمد وتحيل الى المؤتمر نص مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/L.1)، بصيغته المعدلة (A/CONF.167/L.6/Add.1-16) والمنقحة شفويا، وأوصت المؤتمر باعتماده.

٢٧ - وبعد اعتماد مشروع برنامج العمل، استمعت اللجنة الرئيسية الى بيانين من المراقبين عن الصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة "غرينبيس" الدولية، وهما منظمتان غير حكوميتين.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الرئيسية الى بيان ختامي أدلت به رئيستها.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمعت اللجنة الرئيسية الى بيانات ختامية أدلى بها ممثلو غينيا - بيساو، واليونان (باسم الجماعة الأوروبية)، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧)، والصين، وترينيداد وتوباغو (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، ونيوزيلندا، ورومانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وايسلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وبربادوس.

٢ - الاجراءات التي اتخذها المؤتمر

٣٠ - في الجلسة العامة ١٥، المعقودة في ٦ أيار/مايو، كان معروضا على المؤتمر مشروع قرار (A/CONF.167/L.8)، عنوانه "اعتماد النصين المتعلقين بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وقد قدم المشروع كل من الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والصين. وكان مرفقا بمشروع القرار المذكور إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار. وللإطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، القرار ١، من هذا التقرير.

٣٢ - وقبل اعتماد مشروع القرار، تولى أمين المؤتمر عرض الوثيقة (A/CONF/167/L.1/Add.1) على المؤتمر، وعنوان الوثيقة هو "الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

٣٣ - وقبل اعتماد مشروع القرار أيضا، أدلى ببيانات ممثلو ترينيداد وتوباغو (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والفلبين، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والصين، واليونان (باسم الجماعة الأوروبية).

٣٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانين ممثلا مالطة والمراقب عن الكرسي الرسولي.

٣٥ - وقدمت حكومة مالطة البيان الخطي التالي:

يود وفدي أن يسجل رأيه بشأن مصطلح "تنظيم الأسرة" المستعمل في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فالتفسير الذي يعطيه الوفد لمصطلح "تنظيم الأسرة" يتفق مع استعمال المصطلح في توصيات المؤتمر الدولي للسكان المعقود في مكسيكو سيتي في ١٩٨٤.

٣٦ - وقدم وفد الكرسي الرسولي البيان الخطي التالي:

بيان بتفسير انضمام الكرسي الرسولي لتوافق الآراء
المتعلق بالوثيقة النهائية التي اعتمدها المؤتمر العالمي
المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تمشيا مع طابع الكرسي الرسولي ومهمته الخاصة، يود الكرسي الرسولي، إذ ينضم الى توافق الآراء العام في المؤتمر، أن يعرب عن رأيه بشأن فقرات معينة من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

فبالإشارة الى الفقرة ٦١ من الفصل الرابع عشر، وكذلك الى الفقرة الفرعية ٣' من الفرع ألف من الفصل نفسه، لا يجوز بأي حال تفسير انضمام الكرسي الرسولي لتوافق الآراء على أنه تغيير في موقفه المعروف من وسائل تنظيم الأسرة التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة أخلاقيا أو من خدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الأزواج وكرامة الإنسان وحقوق الإنسان ممن يعينهم الأمر.

ويطلب الكرسي الرسولي إدراج هذا البيان في التقرير الرسمي للمؤتمر.

دال - تقرير لجنة وثائق التفويض

١ - قام المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر، بتعيين لجنة لوثائق التفويض، يستند تكوينها الى تكوين لجنة ووثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، وتتألف من الدول الأعضاء التسع التالية: الاتحاد الروسي، وتايلند، وجزر البهاما، وشيلي، والصين، وكوت ديفوار، وموريشيوس، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة، في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ - وانتخب السيد مانوب مكبرا يونثونغ (تايلند) بالإجماع رئيسا للجنة.

٤ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عن حالة وثائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر. وقدم أمين اللجنة الى اللجنة معلومات إضافية عن وثائق التفويض التي تلقاها الأمين العام بعد إصدار تلك المذكرة.

٥ - وكما ذكر في الفقرة ١ من مذكرة الأمين العام، المستكملة بما ورد من معلومات إضافية، تلقى الأمين العام وثائق التفويض الرسمية الصادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من النظام الداخلي، لممثلي الدول الـ ٥٢ التالية المشتركة في المؤتمر: اسبانيا، استراليا، اسرائيل، أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، أيسلندا، البحرين، البرازيل، بربادوس، تايلند، ترينداد وتوباغو، توفالو، تونس، تونغفا، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر كوك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، سورينام، السويد، سيشيل، الصين، غرينادا، غيانا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كوستاريكا، كيرياتي، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، نيوزيلندا، هايتي، هولندا.

٦ - وكما ذكر في الفقرة ٢ من المذكرة، المستكملة بما ورد من معلومات إضافية، أبلغت المعلومات المتصلة بتعيين الممثلين المشتركين في المؤتمر عن طريق الفاكس أو في شكل رسائل أو مذكرات شفوية من الوزارات والسفارات والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة أو غيرها من الإدارات أو الهيئات الحكومية، أو عن طريق مكاتب الأمم المتحدة المحلية، من الدول الـ ٥٩ التالية المشتركة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، المانيا، أوغندا، ايرلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنن، بورندي، توغو، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، زائير، زامبيا،

سان تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السودان، سويسرا، سيراليون، شيلي، غامبيا، غينيا - بيساو، فنزويلا، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، مالي، مصر، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، النيجر، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٧ - وطلب ممثلو الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية بعض الايضاحات وقائعية، وقام أمين اللجنة بتقديم تلك الايضاحات.

٨ - واقترح الرئيس أن تقبل اللجنة وثائق تفويض جميع الممثلين المذكورين في مذكرة الأمين العام، على أساس أن وثائق التفويض الرسمية للممثلين المشار اليهم في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام ستبلغ الى الأمين العام في أقرب وقت ممكن. واقترح الرئيس مشروع القرار التالي لكي تعتمد اللجنة:

"إن لجنة وثائق التفويض،

"وقد نظرت في وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المشار اليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة الأمين العام المؤرخة ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بصيغتها المستكملة شفويا،

"تقبل وثائق تفويض الممثلين المعنيين".

٩ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

١٠ - وبناء على ذلك، اقترح الرئيس أن توصي اللجنة بأن يعتمد المؤتمر مشروع قرار بهذا الصدد (الفقرة ١١ أدناه). واعتمدت اللجنة هذا الاقتراح دون تصويت.

توصية لجنة وثائق التفويض

١١ - توصي لجنة وثائق التفويض المؤتمر باعتماد مشروع القرار التالي:

"وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر العالمي المعني
بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

"إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

"وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض".

الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

١٢ - في الجلسة العامة ١١، المعقودة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.167/7).

١٣ - ثم اعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة. وللإطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول من هذا التقرير، القرار ٣.

هاء - الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر

١ - عقد الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر في ٥ و ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وخلال تلك الفترة، عقدت ثلاث جلسات أدلى فيها ببيانات ٤٥ من رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، والممثلون الخاصون. وعقد اجتماع مائدة مستديرة كان مفتوحاً لرؤساء الدول أو الحكومات والوزراء المشاركين، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

٢ - وفي ٥ أيار/مايو، أعلن رئيس المؤتمر افتتاح الجلسة الأولى من الجزء الرفيع المستوى، وأدلى ببيان.

٣ - وفي الجلسة نفسها، قام الممثل الخاص للأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتلاوة رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر.

٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، استمع المؤتمر إلى بيانات من رؤساء دول أو حكومات البلدان التالية أو وزرائها: ترينيداد وتوباغو، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، جزر البهاما، استراليا، جزر مارشال، ناورو، قبرص، فانواتو، كوبا، بابوا غينيا الجديدة، فنزويلا، جامايكا.

٥ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٥ أيار/مايو، استمع المؤتمر الى بيانات من رؤساء دول أو حكومات البلدان التالية، ووزرائها وممثليها الخاصين: موريشيوس، كيريباتي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، البرازيل، ملديف، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، تونغا، سانت كيتس ونيفيس، فيجي، ماليزيا، ألمانيا (بالنيابة أيضا عن الجماعة الأوروبية)، جزر سليمان، اندونيسيا، سيشيل، ساموا، كندا، جمهورية كوريا، سانت لوسيا.

٦ - وفي الجلسة ٣، المعقودة في ٦ أيار/مايو، استمع المؤتمر الى بيانات من رؤساء دول أو حكومات البلدان التالية، ووزرائها وممثليها الخاصين: اليابان، كولومبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جزر كوك، غيانا، نيوي، باكستان، الهند، بليز، هايتي، غرينادا، ايطاليا، نيوزيلندا.

٧ - ووفقا لمقرر من المؤتمر، عقد اجتماع المائدة المستديرة للمشاركين في الجزء الرفيع المستوى، الذي نظمه البلد المضيف، في ٦ أيار/مايو.

٨ - وفي الجلسة العامة ١٥، استمع المؤتمر الى الموجز الرئاسي لنتائج الجزء الرفيع المستوى واجتماع المائدة المستديرة. وتمشيا مع اقتراح تقدم به ممثل ترينيداد وتوباغو باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية ووافق عليه المؤتمر، يرد الموجز الرئاسي في المرفق الثالث لهذا التقرير.

واو - اعتماد تقرير المؤتمر

١ - قدم المقرر العام تقرير المؤتمر (A/CONF.167/L.5)، في الجلسة العامة ١٥، المعقودة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير، بصيغته المعدلة شفويا، وأذن للمقرر العام باستكمال التقرير، تمشيا مع الممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة، بغية عرضه على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس المؤتمر موجزا رئاسيا الى المؤتمر يتضمن نتائج الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر. وبناء على اقتراح من ممثل ترينيداد وتوباغو، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وافق المؤتمر على أن يرفق الموجز الرئاسي وكذلك البيان الافتتاحي لرئيس المؤتمر (A/CONF.167/6) بتقرير المؤتمر. وبناء عليه، ترد هاتان الوثيقتان في المرفقين الثاني والثالث من هذا التقرير.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس المؤتمر مشروع قرار (A/CONF.167/L.9) يعبر عن ارتياح المؤتمر الشديد لنجاح الانتخابات في جنوب افريقيا.

٥ - ثم اعتمد المؤتمر مشروع القرار. وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول من هذا التقرير، القرار ٤.

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم ممثل الجزائر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع قرار (A/CONF.167/L.7)، يعبر عن امتنان المؤتمر لشعب بربادوس وحكومتها.

٧ - ثم اعتمد المؤتمر مشروع القرار. وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول من هذا التقرير، القرار ٢.

زاي - انتهاء المؤتمر

٨ - في الجلسة العامة ١٥، أدلى ببيانات ممثلو الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، والدول الافريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، واليونان (باسم الجماعة الأوروبية) ورومانيا (باسم دول أوروبا الشرقية)، والمانيا (باسم دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، وناورو (باسم محفل جنوب المحيط الهادئ)، وموريشيوس (باسم جزر المحيط الهندي)، والولايات المتحدة الأمريكية، وترينيداد وتوباغو (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة).

٩ - وبعد بيان من وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، أدلى رئيس المؤتمر ببيان ختامي وأعلن انتهاء المؤتمر.

المرفق الأول

قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر

<u>الرمز</u>	<u>العنوان أو الوصف</u>
A/CONF.167/1	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.167/2	النظام الداخلي المؤقت: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.167/3	تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية للمؤتمر: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.167/4	الأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: تقرير الأمين العام
A/CONF.167/5	بيان من فريق الشخصيات البارزة بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢١-٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
A/CONF.167/6	بيان من سعادة السيد أرسكين سانديفورد، رئيس وزراء بربادوس ورئيس المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
A/CONF.167/7	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.167/8	رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة من الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المؤتمر
A/CONF.167/L.1	مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.167/L.1/Add.1 و Corr.1	الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: بيان مقدم من الأمين العام وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٦ والمادة ١٦ من النظام الداخلي للمؤتمر
A/CONF.167/L.2	مقترحات بشأن إعلان بربادوس: مذكرة من الأمين العام
A/CONF.167/L.3	تقرير المشاورات السابقة للمؤتمر المعقودة في مركز شربورن
A/CONF.167/L.4	بربادوس: مشاريع مقترحات بشأن إعلان بربادوس

<u>العنوان أو الوصف</u>	<u>الرمز</u>
إعلان بربادوس: مشروع إعلان مقدم من بربادوس	A/CONF.167/L.4/Rev.1
مشروع تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	A/CONF.167/L.5
تقرير اللجنة الرئيسية	A/CONF.167/L.6
	و Add.1-16
الإعراب عن الامتنان لحكومة بربادوس وشعبها: مشروع قرار مقدم من الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) والصين	A/CONF.167/L.7
اعتماد النصين المتعلقين بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: مشروع قرار مقدم من الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) والصين	A/CONF.167/L.8
الانتخابات في جنوب أفريقيا: مشروع قرار مقدم من رئيس المؤتمر	A/CONF.167/L.9
معلومات للمشاركين	A/CONF.167/INF/1
قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر	A/CONF.167/INF/2
قائمة مؤقتة بالوفود	A/CONF.167/INF/3/
	Rev.1
مصادر الطاقة البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية: ورقة أعدها للمؤتمر الأستاذ بيشنودات برسود، مدير مركز البيئة والتنمية في جامعة جزر الهند الغربية، مونا، كينغستون، جامايكا، بناء على طلب من أمانة المؤتمر (الدراسة الفردية رقم ١)	A/CONF.167/CRP.1
الأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: حصر للأنشطة أعدته الأمانة العامة	A/CONF.167/CRP.2*
السياحة والتنمية المستدامة: ورقة أعدها للمؤتمر فخامة السيد جورج فاسيليو، الرئيس السابق لجمهورية قبرص، بناء على طلب من أمانة المؤتمر (الدراسة الفردية رقم ٢)	A/CONF.167/CRP.3*

<u>العنوان أو الوصف</u>	<u>الرمز</u>
الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة للجزر الصغيرة النامية: ورقة أعدها للمؤتمر الدكتور ج. ب. أوباسي، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بناء على طلب من أمانة المؤتمر (الدراسة الإفرادية رقم ٣)	A/CONF.167/CRP.4*
إدارة السواحل في الدول الجزرية الصغيرة النامية: ورقة أعدها للمؤتمر الدكتور فيلي أ. فوافاو، مدير البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، بناء على طلب من أمانة المؤتمر (الدراسة الإفرادية رقم ٤)	A/CONF.167/CRP.5*
دراسة لقدرات الإنذار المبكر للمنظمة الكاريبية للأرصاد الجوية والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث: ورقة أعدها للمؤتمر السيد جون سكوت، من مركز اتصالات الخدمة العامة، بالتعاون مع السيد ج. إ. بيّريدج، من المنظمة الكاريبية للأرصاد الجوية، والسيد جيريمي كوليمور، من الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، بناء على طلب من أمانة المؤتمر (الدراسة الإفرادية رقم ٦)	A/CONF.167/CRP.7*
تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	A/48/36 و Add.1 و 2

* بالانكليزية فقط.

المرفق الثاني

بيان افتتاحي من سعادة السيد ل. أرسكين سانديفورد، رئيس وزراء بربادوس ورئيس المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

أود بداية أن أزجي اليكم الشكر لما أضيفتموه عليّ من شرف توليتي رئيسا لهذا المؤتمر الهام. وسأبذل كل جهدي كي أحقق بتعاونكم النجاح لهذا الاجتماع. وأعدكم بأنكم ستجدون لدى رئيس المؤتمر دوما كل تبجيل واحترام.

أما بعد، فإنه يسرني بالغ السرور نيابة عن حكومة بربادوس وشعبها أن أرحب ترحيبا حارا وجما بحضوركم هذا الحفل الافتتاحي لأول مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد أضيفتم علينا شرفا رفيعا بمنحكم إيانا فضل استضافة هذا الاجتماع التاريخي، الذي سيتناول أموراً مفعمة بالأهمية لا بالنسبة للأجيال الحالية فحسب بل للأجيال المقبلة أيضاً.

وهذا المؤتمر يمثل واحداً من أهم الأحداث في تاريخ الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو يستمد أصوله من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢.

وقد كنت على رأس وفد بربادوس في مؤتمر ريو؛ وفي الواقع أن موافقة المجتمع الدولي موافقة رسمية في ذلك المؤتمر على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل فئة متميزة من الدول تستحق اهتماماً خاصاً، هي التي حدثت بي إلى أن أعرض أن تكون بربادوس هي موقع عقد هذا الاجتماع. ولذا فإنني أشعر اليوم شعوراً خاصاً بالانجاز ونحن نجتمع هنا لمواصلة العمل الذي بدأ منذ نحو سنتين في البرازيل.

وفي مؤتمر ريو، اتفق المجتمع الدولي على أرفع مستوى سياسي على العمل سوياً في توافق من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة. وقد اتخذنا موقفاً مؤداه أن المستوى الناح من انعدام الاستدامة السائد في البلدان المتقدمة النمو فضلاً عن البلدان النامية أمر غير مقبول. وقد توصلنا أيضاً إلى توافق في الآراء على ضرورة تغيير مسارنا ووضع نهاية للحلقة المفرغة المتمثلة في التدهور البيئي والانحطاط الاقتصادي والحرمان الاجتماعي، التي من الواضح أنها تكبل الأغلبية العظمى من البلدان.

وإن المقررات التي اتخذت في مؤتمر ريو وتمثلت رسمياً في جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، ومجموعة من المبادئ للإدارة العالمية للأحراج، واتفاقيتين بشأن تغيير المناخ العالمي والتنوع الحيوي، دلت على تصميم راسخ على قهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهدد في نهاية المطاف استمرار بقائنا على هذا الكوكب. ومهمتنا هنا في بربادوس هي تحويل ذلك التصميم إلى

عمل فعلي بأن نضع الخطوط العريضة لسياسات واقعية ونحدد أهدافا يمكن تحقيقها في مجال البحث عن أنماط للتنمية المستدامة.

وقد مثل مؤتمر ريو، الذي تلا على الدرب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في عام ١٩٧٢، الخطوة الأولى في رحلة طويلة. ومن الضروري أن ندعم تلك البداية بأن نرسي أساسا متينا للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. أما السلوك الى ما يخالف ذلك فسيكون بمثابة إحباط ذاتي وتدمير ذاتي لما أحرز من تقدم حتى الآن.

ويجب علينا ونحن نبدأ مداولاتنا أن نظل على وعي بالهدف النهائي الذي نصبو اليه. وهذا الهدف هو بالطبع التنمية المستدامة، التي هي مفهوم صيغ قبل سبع سنوات فقط، ويعني لدي عملية تشمل النمو المستصوب مضافا اليه التغير المبني على الاستخدام الكفء لموارد الأرض غير المتجددة (بل والمتجددة) تحقيقا للنمو الاقتصادي السليم دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على أن تحقق مثل هذا التقدم. وقضايا نوعية المعيشة وقضايا العدالة وقضايا الممارسات البيئية كلها مشمولة في ذلك. ومن ثم فإن العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة مترابطة فيما بينها ومتعاضدة. وتوجد بين هذه العناصر علاقة متأزرة تقتضي منا اعتماد نهج متكامل وخلاق.

أما فيما يتعلق بنا بصفتنا دولا جزرية صغيرة نامية، فإن مسألة الاستدامة ليست شاغلا مبهما ملغزا، بل هي شأن يؤثر على طبيعة وجودنا ذاتها. لذا فإن من المهم لدينا أهمية حاسمة أن نوعي المجتمع الدولي توعية شاملة بتلك القضايا وأن نشيع مزيدا من التفهم لجوانب الضعف والظروف الخاصة التي تنطبق على بلداننا. فبالنسبة لجزر مارشال في المحيط الهادئ وملديف في المحيط الهندي لا تمثل مسألة تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر مجرد مسألة نظرية؛ بل هي خطر يهدد استمرار وجودهما. وإدارة الموارد المحدودة من المياه العذبة مشكلة يتعين على كثير من الدول، مثل مالطة وقبرص وعديد من دولنا في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها بربادوس، أن تتصدى لها يوميا. والكوارث الطبيعية التي تتخذ شكل العواصف المدارية والعواصف الحلزونية والفيضانات تمثل لأغلبتنا جزءا موسميا من واقع الحياة.

وإني لأهيب بنا جميعا ونحن نستعد للشروع في مناقشاتنا الموضوعية أن نسترشد بمبادئ توجيهية بسيطة ولكنها أساسية، فيما يلي بيانها.

١ - إن التنمية المستدامة ستتحقق على أفضل وجه في ظل ظروف السلم لا الحرب.

٢ - إن التنمية المستدامة تعني ضمنا التغير، أي التحول عن السبيل الذي نسيئ به استخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة، ولكنها تعني قبل كل شيء التغير في نظمنا القيمية وفي مواقفنا تجاه البشر الذين يجب أن يكونوا بمثابة المركز الذي تنطلق منه اهتماماتنا. ألا أين

ضمير العالم؟ وأين مركز العدالة؟ وكيف يمكن لعالم يوصف بالرحمة أن يسمح بوجود تفاوتات واسعة فيما بين الدول لا يُسمح بوجودها داخل الدول؟

٣ - إن حل مشاكل التنمية المستدامة في الدول النامية الصغيرة أو الدول النامية الأخرى لن يبدأ مجرد البداية ما لم تتحقق زيادة في تدفق الموارد في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ومساعدات انمائية رسمية وتدفقات من المؤسسات الدولية وتدفقات أخرى من العالم الصناعي الى العالم النامي. ومن الحقائق المقلقة أن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع بدلا من أن تضيق.

٤ - هناك حاجة الى إقامة شراكة جديدة وبذل جهود جديدة لإقامة تعاون حقيقي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة. والآن وقد انتهت الصراعات الايديولوجية المبددة للموارد بين الشرق والغرب، فإنه ينبغي السعي بجد الى إقامة لقاء بين الشمال والجنوب أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية وأشد إثراء من الناحية المعنوية. وينبغي ألا تترك النتائج والمقررات التي يتم التوصل اليها أثناء هذا الحوار لكي تضمحل، وإنما ينبغي أن تكون هناك آليات متميزة ومكرسة للتنفيذ.

٥ - ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتعاون فيما بينها على معالجة مشاكل التنمية المستدامة بطريقة أكثر عمقا وبروح من الاعتماد على النفس ومن أجل تبادل الدعم والمساعدة.

٦ - ينبغي أن ترمي التنمية المستدامة في البلدان الصغيرة الى تحقيق مشاركة جميع العناصر الاجتماعية مشاركة كاملة في الزخم الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك الفقراء والمعوقون والمحرومون، بالإضافة الى النساء والشباب والسكان الأصليين. ولا تقتصر أسباب وضع هذا الأمر في المقدمة على العدل الاجتماعي وإنما تشمل ضرورة قيام الدول الجزرية الصغيرة باستخدام مواردها البشرية الى أقصى حد ممكن.

٧ - لن تتحقق التنمية المستدامة دون توفر الصحة السليمة وأنماط الحياة الصحية والتعليم الجيد والتخفيف من حدة الفقر وخلق الثروة بما يفضي الى زيادة فرص العمالة وتحقيق الحكم الصالح.

٨ - ينبغي الاضطلاع بمزيد من الإصلاحات ضمن منظومة الأمم المتحدة وذلك لتعزيز قدرتها على اتخاذ مقررات عاجلة، وتيسير حصولها على الموارد وتخصيص تلك الموارد على وجه السرعة في مجالات التنمية المستدامة.

ومن الجوهرى أن تؤدي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي دورا رئيسيا في أي استراتيجية توضع لمعالجة مشاكل الاستدامة. وفي هذا الصدد فإن إقامة روابط شاملة للقطاعات على مستوى اتخاذ القرارات تعتبر أمرا حيويا لهذه العملية. وينبغي أن يجري هذا كله ضمن إطار وطني للسياسة العامة من شأنه تعزيز الإدارة البيئية السليمة وكذلك تعزيز التكنولوجيا القائمة على الاستخدام الكفء للموارد المتاحة. وإني مدرك لأن تطوير التكنولوجيا في معظم بلداننا لا يزال في مرحلة الطفولة المبكرة. إلا أن هناك بعض الحالات الناجحة. وأول ما يتبادر للذهن، ربما لأنه شديد القرب من بلدنا، تكنولوجيا تسخين المياه باستخدام الطاقة الشمسية. وهنا في منطقة البحر الكاريبي، تم تحقيق خطوات واسعة في تطوير هذا المصدر البديل من مصادر الطاقة. وقد أكد لي بالفعل أن بربادوس بلغت مستوى هو من أعلى مستويات استخدام تسخين المياه بالطاقة الشمسية في العالم.

وبغض النظر عن الآليات المستخدمة، فإن أي استراتيجية للتنمية المستدامة لن تكون فعالة في الأجل الطويل ما لم تركز على البشر - على رجل الشارع العادي، وربات المنازل، والمزارعين، وموظفي المكاتب والأطفال. فهؤلاء هم الأشخاص الذين يتعين عليهم أن يستفيدوا في نهاية المطاف من دروس التنمية المستدامة إذا أرادوا لأنفسهم النجاح.

ومن واجبنا، نحن القادة، كفاءة وجود مشاركة فعالة من جانب جميع أعضاء المجتمع قدر الإمكان وأن تكون هناك شراكة يعملون فيها مع الحكومة جنبا إلى جنب على تحقيق رؤية مشتركة جديدة على الصعيد الفردي وعلى صعيد المجتمعات المحلية والقطاع الخاص. ولذلك فإن من دواعي سروري بوجه خاص أن المنظمات غير الحكومية تؤدي دورا نشيطا في مجمل العملية التي تحيط بهذا المؤتمر، سواء بمشاركتها في المؤتمر الرسمي نفسه أو بقيامها بتنظيم الأنشطة الموازية الخاصة بها.

وبعدما يفرق كل أمر ويبرم، فإن أفضل ما يؤمل أن يحقق لنا التنمية المستدامة هو إقامة الشراكات. ولقد تكلمت لتوي عن الشراكات على الصعيد الوطني. بيد أن هذه العملية ينبغي ألا تتوقف عند هذا الحد، وإنما ينبغي أن تتجاوز الحدود الوطنية بحيث تشمل الشراكات الإقليمية بالإضافة إلى الدولية.

إننا نشترك في عالم واحد إذا ما تدهورت البيئة، سواء بفعل عدد قليل أو كثير من البلدان، فإننا سنعاني جميعا من النتائج في نهاية المطاف. ولذلك، فإن علينا أن نضم قوانا إذا كنا نريد أن نتاح لنا فرصة النجاح في التوفيق بين رغبتنا المشروعة في تحقيق النمو والتنمية وبين الموارد المحدودة المتاحة لنا.

وإن أهمية تحالفنا تزداد قوة نظرا لأن جميع البلدان في المجتمع الدولي لم تصل إلى نفس المرحلة من التنمية. وقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في مؤتمر ريو

وتوفير موارد جديدة وإضافية مالية وغير مالية لتحسين القدرات المؤسسية والتكنولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عن الدول النامية الأخرى.

وقد سبق أن تم إثبات وقبول ضرورة تقديم المساعدة الى البلدان النامية. وقد حان الآن وقت العمل. وأمامنا جميعا على هذا السبيل فرص كبيرة للكسب وتجاوبنا بنفس القدر مخاطر الخسارة. وعلينا، بروح من التعاون والتضامن الحقيقيين، أن نتخذ الخطوات اللازمة للقيام بمسؤولياتنا تجاه هذا الكوكب الذي نعيش فيه، وبعضنا تجاه بعض وتجاه الأجيال القادمة.

وختاما، فإنه لا يسعني إلا أن أكرر الأبيات الأخيرة من قصيدة بعنوان " قصيدة مهداة الى البيئة" كتبها لمؤتمر قمة ريو.

"جلت قضايانا وسمت أهدافنا
حق علينا التعاون عالميا،
وليكن التناسب طريقتنا في اقتسام الكلفة،
وإلا هلكت الأرض ذاتها،
وليكن التوازن والحكمة نبراسنا الهادي،
كي نورث أبناءنا وذريتهم،
بيئة مستدامة تنميتها،
بيئة ثرية سخاء رخاء
ولنشكل سلسلة عظيمة من الوجود
تربط بين الحي والجماد
في حيزنا هذا
وفي هذا الزمان وهذا المكان".

وشكرا لكم.

المرفق الثالث

موجز رئاسي للجزء الرفيع المستوى من المؤتمر

المناقشة الرفيعة المستوى

بناء على توصية اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، انعقد جزء رفيع المستوى من المؤتمر في مركز شيربورن في 5 و 6 أيار/مايو 1994. كان مفتوحا لاشتراك رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء. وكرس الاجتماع لمناقشة موضوع "بناء شراكات من أجل التنمية المستدامة"، ويدخل هذا الموضوع في صميم الالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه في مؤتمر ريو، الذي هو الينبوع الذي انبثق منه هذا المؤتمر. وكان الرأي هو أن الموضوع مناسب بدرجة عالية، ذلك أن الخصائص الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية - من صغر الحجم وقلة السكان، ومحدودية الموارد، والعزلة عن الأسواق، وارتفاع تكلفة النقل والهيكل الأساسية، والتعرض للكوارث الطبيعية ولتقلبات الاقتصاد الدولي، وهذا قليل من كثير - يستدعي بناء نماذج جديدة من الشراكات لتمكين هذه الدول من تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، ذكر أن الأصول الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية هي مواردها الساحلية والبحرية، وجمالها الطبيعي، فضلا عن الناس الذين يعيشون فيها، وهم الأكثر أهمية. واعتبرت تنمية الموارد البشرية مسألة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأن هناك حاجة إلى تنمية إمكانات الدول في هذا المجال إلى الحد الأقصى، فبدون قاعدة متعلمة ماهرة من الموارد البشرية تصبح التنمية المستدامة أمرا مستحيلا.

وثمة عنصران اعتبرا أساسيين للنمو في الأجل الطويل ولتحسين مستويات المعيشة، ألا وهما الإدارة الحريضة للموارد البحرية المحدودة، وبخاصة الأرصد السمكية، والحاجة إلى وضع خطط متكاملة لإدارة السواحل.

ولوحظ أن الجمال الطبيعي للجزر الصغيرة، فضلا عن مواردها الساحلية، هما أساس صناعة السياحة بها، وعليها يعتمد الكثير من البلدان الجزرية بصورة متزايدة في إنماء اقتصاداته وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الصدد، وجه النظر إلى الطبيعة الهشة للموارد التي تعتمد عليها السياحة والحاجة الملزمة لحماية تلك الموارد إذا أريد للسياحة أن تستمر كقطاع رئيسي للنمو. ولوحظ أنه يلزم للتنمية المستدامة للسياحة ليس فقط مراعاة الصحة البيئية بل أيضا نوعية الحياة والثقافة لشعوب الجزر.

وكان الاحترار العالمي واحدا من المجالات الرئيسية التي اعتبرها المشاركون مصدرا لخطر شديد على البيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ أنه يؤدي إلى تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر.

ولوحظ أن المشاكل التي تنشأ عن الاحترار العالمي مشاكل متعددة الأوجه وبعيدة المدى. ومن أمثلة ذلك تراجع خطوط الشواطئ وما يترتب على ذلك من فقد في الأرض الزراعية، وازدياد الفيضان، وملوحة الطبقات الصخرية المائية على السواحل وانخفاض المتاح من إمدادات المياه العذبة. وكجزء من عملية علاج هذه المشكلة، كانت الدعوة إلى انضمام الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

كما تصدرت البيانات المعروضة في المناقشة المشاكل التي تطرحها الكوارث الطبيعية والبيئية. فكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني بصورة متواترة، بسبب موقعها الجغرافي، من الكوارث الطبيعية التي تتسبب فيها الأعاصير الحلزونية والزلازل والانهيانات الأرضية، مع ما يترتب على ذلك من آثار معاكسة واضحة على استدامة الاستهلاك والاستثمار والنمو. وجرى التنبيه أيضاً إلى الصعوبة المتزايدة التي تواجهها الدول الجزرية في تأمين نفسها ضد الكوارث الطبيعية.

وكان ثمة اتفاق عام على الحاجة إلى تنفيذ سياسات مناسبة في مجال السكان في الدول الجزرية الصغيرة النامية توفياً للآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية غير المواتية التي تترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وأشير إلى مشكلة هامة أخرى هي مشكلة التلوث البحري وما يترتب عليه من نتائج فيما يتعلق بالسياحة والتنوع الحيوي البحري والشعاب المرجانية. وكان الرأي أن التلوث البحري إنما ينجم عن الأنشطة البرية، التي تعد الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها مسؤولة عنها، وعن الأنشطة البحرية، وبخاصة إغراق النفايات الخطرة والسامة في المحيطات. وجرى التأكيد على الحاجة إلى زيادة الرقابة على المصادر البرية للتلوث البحري باتباع ممارسات مستدامة في مجالي الزراعة والصناعة، فضلاً عن الحاجة إلى مرافق معالجة المياه. ولوحظ أن تعاون البلدان الصناعية لازم لاتخاذ أية تدابير للتعامل مع المصادر البرية للتلوث البحري.

وكان ثمة إشارة إلى استحداث رقم قياسي للضعف استكمالاً لاستعمال نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية. وقيل إن هذا المعيار الأخير يعطي صورة مشوهة عن الموقف الحقيقي للدول الجزرية الصغيرة النامية ذلك أنه لا يراعي ارتفاع التكاليف التي تتحملها هذه البلدان من أجل إتاحة الخدمات الأساسية. واقترح وضع رقم قياسي للضعف تراعى فيه الاعتبارات البيئية ويكون من شأنه إعطاء الدول الجزرية الصغيرة النامية نصيباً أكثر إنصافاً من المساعدة الدولية، بما فيها المساعدة المالية.

وأبرز المشاركون الحاجة إلى إقامة شراكات على مستويات متعددة من أجل التصدي للمشاكل والتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على طريق تحقيق التنمية المستدامة. فمن جهة أولى، وتمشياً مع مبدأ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا بد وأن تتحمل هي نفسها المسؤولية الرئيسية عن تنميتها المستدامة، ثمة حاجة إلى إقامة شراكات فعالة بين الحكومات الوطنية والشعوب التي تخدمها هذه

الحكومات. وسعيا الى خلق إحساس بالهدف العام، قيل إن قطاعات المجتمع كافة، ومن ضمنها المرأة والشباب وفئات السكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، ينبغي أن تشترك في صوغ وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة وبرامجها. والشراكات على الصعيد الوطني ليست هامة فحسب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية وإنما هي هامة أيضا لضمان العدل والإنصاف في توزيع الدخل القومي. فالإجحاف في التوزيع يؤدي الى الفقر والفقر يؤدي الى التدهور البيئي، وهذا بدوره يمثل قيادا على التنمية المستدامة.

والشراكات ضرورية على صعيد ثان، ذلك هو صعيد التعاون الاقليمي. وكان ثمة تسليم بأن أنجع علاج لبعض قضايا التنمية المستدامة ومشاكلها يكون على الصعيد الاقليمي. فالتعاون الاقليمي يوفر مزايا وفورات الحجم الكبير، وهذا لا يتحقق على الصعيد الوطني. وفي مجالات عديدة، مثل التعليم العالي والتدريب، والنقل الجوي والبحري، والتأهب للكوارث الطبيعية، تستطيع الدول الجزرية الصغيرة أن تستفيد كثيرا من التعاون الاقليمي.

ونظرا لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية في معظمها، فإن قدرتها محدودة جدا على بناء وصون الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة والاستثمار في الوقت نفسه في الأنشطة الانتاجية اللازمة لرفع مستويات الدخل. وبما أن إنشاء هياكل أساسية يستدعي استثمارات كبيرة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة الى موارد مالية وتقنية كافية لتلبية احتياجاتها الانمائية. وبالمثل، فإن التنمية المستدامة تستدعي استخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا، وبخاصة في مجالي الطاقة وإدارة النفايات. ونظرا لارتفاع تكلفة هذه التكنولوجيات، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة الى تيسير حصولها على هذه التكنولوجيات.

وثمة مجال حاسم آخر تحتاج فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية الى المساعدة الخارجية، ألا وهو تنمية الموارد البشرية. ومن الممكن تكملة الجهود الوطنية في هذا المجال الى حد ما عن طريق التعاون الاقليمي، إلا أنه لا يمكن في مجالات كثيرة تلبية الحاجة للمهارات المتخصصة - للتنمية والادارة البيئية كليهما - إلا عن طريق المساعدة الدولية.

ولوحظ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني عموما من الاختلال في تجارتها الخارجية، فهي تستورد أكثر مما تصدر. وتنوع قطاعها الانتاجي وزيادة صادراتها يستلزمان أن تكون أسواق البلدان المتقدمة النمو مفتوحة أمامها.

وجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والاقليمي بحاجة الى التعزيز عن طريق التعاون فيما بين هذه الدول والمجتمع الدولي على اتساعه. وبخاصة البلدان المتقدمة النمو. ويلزم

إقامة شراكات دولية لتعزيز الموارد المالية والتقنية المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني والاقليمية في مجالات هامة، من قبيل المجالات المذكورة أعلاه.

ولاحظ المشاركون أن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة فعالة يقتضي ارتباط المجتمع الدولي بتقديم الموارد بشكل متضافر ومستدام. وكان ثمة إشارة، في هذا الصدد، الى أهمية الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في مؤتمر ريو وظهرت في جدول أعمال القرن ٢١. والحاجة تستدعي أيضا توفير موارد مالية إضافية لدعم برنامج العمل، ويقتضي هذا اتباع نهج جديدة ابتكارية في مجال التمويل وإنشاء منافذ خاصة في آليات التمويل القائمة. وبالإضافة الى ذلك، كانت هناك دعوة الى زيادة التعاون وتنسيق الجهود بين المانحين.

وكان ثمة تأكيد على ضرورة عدم اقتصار التعاون الدولي على تقديم المساعدة المالية والتقنية لتلبية حاجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالبلدان في المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، تستطيع أن تفعل الكثير لديها هي مما يعود بالفائدة على الجزر الصغيرة. ومن أمثلة ذلك مسألة الاحترار العالمي وتغير المناخ وضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بزيادة جهودها للإقلال من غازات الدفيئة. وهناك مجالان آخران تستطيع فيهما جهود البلدان المتقدمة النمو أو جهود وكلائها أن تساعد في صون السلامة البيئية للدول الجزرية الصغيرة، ألا وهما إغراق النفايات في المحيط وحركة النفايات الخطرة والسامة عبر الحدود. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو سن وإنفاذ القوانين لتقرير عدم شرعية قيام الدولة أو وكلائها الخاصين بإغراق النفايات الخطرة، بما فيها النفايات النووية، في بحار الدول الجزرية الصغيرة. وكان ثمة دعوة أيضا الى حظر نقل النفايات السامة والخطرة، وبخاصة المواد النووية، في بحار الدول الجزرية الصغيرة. أما الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال، مثل اتفاقية بازل، فينبغي الالتزام بها وتعزيزها، حسب الاقتضاء. وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية، من ناحيتها، أن تكف عن استيراد النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة النمو، فالمكاسب النقدية التي تتحقق في الأجل القصير من هذه الصفقات تعادلها وتزيد الآثار المعاكسة التي تلحق بالبيئة وصحة البشر.

اجتماع المائدة المستديرة

أتاح اجتماع المائدة المستديرة فرصة هامة لتبادل الآراء والأفكار والاهتمامات بصورة مفتوحة وصريحة، على مستوى سياسي رفيع، بشأن القضايا الملحة المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وتواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها في هذا المجال.

وتركزت المناقشات على العروض التي قدمها سعادة الدكتور باتريك ماننغ، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، في موضوع "التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - منظور تحالف الدول الجزرية الصغيرة"، وسعادة السيد فرانك ف. لوي، رئيس وزراء نيوي، في موضوع "التعاون الإقليمي والأقليمي من

أجل التنمية المستدامة"، وسعادة السيد هنريك براندو كالفالكاتي، وزير البيئة وشؤون الأمازون في البرازيل، في موضوع "من ريو إلى بريدجتاون - استعادة زخم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، وسعادة الأستاذ الدكتور كلاوس توبفير، الوزير الاتحادي للبيئة في ألمانيا، في موضوع "الدعم الدولي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

وأكد المشاركون في الاجتماع الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي حالة فريدة في كثير من الجوانب، من حيث الموقع الجغرافي، والأحوال الاقتصادية والاجتماعية، والتعرض، ولاحظوا ضرورة اتباع نهج خاصة من حيث السياسة العامة من أجل التصدي الفعال لمشاكل التنمية المستدامة لهذه الدول، وحسمها. ورئي أن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يصبح أداة هامة في مجال السياسة العامة للحكومات الوطنية، والمناطق الإقليمية، والمجتمع الدولي بوجه عام. ولوحظ في الوقت ذاته أن التجارب المكتسبة من تنفيذ هذا البرنامج تكون ذات قيمة كبيرة ليس فقط للبلدان الجزرية الصغيرة النامية ولكن أيضا لكثير من البلدان النامية الأخرى، فهذه الأخيرة تواجه كثيرا من المشاكل التي تواجهها الجزر الصغيرة في بعض المجالات، مثل إدارة المناطق الساحلية، والتلوث البحري، والتخلص من النفايات. ومن ثم، ينبغي اعتبار برنامج العمل أداة عالمية حقيقية يمكن أن تستفيد منها البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى على السواء. وقيل إن اعتماد برنامج العمل يكون تعبيرا عمليا عن الشراكة العالمية للتنمية المستدامة التي بدأت قبل عامين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وأكد المشاركون أنه ينبغي لضمان التنفيذ الناجح لبرنامج العمل أن تهتم كافة الأطراف، من بلدان متقدمة النمو ونامية، ودول جزرية صغيرة نامية، ومؤسسات دولية وإقليمية، بتنفيذ التزامات البرنامج وتوصياته. وبوجه خاص، فإن من الأهمية بمكان أن يقر برنامج العمل بوضوح أن تنفيذه يقتضي إتاحة الوسائل الفعالة لهذا الغرض، بما في ذلك إتاحة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، وموارد مالية جديدة وازدادت.

وتبادل المشاركون الآراء والأفكار حول عدد من المسائل المحددة ذات الأهمية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وحول التوقعات المتعلقة بانتقال هذه الدول على طريق التنمية المستدامة. وكان من بين هذه المسائل التمويل التسهلي؛ وإتاحة شروط أفضل للتجارة تكون منصفة وعادلة وغير تمييزية؛ وتنوع الاقتصادات؛ وإتاحة شروط للتأمين تكون في المتناول؛ وأثر القوانين والأنظمة البيئية على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونوقشت الحاجة إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي، فضلا عن الحاجة إلى تحقيق إصلاحات فعالة في مجال السياسة العامة يكون الهدف منها تحقيق التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت المسائل المتعلقة بمشكلة الديون الأجنبية المستحقة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى التأكيد في هذا الصدد على الحاجة إلى التنفيذ التام الفعال لشروط ترينيداد. وأكد

المشاركون الحاجة إلى إتاحة بيئة اقتصادية داعمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي باعتبارهما شرطين هامين للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وأعرب المشاركون عن قلقهم قائلين إنه رغم بعض التطورات الايجابية الأخيرة، فلا تزال هناك حاجة عاجلة لاتخاذ مزيد من التدابير الفعالة للحفاظ على البيئة البحرية ومواردها، بما في ذلك وقف إغراق النفايات وعدم تفرغ أية مواد أخرى من السفن تكون مخالفة للقانون. وقيل في هذا الصدد إنه ينبغي الاستفادة من نظم الرصد البيئي الحديثة في الفضاء الخارجي.

وجرى التأكيد في هذا الصدد على أن مما يفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير لتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج بها وخفض انبعاثات غازات الدفيئة إعمالاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وجرى التأكيد أيضاً على الحاجة إلى وضع صكوك أخرى ملزمة قانوناً في ميدان البيئة.

وأكد المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة ما للتعليم وبناء الوعي العام وتحسين الخدمات الصحية وتنمية الموارد الاجتماعية والبشرية بوجه عام من أهمية حاسمة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكدوا أيضاً الأهمية الحيوية لإقامة هياكل أساسية أفضل، عمرانية وبيئية على السواء، ووضع قوانين وأنظمة فعالة في مجال البيئة تراعي منظور التنمية.

وأكد المشاركون أن التنمية المستدامة عملية تقوم على الناس أنفسهم، فهي تقتضي أن تشترك فيها بصورة نشطة، بصفة مساهمين ومستفيدين، كافة الفئات الاجتماعية، ومن ضمنها النساء والشباب. وكان ثمة آراء أن النتائج المتوقعة من مؤتمرات قادمة، هي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وغير ذلك من مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، يمكن أن تشكل إسهامات هامة في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأكد المشاركون أن المؤتمر العالمي كان فرصة هامة للغاية لتبادل الخبرات الإقليمية والقطرية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ميدان البيئة والتنمية. وقيل إنه سيكون من الأهمية بمكان أثناء تنفيذ برنامج العمل مواصلة تبادل هذه الخبرات، وبخاصة الخبرة في مجال التعاون الإقليمي والأقليمي.

وأكد المشاركون الدور المحوري في عملية تنفيذ برنامج العمل، الذي يقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات والآليات المالية، ومن ضمنها مرفق البيئة العالمي.

كما أكد المشاركون أهمية الرصد والاستعراض الفعالين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وأبرزوا في هذا الصدد الدور الخاص للجنة التنمية المستدامة.

المرفق الرابع

قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشاركة

- اتحاد حفظ الطبيعة العالمي
- الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
- الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان
- الاتحاد الدولي للسلطات المحلية
- الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية
- الاتحاد الاقليمي لرابطات حفظ التراث والبيئة في غواديلوب
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
- برنامج ميكرونيزيا وجنوب المحيط الهادئ
- برنامج النض الصاعد
- جامعة جنوب المحيط الهادئ
- جامعة البراهما كومارس الروحية العالمية
- الجمعية الدولية للنظم البيئية لغابات المانغروف
- جمعية أصدقاء البيئة
- جمعية أصدقاء الأرض
- جمعية الشابات المسيحية العالمية
- جمعية أ. و. لي سيوسيوماغا
- حركة البلدان الافريقية
- الحلف العالمي للشعاب المرجانية
- الخدمة الاجتماعية الدولية
- الخدمة والسلام والعدالة في امريكا اللاتينية
- الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
- رابطة بربادوس البيئية
- الرابطة المعنية بحفظ تراث جزر المارتينيك
- رابطة بربادوس في كندا
- الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي
- رابطة موريشيوس لتنظيم الأسرة
- رابطة حفظ الغابات في منطقة البحر الكاريبي
- رابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي

رابطة الجامعات الكاريبية
الرابطة الدولية لأخوات المحبة
الشبكة الكاريبية للتنمية الريفية المتكاملة
الشبكة العالمية (دور المرأة في التنمية والبيئة)
صندوق الائتمان الوطني لمونتسيرات
صندوق جامايكا الاستئماني لحفظ الطبيعة والتنمية
صندوق الحملات السمومية - الايكولوجية العلاجية
صندوق الدفاع البيئي
صندوق الائتمان الوطني لبربادوس
الصندوق العالمي للطبيعة
طائفة البهائيين الدولية
لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور
مؤسسة شعوب جنوب المحيط الهادئ
مؤسسة بليز لأغراض التكنولوجيا المستدامة
مؤسسة العمل معها من أجل الوحدة العالمية
مؤسسة الموارد الجزرية
مؤسسة حماية البيئة
مؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية
المتحف والجمعية التاريخية لبربادوس
مجلس التنمية والدراسات البيئية وحفظ البيئة
المجلس العلمي الدولي للتنمية الجزرية
المجلس الاستشاري الانغليكاني
مجلس الكومنولث للإيكولوجيا البشرية
المجلس الدولي لتعليم الكبار
مجلس الخدمات الاجتماعية الطوعية
المجلس الدولي للقانون البيئي
محفل الطاقة والتنمية
مركز البيئة والتنمية بجامعة جزر الهند الغربية
المركز الكاريبي لتطوير السياسات
المركز العالمي لمراقبة حفظ الطبيعة
المركز الأوروبي للدراسات والمعلومات والثقافة المتعلقة بقضايا المحيط الهادئ
مركز موارد شركات منطقة المحيط الهادئ/حركة إعلان المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية
ومستقلة

مركز الثقافة الشعبية
مركز أنشطة الوثائق والبحوث والتدريب المتعلقة بجنوب غربي المحيط الهندي
مركز إدارة الموارد والدراسات البيئية
معهد رالف بنش للدراسات الدولية
معهد الدراسات الجزرية
معهد بانوس
المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية
المعهد الدولي للمحيط
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
معهد الأبحاث البيئية البحرية
المنظمة النسائية للبيئة والتنمية
المنظمة الدولية للسواحل والمحيطات
منظمة الايكولوجيا في سان تومي وبرنيسيبى
منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث
منظمة بدائل التنمية والمرأة من أجل عهد جديد
منظمة الحفظ الدولية
منظمة "كلا الطرفين"
منظمة موئل المدينة/مركز البحوث والتكنولوجيا الوسيطة من أجل الموئل
منظمة التنمية الزراعية
منظمة مركز الاتصال البيئي الدولية
منظمة نابوي كوكوا
منظمة حفظ الطبيعة
منظمة الفرانسيسكانيين الدولية
المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين
منظمة العمل من أجل التنمية
منظمة "غرينبيس" الدولية
نقابة المحامين في مدينة نيويورك
الوكالة الكاريبية للتنمية الشعبية
